# مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤١١**

الثلاثاء ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد روغوندا | (أوغندا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيدة إلوييفا |
| | البرازيل | السيد فارغاس |
| | البوسنة والهرسك | السيد دورميتش |
| | تركيا | السيدة دينش |
| | الصين | السيد بان ييِنغيو |
| | غابون | السيدة أونانغا |
| | فرنسا | السيد بون |
| | لبنان | السيد رمضان |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد غرين |
| | المكسيك | السيد دي ليون هويرتا |
| | النمسا | السيد لوتيروتي |
| | نيجيريا | السيد إيدوكبا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد غرانت |
| | اليابان | السيد تيروشي |

## جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



الرجاء إعادة استعمال الورق

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم مدة خمس دقائق حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة. أدعو الآن معالي السيد فرانك بلفراج، وزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد للإدلاء ببيانه.

**السيد بلفراج** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جمهورية أوغندا التي ضمنت للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) جزءاً بارزاً للغاية في جدول أعمال المجلس لهذا الشهر. وأود أيضاً أن أعرب عن تأييد السويد لبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلى به في وقت لاحق اليوم.

وخلال الاجتماع الوزاري بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) – وهو نداء إلى العمل – قبل شهر، أثبتت عمليا حكومات من جميع أركان العالم دعمها واقتناعها بأن للمرأة أن تؤدي دورا مركزيا في تحقيق السلام الدائم في مناطق الصراع. وحتى الآن، اعتمد ٢٠ بلدا تقريبا خطط العمل الوطني بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكنا سعداء بملاحظة اعتزام بلدان أكثر اعتماد وتنفيذ تلك الخطط. واستمعنا إلى أمثلة ملهمة على التعاون عبر الوطني في تبادل التجارب والمعرفة مع البلدان حيث يجري تنفيذ هذه الخطط. وأكد كثيرون منا أيضا على أهمية شمول تلك العمليات وأعمال أخرى للمجتمع المدني والجماعات النسائية.

ومنذ أربع سنوات قدمت السويد خطة عملها الوطنية الأولى بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واليوم نمر بعملية تنفيذ خطة عملنا الوطنية الثانية، للفترة ٢٠٠٩–٢٠١٢. إنها تتخلل سياساتنا الأمنية والإنمائية وتجعل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) محل تركيز خاص في مساهمتنا في إدارة الأزمات وفي مساعدتنا الإنسانية وفي تعاوننا الإنمائي مع البلدان في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. وثمة مثال ملموس وهو التعيين القادم لسفيرة خاصة متجولة في السويد للعمل المتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتشمل أمثلة ملموسة أخرى من الميدان السودانَ، حيث تساهم السويد بحوالي ٤٥ مليون كرونور سويدي – حوالي ٤,٥ مليون يورو – عن طريق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لمختلف المنظمات التي تنهض بدور المرأة ومشاركتها. وتساهم السويد أيضا في هذا الصندوق في أفغانستان، بحوالي ٦٢ مليون كرونور سويدي – ما يزيد قليلا على ٦ ملايين يورو – لأغراض تشمل الدعم لخطة العمل الوطنية الأفغانية للمرأة. وتوجه مساهمات إضافية إلى اللجنة السويدية لأفغانستان وبرامجها من أجل الفتيات. وكان لنا نشاط أيضا في تعزيز المنظور الجنساني في سياسات وعمليات إدارة الأزمات للاتحاد الأوروبي، عن طريق القيام، على سبيل المثال، بإرسال مستشارين ومنسقين في المجال الجنساني إلى بعثات الاتحاد الأوروبي في كوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا.

ونرحب بطلب مجلس الأمن من الأمين العام تقديم إطار منسق واحد يقوم على أساس مجموعة من المؤشرات الرامية إلى متابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعتقد بأن الوقت قد حان للتيقن من أننا، الدول الأعضاء، يمكننا أن نكون مساءلين عن التزاماتنا.

وترحب السويد بجهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهنئ مديرته التنفيذية الأولى، السيدة ميشيلن باشيلي. وستدعم السويد جهودها دعما كبيرا، ماليا وسياسيا.

ويؤدي المجتمع المدني ومشاركة الجماعات النسائية دورا هاما. تساعد الجماعات النسائية في تمكين المرأة حتى تُسمَع أصوات النساء في مناطق الصراع وحتى يمكن أن تؤثر

في العمل على تحقيق السلام. تجري تلك الجماعات أبحاثا حول دَور المرأة في الصراع، وتنبهنا إلى المآسي، وتبلغنا بالتقدم المحرز وتوفر الخبرة. والسويد ممتنة على العمل القيم لتلك الجماعات وتعترف بالحاجة إلى التعاون الأوسع مع المجتمع المدني على جميع المستويات. ونشجع جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين على إبداء القيادة الضرورية لتيسير شمول أعمال الأمم المتحدة للمنظمات النسائية في طموحنا الجماعي لتحقيق السلام الدائم والتنمية العالمية المنصفة والمستدامة.

ومرة أخرى يبين تقرير الأمين العام (S/2010/498) أن تعزيز مشاركة المرأة أسلوب فعال لتحقيق الأمن والتنمية للمجتمعات المحلية في مجموعها. ونظرا لأهمية تولي النساء لمناصب قيادية، نشجع تشجيعا قويا على تعيين مزيد من الممثلات الخاصات ونائبات لرؤساء البعثات. ونرحب بالجهود المستهدفة لتدريب ووزع مزيد من الوسيطات. ونرحب بجهود مستشارة الشرطة الأقدم لإدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تصميمها على زيادة عدد ضابطات الشرطة في عمليات حفظ السلام، نظرا لأن ذلك أيضا يستجيب للاحتياجات التشغيلية على الأرض. والسويد ملتزمة بمواصلة الإبقاء على الأقل على نسبة ضابطات الشرطة في عمليات حفظ السلام مماثلة للحال في دائرتها للشرطة الوطنية.

وأخيرا، أود أيضا أن أؤكد على العمل الذي تضطلع به السيدة مارغوت فالسيتروم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع، ومكتبها. إن عمل الممثلة الخاصة ذو أهمية بارزة، وستكون النتائج المحرزة في السنوات القليلة القادمة مؤشرا هاما على قدرة المجتمع الدولي على تناول العنف الهيكلي الموجه ضد المرأة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ألويسيا إنيومبا، عضو مجلس الشيوخ في جمهورية رواندا.

**السيدة إنيومبا** (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة وعلى إعطاء الفرصة لوفد بلدي للمشاركة في هذه المناقشة، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأرحب أيضا بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498) وأؤيد التوصيات الواردة في ذلك التقرير. ويؤيد الوفد الرواندي البيان الذي أدلى به وزير التعاون الدولي لكندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

إن الحكومة الرواندية أطلقت رسميا في ١٧ أيار/مايو من هذه السنة خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. وبدأت خطة العمل هذه بدراسة أساسية سلطت الضوء على المساهمة الضخمة التي قدمتها النساء الروانديات للسلام والأمن والعدالة والمصالحة منذ الإبادة الجماعية لعام ١٩٩٤، مع التحديات الراهنة التي تواجه النساء في إدارة الصراع. وقد نُفذت هذه العملية بطريقة تقوم على أساس المشاركة الكاملة. ولدى بلدنا لجنة توجيهية وطنية ترأسها وزارة الشؤون الجنسانية وتعزيز الأسرة، بمشاركة وزارتي الخارجية والدفاع والأمن، والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة. وأود أن أقول إن العملية في بلدي قائمة تماما على المشاركة وينخرط فيها الكثيرون.

وتتكون خطة العمل التي اعتمدناها من عدد من العناصر الرئيسية. العنصر الأول هو التزامنا بمنع العنف والصراع. يُلزمنا برنامجنا الوطني بنشر القوانين الوطنية والدولية التي تتناول المرأة، وتنقيح جميع القوانين التمييزية

وتحديد هوية جميع الممارسات التمييزية القائمة واعتماد استراتيجيات للتصدي لهذه التحديات. وبدأنا أيضا بالتصديق على القوانين والاتفاقيات الدولية، ونحن في الواقع بصدد القيام بعملية إدماج تلك القوانين في تشريعاتنا المحلية.

ويرد أيضا في خطة عملنا فصل محدد بشأن حماية الضحايا وإعادة تأهيلهم. بدأنا بإنشاء مراكز للعنف القائم على أساس نوع الجنس على المستوى الشعبي في كل أرجاء البلد، وبادرنا إلى وضع قانون بشأن منع العنف القائم على أساس نوع الجنس والمعاقبة عليه، أُقرّ في ٢٠٠٩. ويشمل القانون عقوبات وآليات أساسية لتمكين الشرطة الوطنية ووزارة الدفاع والأجهزة الأمنية الأخرى من المساهمة في تحقيق الاستقرار وكفالة حماية المرأة في الصراع. وفي رواندا لدينا أيضا مكاتب معنية بالشؤون الجنسانية في جميع الإدارات. ونؤكد تحديدا على تدريب جميع الأفراد المعنيين بمسألة العنف القائم على أساس نوع الجنس في بلدنا. وبدأنا أيضا خطة عمل وبرنامجا للتوعية والتدريب مخصصين لقواتنا لحفظ السلام التي تتوجه إلى دارفور. وبخلاف الولاية العامة المحددة لها في إطار بعثة حفظ السلام، لديها أيضا هدف خاص يتمثل في كفالة حماية النساء واللاجئين في السودان.

وفي الأسبوع الماضي، نشر بلدي وفدا من ٩٠ ضابطة شرطة في السودان لمساندة حقوق إخوانهن من رجال الشرطة هناك وكفالة أنهم يعززون أفضل الممارسات، التي استفادت منها أيضا النساء الروانديات. وفي سياق المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بمنطقة البحيرات العظمى، بدأنا اليوم في بلدي مؤتمرا دوليا، يرأسه رئيسنا، عن دور الأجهزة الأمنية في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتمشيا مع خطة العمل لدينا ومع تعزيز مشاركة المرأة في أجهزة صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن، أشعر بالفخر وأنا أقول إننا حققنا تقدما من حيث مشاركة المرأة، بمستوى تمثيل عال للمرأة في البرلمان – ٥٦ في المائة. ويمتد هذا التقدم إلى المستويات الأدنى كالحكومة المحلية والقضاء والقطاع الخاص. وتعزز خطة العمل في بلدنا أيضا بناء السلام، خاصة مع الأخذ في الاعتبار أنه، بحكم خبرتنا في إدارة الصراع في حالة ما بعد عمليات الإبادة الجماعية، لدينا الكثير مما يمكن أن نقدمه للمنطقة.

ونظل ملتزمين التزاما راسخا، وسنواصل الاضطلاع بدور مهم على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والعالمية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأنشأنا مؤخرا هيكلا ناجحا يسمى منتدى المرأة التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى، تقتصر مهمته على كفالة التطبيق الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في المنطقة، وأن جميع النساء من البلدان الأحد عشر لمنطقة البحيرات العظمى يستفدن منه ويتشاطرن تجاربهن في المنطقة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

**السيد مكلاي** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تقدر نيوزيلندا فرصة المشاركة والاحتفال بذكرى اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتشكر أولئك المشاركين، خاصة أوغندا، على تنظيم هذه المناقشة.

خلال تلك الأعوام العشرة من الصراع والسلام والدمار وإعادة البناء والتغيير، كانت النساء والفتيات الأكثر تضررا، رغم أنني أعتقد أننا سنقول أيضا إنه في تلك الأعوام العشرة حدث أيضا بعض التقدم الملحوظ. استفادت بعض النساء والفتيات من المشاركة على نحو أكبر في عمليات السلام وزيادة تمثيلها في المراكز الرئيسية لصنع القرار، وتعزيز التركيز على منع العنف. لقد تحققت إنجازات مؤسسية. وعلى سبيل المثال، أيدت نيوزيلندا بقوة إنشاء

جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعلى رأسه ميشيل باتشيليت، ونتطلع إلى تلك الهيئة لإظهار القيادة، بما في ذلك بشأن هذه المسألة.

بينت الأعوام العشرة الماضية أيضا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فالاغتصاب ما برح يستخدم أداة من أدوات الحرب، كما اتضح مؤخرا وبشكل مروع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما فتئت المرأة تستبعد من عمليات السلام أو لا تمثل تمثيلا كافيا، وحقوقها تنتقص، في أحيان كثيرة، وتفتقر إلى المساعدات الإنسانية والإنمائية أو تحرم من الحصول عليها. ولا بد من التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لمعالجة هذه النواقص.

تتفق نيوزيلندا مع استنتاج الأمين العام أن العامل الأساسي الذي يعوق التنفيذ الكامل هو الافتقار إلى نهج وحيد منسق ومحدد بوضوح تكمله مؤشرات لها دلالتها لرصد التقدم المحرز. هناك طرق عملية كثيرة لوضع هذا الإطار. وبالإضافة إلى تلك التي أشارت إليها بالفعل وزيرة التعاون الدولي في كندا باسم أصدقاء المرأة والسلام والأمن، سأسلط الضوء على اثنين فقط تعتبر نيوزلندا أنهما يكتسيان أهمية خاصة.

أولا، نظرا لصعوبة قياس تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ندعو المجلس إلى إقرار المؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2010/498)، واستخدامها. ولا يزال بعضها يتطلب تطويرا، لكن ذلك يتحقق بشكل أفضل من خلال التنفيذ والرصد والمشاركة الوثيقة المستمرة مع المجتمع المدني. والمؤشرات، في حد ذاتها، ليست كافية، إذ لا بد عندئذ من تحليل المعلومات التي تسفر عنها وإدماجها في عمل المجلس. ونظرا لخبرة جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فسيكون بمقدوره قيادة هذا التحليل، لكن لا بد أيضا أن يكون قادرا على التفاعل بانتظام وبشكل مباشر مع مجلس الأمن.

ثانيا، على الرغم من وضع سياسات ممتازة تتعلق بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فأنها نادرا ما ترجمت إلى أفعال في الميدان. وتوخيا لمزيد من العمل، قد يكون من الأفضل أن يدرج مجلس الأمن مسائل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عمله اليومي، على سبيل المثال، عندما يناقش حالات بلد بعينه أو ولايات حفظ السلام أو الجزاءات، أو عندما يعقد اجتماعات وفق صيغة آريا. وفضلا عن ذلك، يمكن إنشاء نظام قيادة فعال في إطار المجلس لكفالة إدراج مسائل القرار ١٣٢٥ بصورة منتظمة في عمل المجلس. ونظرا لتغير الأعضاء غير الدائمين، يمكن تقاسم تلك المسؤولية بين عضو دائم وعضو غير دائم. إن تحسين إدماج مسائل القرار ١٣٢٥ لا يبدو جيدا فحسب، بل يبدو منطقيا من الناحية العملية. إن إشراك المرأة في عمليات السلام وإنهاء وقف العنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس وضمان حماية حقوق المرأة سيكفل بشكل أفضل سلاما دائما سيحسن، بدوره، قدرة المجلس على صون السلم والأمن الدوليين.

وتتحمل الدول الأعضاء أيضا مسؤوليات عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وطنيا وفي مناطقها. وتمثل النساء ما يصل إلى ٣٠ في المائة من مساهمة نيوزيلندا في الأمم المتحدة وبعثات السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة – وهو معدل من بين أعلى المعدلات في العالم. وتنتهج قوات الدفاع النيوزيلندية استراتيجية للتنوع تقدر الإدماج الكامل للمرأة، بما في ذلك في الرتب العليا.

إن منطقة نيوزيلندا هي منطقة المحيط الهادئ، التي تضطلع فيها المرأة بأدوار مهمة في الوساطة من أجل تحقيق السلام وصونه في أماكن مثل بوغينفيل، وجزر سليمان

وفيجي وتيمور – ليشتي. لكن على الرغم من الدور المهم الذي تقوم به المرأة، تظل مستبعدة من المفاوضات الرسمية وممثلة على نحو ناقص للغاية بشكل خطير في العمليات الوطنية لصنع القرار، ولا تزال معرضة لخطر العنف المترلي. وبالإضافة إلى زيادة الوعي بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في منطقة المحيط الهادئ، يحدد برنامج نيوزيلندا للمعونة النساء والفتيات باعتبارهن مجموعة لها أولوية في الاهتمام ومبادرات الدعم لتخفيف تعرض النساء والفتيات للعنف، ويتضمن تحديدا ضرورة دعم التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي مناطق أخرى، لفريق نيوزيلندا للإعمار الإقليمي في باميان، بأفغانستان، عدة مبادرات لكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في فريقنا للإعمار الإقليمي وفي قوات الأمن الوطنية الأفغانية التي يدعمها الفريق. وبالمثل، في تيمور – ليشتي، تعمل نيوزيلندا مع قوة الشرطة الوطنية في مشاريع للتصدي لارتفاع معدلات العنف القائم على أساس نوع الجنس.

لكن نيوزيلندا، شأنها شأن الآخرين، لا يزال بمقدورها عمل المزيد، وتتفق في الرأي أنه يتعين قطع التزامات لكفالة النهوض بجدول أعمال القرار ١٣٢٥. ولذلك نلتزم بوضع خطة عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونلتزم بتعميم القضايا التي تواجهها النساء ذوات الإعاقات في تنفيذنا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونلتزم بزيادة عدد النساء في الرتب الأعلى لقواتنا للدفاع وبأن نصبح أكثر فعالية في استبقاء النساء في القوات طوال حياقمن الوظيفية. ونلتزم بالعمل مع الآخرين في منطقة المحيط الهادئ – البلدان والمجتمع المدني – لكفالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بصورة أفضل.

وندعو الآخرين إلى قطع التزامات ملموسة مماثلة أيضا، بما في ذلك بشأن احتياجات النساء ذوات الإعاقات: التزامات من شأنها، عند اقترانها بنهج أكثر فعالية من جانب المجلس، أن تكفل التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وذلك بالمقابل سيعني أنه بينما الحكومات تتشكل وتنحل، وبينما الصراعات تندلع ثم تخبو نيراهما، فإن النساء والفتيات يتمتعن بالحماية ويشاركن مشاركة تامة في النهوض بصون السلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

**السيد مرايس كابرال** (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثني على أوغندا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، لمبادرتها بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واسمحوا لي أيضا، سيدي، بأن أحيي تحية حارة جدا الرئيسة ميشيل باتشيليت، وأن أهنئها بمناسبة تعيينها رئيسة جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وأن أطمئنها على دعم البرتغال التام لها في أداء مهامها المثقلة بالمسؤوليات.

البرتغال تتشاطر بطبيعة الحال وجهات النظر التي سيعبر عنها ممثل الاتحاد الأوروبي فيما بعد، وسأكتفي بالتطرق إلى جوانب معينة من المسألة تتسم بأهمية خاصة لبلدي.

مثلما قال متكلمون كثيرون سبقوني في الكلام اليوم، يشكل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معْلما تاريخيا على طريق الاعتراف بالحاجة الملحة إلى جعل المنظور الجنساني عنصرا أساسيا في منع نشوب الصراعات المسلحة وفي إدارتها وحلها وفي جميع مراحل عمليات بناء السلام. وإن البرتغال تعتقد أنه تم إحراز تقدم هام في تنفيذ هذا القرار والقرارات الهامة الأخرى التي أعقبته.

غير أننا جميعا ندرك ضخامة التحديات التي ما زالت قائمة. فمن ناحية ما زالت المرأة تعاني من نقص التمثيل في جميع مستويات جهود حفظ السلام وبناء السلام وكثيرا ما لا يكون لها تمثيل في مفاوضات السلام الرسمية. ومن

ناحية أخرى، ما زال انتهاك حقوق الإنسان للمرأة سمة للصراع منتشرة بشكل طاغ، وكثيرا ما يكون العنف الجنسي منتشرا انتشارا واسعا سواء في حالات الصراع أو في حالات ما بعد الصراع.

والرأي المشترك السائد بيننا هو أن النساء يشكلن عناصر لا غنى عنها للتغيير والتنمية. وبالتالي فمن الأساسي التغلب على وجهات النظر التقليدية القائمة على اعتبارهن مجرد ضحايا ضعيفات يحتجن إلى الحماية، ومن الجوهري أيضا تنفيذ التدابير التي تضمن أن العناصر الدولية والمحلية المعنية تأخذ منظورهن في الحسبان في جميع مراحل عمليات بناء السلام. والواقع أن للمرأة دورا حاسما تضطلع به في بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب وفي النهوض بالتلاحم الاجتماعي.

وفي ذلك السياق نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا التزامنا بكفالة مشاركة المرأة بصورة فعالة في السلام والأمن وبترجمة تلك المشاركة إلى إجراءات محسنة. وهذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن والأحداث الجانبية الكثيرة التي تقام هذا الأسبوع تتيح فرصة ميمونة لنا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولتقدير منجزاتنا الرئيسية والاعتراف بأوجه قصورنا، ولمناقشة كيف يمكننا أن نعزز تأثير القرار في الميدان.

وستواصل البرتغال بالتأكيد سعيها إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرار وإلى تعزيز وفائها هي نفسها بمسؤوليتها. وإننا نقف على أهبة الاستعداد للمساهمة في تلك العملية في الأشهر المقبلة في مجلس الأمن. وفي ذلك المجال، شأنه شأن مجالات أخرى كثيرة، يتعين على المجتمع الدولي أن يمضي قدما بطريقة متسقة من خلال نهج متكامل.

وتؤمن البرتغال بقوة بأن خطط العمل الوطنية تمثل آلية هامة لتسريع التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وقبل عام اعتمدنا خطة عمل وطنية تشمل التزامنا بتنفيذه وتتناسب مع توطيد المنظور الجنساني في الساحة السياسية الوطنية. وقد حددنا، بموجب خطة العمل تلك، خمسة أهداف استراتيجية رئيسية مترجمة إلى ٣٠ هدفا فرعيا محددا تم من أجلها تعريف وتطوير آليات التنفيذ والمراقبة والتقييم.

وأول تلك الأهداف الرئيسية الخمسة هو زيادة مشاركة المرأة والاشتمال على المنظور الجنساني كجزء أساسي في جميع مراحل عمليات بناء السلام وعلى جميع مستويات صنع القرار. والثاني هو النهوض ببناء القدرة لدى المنخرطين في بناء السلام وجهود المعونة الإنسانية فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وبالعنف القائم على أساس الجنس، فضلا عن الجوانب الأخرى المشمولة في القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

الهدف الثالث هو النهوض بحقوق الإنسان للمرأة وحمايتها في حالات الصراع وفيما بعد الصراعات، مع مراعاة الحاجة من ناحية إلى منع واستئصال كل أشكال العنف القائم على أساس الجنس المرتكب ضد النساء والفتيات، والى النهوض، من ناحية أخرى، بتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا على السواء وضمان مشاركتها في جميع أنشطة ما بعد الصراع.

الهدف الرابع هو الاستثمار في المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ونشر المعرفة بها، بما في ذلك التدريب والأنشطة الرامية إلى توعية صناع القرار وعامة الجمهور. أما الهدف الأخير فهو النهوض بالمشاركة الحثيثة للمجتمع المدني في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة العمل الوطنية.

والبرتغال تظل مستعدة، مثلما أكدتُ من قبل، للاشتراك مع الأمم المتحدة والعناصر الدولية الفاعلة الأخرى

في تشاطر الخبرات وأفضل الممارسات التي تسمح لنا بالتحرك قدما في هذا المجال ذي الأهمية الحاسمة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد فيتيغ** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكركم، السيد الرئيس، على إعطاء موضوع اليوم مكان الصدارة المناسب جدا في جدول أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر.

تعلن ألمانيا تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من المناقشة.

إن ألمانيا بصفتها عضوا في مجموعة أصدقاء قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تولي أهمية عظمى حقا لمسألة المرأة والسلام والأمن. لذلك نشيد بالأمين العام على تقريره المضموني الشامل جدا (S/2010/498)، لا سيما توصياته الواضحة والعملية الطابع المتصلة بتنفيذ القرار. إننا نشاطره تماما تحليله فيما يتصل بالفجوات القائمة حتى الآن وبالحاجة إلى وضع مؤشرات وآلية مراقبة مناسبة. وذلك سوف لا يمكننا من قياس التقدم فحسب وإنما أيضا من كفالة أن يجري تناول جميع جوانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نحو مناسب.

حماية المرأة ومشاركتها في جميع جوانب نشاط المجتمع وجهان لنفس العملة. والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يحدد بوضوح أن النساء يجب أن يضطلعن بأدوار نشيطة وأن مساهماتهن في جميع جوانب عمليات بناء السلام وحفظ السلام أساسية بصورة مطلقة لتعمير مجتمعاتهن ومن أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

تمكين المرأة مهم في إصلاح القطاع الأمني وكذلك في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. لذلك ترحب ألمانيا أيضا بخطة العمل الواردة في تقرير الأمين العام عن القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) (S/2010/466)، بما في ذلك الدعوة إلى زيادة التمويل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان الخارجة لتوها من الصراع.

لقد آن أوان التحرك صوب مزيد من العمل الملموس. ماذا يمكن للدول الأعضاء وللأمم المتحدة بأسرها أن تفعله؟

بدءا ببلدي، سترفع الحكومة الألمانية إلى البرلمان، عما قريب، تقريرها الثالث عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولئن كنا نسعى سعيا حثيثا إلى التنفيذ التام الحسن التوقيت للقرار برمته، فإننا، بالنسبة إلى المستقبل، سنعطي الأولوية أولا لزيادة مشاركة المرأة في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية، لا سيما في المواقع العليا؛ وثانيا، للدعم التمويلي والتقني لحملات الأمم المتحدة للتوعية بالمسائل الجنسانية؛ وثالثا، للمنظور الجنساني أثناء وبعد التفاوض على اتفاقات السلام؛ ورابعا، للاحتياجات الخاصة للنساء المحاربات في عمليات التسريح وإعادة الإدماج.

وبغية تحقيق النجاح في تلك المجالات ستضع ألمانيا قائمة بالمبادرات الوطنية والدولية ذات الأولوية. وسنواصل أيضا دعم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في النهوض بتمكين المرأة.

إننا نعتقد أن الشراكة بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة حاسمة. ويعتبر المنهج التدريبي النموذجي لشرطة الأمم المتحدة بشأن التحقيقات في العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس ومنعه، الذي نظمته إدارة عمليات حفظ السلام بتمويل من بلدي، مثالا على ذلك. وبتنظيم عدد من الحلقات الدراسية أمكن لشُرطيات من جميع أنحاء العالم أن يجتمعن ويتشاطرن خبراتهن وأن يضعن مفهوما لكيفية منع الجرائم البشعة من ذلك النوع من أن تحدث في المستقبل. وبالإضافة إلى الإجراءات التي تتخذها الدول

الأعضاء، فإن للأمم المتحدة بأكملها دورا هاما تضطلع به في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي مجالات أخرى، ينبغي أن يشكّل توحيد الأداء العنصر المهيمن في الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة. ومعاً ينبغي أن تعمل جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية عن كثب من أجل ضمان توجيه الموارد المتاحة توجيها فعالا وقياسها استناداً للمؤشرات المقترحة في تقرير الأمين العام. ومن الضروري أيضا وضع نظام للرصد يتسم بالكفاءة ويقيس التقدم المحرز من أجل المرأة في الميدان. وفي هذا السياق، ترحب ألمانيا بإنشاء جهاز جديد للشؤون الجنسانية باسم جهاز الأمم المتحدة للمرأة، الذي ينبغي أن يضطلع بدور ريادي في هذا الشأن. وإن وكيلة الأمين العام الجديدة، السيدة باتشيليت، التي نهنئها بكل حرارة، تحظى بدعمنا التام فيما ينتظرها من مهام تتسم بالتحدي.

وإنني على ثقة بأنه بتحقيق كل الالتزامات المتعهد بها اليوم، فإننا نستطيع أن نحقق تقدما حقيقيا في مواجهة التحديات التي تنتظرنا – ونأمل أن نفعل ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل شيلي.

**السيد إيراثوريث** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن فريق أصدقاء المرأة والسلام والأمن، والبيان الذي سيدلي به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري.

يمثل عام ٢٠١٠ عاماً لاستعراض التقدم المحرز في مجال تطبيق حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة وفي المساواة بين الجنسين. إننا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥، ومنهاج عمله، كما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) وللقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفيما يتصل بنصف الكرة الذي نسكنه، تحتفل منظمة الدول الأمريكية بسنة البلدان الأمريكية للمرأة تحت شعار ”المرأة والسلطة: نحو عالم تسوده المساواة“.

وتولي حكومتي أهمية كبيرة لهذه المسألة وللحالة الصعبة التي تنشأ عن التراعات الحديثة التي يتأثر فيها النساء والأطفال أكثر من غيرهم جراء تدهور ظروفهم المعيشية وحقوقهم الأساسية. ولذلك، فإننا ممتنون بشكل خاص لكم،سيدي الرئيس، لعقدكم هذه المناقشة في لحظة مناسبة لتقييم التقدم المحرز، ولتناول المسائل المعلقة. ومن بين تلك المسائل تنفيذ هذا الصك الهام، الذي أيدته شيلي دائما مع ما يكمله من القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). وفي رأينا أن هذا التنفيذ لن يصبح ساريا إلا إذا تعهدنا بضمان تركيز هذا العقد على الإجراءات والمساءلة في مجالات المنع والمشاركة والحماية.

وتبعا لذلك، نرحب بآخر تقرير للأمين العام (S/2010/498) ومرفقه الذي يتضمن مؤشرات بشأن خارطة الطريق الأولية، التي سيتعين علينا أن نعمل على تحسينها بعناية بعد إجراء المشاورات مع الدول الأعضاء وعلى أساس المعلومات التي تقدمها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المشاورات التي تعتمد على الاستبيانات التي يجريها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – وهو جزء من كيان الأمم المتحدة للمرأة – تمثل ابتكارا هاما فيما يتعلق بالمساءلة. ويمقدور بلدي إصدار تقرير وطني بشأن هذه المسألة في العام القادم، على أن يكون مفهوما أن التزام بلدنا سيعزز الدعم المقدم لهذا التقرير.

لقد اقتصرت مشاركة المرأة في مفاوضات السلام على أقل من ١٠ في المائة. ولذلك ندعو بشدة إلى إدراج المرأة في عمليات التفاوض، وفي تجميع إحصاءات موثوقة عن

هذا الموضوع، تماشيا مع المؤشرات التي اقترحها الأمين العام، وكذلك العمليات التنظيمية للمرأة وتدريب المرأة لتصبح من المفاوضين، باستخدام الآليات المتاحة في المنظومة والمبادرات التعاونية لتدريب المرأة في هذا المجال. كما نشدد على الحاجة إلى تعميم المنظور الجنساني بشكل أكبر في المنظومة، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠٠٩، المعنون ”تعميم المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة“، الذي قامت شيلي بتيسير اعتماده. وينبغي أن يواكب ذلك تعميم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيدين الوطني والدولي.

وكما ذكر وزير خارجية شيلي في الحدث الوزاري المعنون ”نداء العمل للقرار ١٣٢٥“ المعقود هنا في المقر في أيلول/سبتمبر، فقد ترتب على التزام السياسة الخارجية المستمر لشيلي بعمليات حفظ السلام، إدراج صيغة للنهج الجديدة في سياستها الوطنية مثل تلك الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي تشدد على مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن. ويظهر التزامنا في اعتماد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إنها التدبير الوحيد المعتمد في منطقتنا، وتركز على ثلاثة مجالات رئيسية.

أولا، في مجال السياسة الخارجية، بالرغم من أن وزارة الخارجية تتحمل بجلاء المسؤولية الأساسية عن تنفيذ هذه الخطة، فإننا نأخذ بزمام المبادرة في اعتماد نهج شامل، وإدماجه في سياستنا الخارجية. وعلى سبيل المثال، فإننا نعتمد على الصعيد المحلي سياسات تراعي المسائل الجنسانية في تعيين الموظفين، وعلى الصعيد الخارجي أظهرنا التزامنا بالقانون الإنساني الدولي عن طريق تأييد اعتماد اتفاقية أوتاوا والاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية.

ثانيا، فيما يتعلق بدور مؤسساتنا الدفاعية، شاركت هذه المؤسسات بنشاط، عن طريق أفرقة العمل، في صياغة الخطة. ويجري الآن الوفاء بمعظم الالتزامات التي تم التعهد بها في هذا المجال. ويمثل استعراض المناهج الدراسية لمختلف المؤسسات التعليمية، وتجميع الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس، وإشراك المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام، أمثلة على الأنشطة المدرجة في الخطة التي تبين مساهمة قطاع الدفاع.

ويتمثل التركيز الثالث لخطة العمل في المجتمع المدني. وقد كان أحد الجوانب الرئيسية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إدراج المجتمع المدني في العملية العامة – لإطلاق هذه المبادرة – ليس كمجرد شاهد أو متلق للنتيجة النهائية، بل بوصفه طرفا فعالا. وعلاوة على ذلك، فقد نتج عن هذه الخطة قبول الاقتراح بإنشاء مرصد مختلط العضوية، يتكون من الوكالات العامة وهيئات المجتمع المدني، يناط به مهمة المشاركة في عملية المساءلة بعد نشر الخطة. ولذلك، نعتقد أن العنصر الذي يحظى بأهمية حيوية في تنفيذ الخطة سيكون تجميع الإحصاءات لقياس مدى الجودة التي تعمل بها الآلية. وفي رأينا أنه بالرغم من وجود أمثلة قليلة قابلة للقياس، يجب اتخاذ إجراء سريع للسماح بإجراء تقييم كمي ونوعي لنتائج مشاركة المرأة في العمليات.

وفيما يتعلق بموضوع التحديات الإقليمية، نعتقد أنه مع وجود ما يزيد على ٦ ٠٠٠ رجل وامرأة في القوات المسلحة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يشاركون حاليا في عمليات حفظ السلام حول العالم، فقد آن الأوان لإشراك الأغلبية من بلدان المنطقة في مواجهة التحدي المتمثل في تنفيذ هذا القرار. وفي هذا السيناريو، فإننا نرى احتمالات جديدة للتعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب.

في هذا العام الافتتاحي لكيان الأمم المتحدة للمرأة، بقيادة الرئيسة السابقة لشيلي، ميشيل باتشيليت؛ وبعد مرور خمس سنوات على مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

و ١٠ سنوات على اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ و ١٥ سنة على المؤتمر المعقود في بيجين؛ وما يزيد على ٣٠ سنة على اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ و ٣٥ سنة على المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة، المعقود في مدينة المكسيك، تكرر شيلي التأكيد على التزامها القوي بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وإدماجها الكامل على قدم المساواة مع الرجل في المجتمع.

**السيدة فلوريس** (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): يشعر وفد بلادي بالامتنان لمنحه فرصة المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن مساهمة المرأة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وننوه بعمل المجلس وأعضائه وفق رؤية ثاقبة، بغرض تعزيز مبادىء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتمكين المرأة. ونشعر بالسعادة حيال جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة بقيادة امرأة من البارزين في الدولة هي ميشيل باتشيليت. وكان الأمين العام كذلك مثالاً ممتازاً عندما أدخل المرأة في الإدارة العليا للمنظمة، وأؤكد من جديد التزامنا بالتعاون مع الجميع ودعمنا لهم.

ولأسباب دُرست ونوقشت بتوسع شديد على مر الزمن، ظل النساء والأطفال دوماً الغالبية العظمى من الضحايا الأبرياء للعنف والصراع المسلح. ومن السخرية أن هؤلاء الضحايا، وهم الأشد ضعفاً وتضرراً، يبرزون من حالتهم المحفوفة بالخطر لتوفير العزاء في أوقات الشدة، وللتقليل من المعاناة، وللمساعدة على التخفيف من العذابات الناجمة عن العنف الذي لا يرحم بكل مظاهره.

ونظراً لطبيعة المرأة منذ أن وجدت، فهي تتعلم منذ ولادتها أن تكون صانعة للسلام ومفاوضة في الصراعات. هذا هو العمل الذي تقوم به طبيعياً بالكامل ضمن الأسرة، وبفضل قدرتها الفطرية كحافزة على تحقيق الاتفاق في منزلها وفي أشد الحالات تعقيداً. ونحن نراها تعمل وسيطة في الأعمال العدائية، وجسراً للتغلب على الخلافات، ووسيطة في النزاعات.

إن المرأة تستمع بأحاسيسها. فمن خلال شفاء القلوب والمشاعر، يمكنها أن تصل إلى الروح لبلسمة الجراح، حيث تعجز الأدوية ويفشل العلم. فالغوث يأتي في بعض الأحيان من تخفيف حدة المصيبة أكثر مما يأتي من معالجة الجرح المادي الفعلي، تماماً مثلما تفعل الأم عندما تضع ولدها في الفراش وهي تهمس في أذنه بصوتها الناعم وتحتضنه بمحبتها. إن المرأة تخفف من الألم بمجرد التلفظ بكلماتها الحنونة ووجودها الهادئ.

ولا شك في أن التصرفات الخارقة والبارزة أثناء الصراع المسلح تولّد الأبطال. ولكن تماماً مثلما تصنع المعارك الأبطال، هناك أيضا الأبطال الذين تصنعهم معركة الحياة، في أوقات السلم، من خلال التصرف المثالي الذي يساهم في تحقيق السلام. ولا شك في أنه يمكننا أن ننعت أبطال الحرب بأسماء مشهورة وأن نقلدهم أوسمة الشرف والشجاعة، لكن هناك أيضاً عدة أسماء من المجهولين الذين يقومون بأعمال بطولية في وقت السلم، ويظلون طي الكتمان نظراً لعددهم.

إنني أنتمي إلى إحدى تلك الأمم الصغيرة، على حد قول الشاعر، حيث يمكن كتابة تاريخنا بالدموع، وبوسعي أن أضمن هذا النوع الثاني من البطولة. فعلى سبيل المثال، إن أولئك الأمهات اللواتي يضحين في وطني، ويحملن صليب الفقر على أكتافهن، من دون أن يرافقهن أحد سوى العزلة وعبء المسؤوليات، يُعِلْنَ ويعلّمنَ أطفالهن بغية أن يحققوا أحلامهم المستحيلة. إنهن بطلات السلام. وهناك النساء المتفانيات اللواتي تسلقن إلى القمة متحديات التحيّز وقاهرات عدم المساواة. إنهن بطلات السلام.

عندما مررنا في أمريكا الوسطى، التي أنتمي إليها، عبر تجربة الاستقطاب الدموي في ثمانينات القرن الماضي، فإن المرأة التي ساعدت المعوزين، أو اهتمت باللاجئين، أو شاركت في إعادة إعمار وطنها، كانت بطلة دون شك. وعندما عانينا في بلدي من أضرار الكارثة الطبيعية الوحشية التي مزقت جغرافية بلدنا شر تمزيق، وجعلته مثل لعبة الصور المقطعة، فإن جميع المواطنات في بلدنا والنساء اللواتي أتين من أنحاء أخرى من العالم، كبعثات تطوعية، للمساعدة في وقت الشدة تلك، والعمل على تعافي الحياة وبث روح التشجيع في نفوس المصابين – كن جميعهن بطلات.

والمهاجرات اللواتي يتركن وطنهن الحبيب يائسات وفاقدات الأمل، ويخاطرن بكل شيء، حتى بحياتهن، ليصلن إلى بلد المقصد الذي يوفر لهن السبيل لإعالة أقربائهن – واللواتي ، من قبيل السخرية، يساعدن الاقتصاد العليل في بلدهن من خلال الأموال التي يرسلنها إلى البلد الذي فررن منه – هن بطلات السلام. ولا يوجد إسهام أكبر من أعمال التضامن الكبيرة والصغيرة التي تنير الظلمة وتجعل التعايش أكثر يسراً، وتخفف من عبء الحياة الثقيل. فتلك المرأة الحقيقية الموجودة في كل مكان ولا نراها لأننا تعودنا على صمتها يومياً، وعلى وجودها الدائم الذي لا يعرف التعب؛ تلك الغريبة التي بدون أن تحظى بنصب تذكاري أو بالإشادة، تبني السلام كل يوم لأن صراخ المعاناة وألم المصيبة لا جنسية لهما ولا حدود.

أختتم بياني بأعمق التقدير لكل عمل بطولي، ولكن بشعور من الإعجاب الكبير بكل أبطال وبطلات السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

**السيد ستاور** (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، وكفالة مشاركة جميع الأطراف الرئيسية في المناقشة الحيوية بشأن كيفية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات التي أعقبته.

إن التقريرين الأخيرين للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498) وعن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)، يشيران إلى بعض الشروط الرئيسية المسبقة لكفالة استدامة صنع السلام وبناء السلام والتخطيط لأمد بعيد عقب الصراع من خلال المشاركة الكاملة للمرأة. وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لم يكن كافياً في السنوات الـ ١٠ الماضية، بيد أن هذين التقريرين الممتازين اللذين نؤيدهما كامل التأييد، قطعا خطوة كبيرة إلى الأمام عن طريق تقديم تحليل صحيح وتوصيات ملموسة جاهزة للتنفيذ.

ويبدو أن الجزء المتبقي من الأحجية هو إطار شامل وحيد لمنظومة الأمم المتحدة، مع توضيح للأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المؤثرة، ومع أهداف ومرام ومؤشرات واضحة يمكن قياسها. وبديهي أن المؤشرات الجديدة الواردة في تقرير الأمين العام ينبغي ألا ترشد عمل الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضاً عمل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، وكلها لها أدوار متساوية الأهمية في تنفيذ هذا القرار الشهير.

وتشجع الدانمرك الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وتوطيد الاستراتيجيات على نطاق المنظومة. ونرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وبتعيين السيدة ميشيل باتشيليت أول رئيسة لذلك الكيان. ويجب على هذا الجهاز أن يؤدي دوراً رئيسياً في قيادة جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، بينما يكفل قيام تعاون وثيق وفعال مع جميع الأطراف المؤثرة

ذات الصلة بالأمم المتحدة، من قبيل إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ولجنة بناء السلام، ومكتب الدعم لبناء السلام، فضلاً عن الصناديق والبرامج. ونرى أن إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة هو خطوة حيوية في التعميم الكامل لمسائل المرأة ونوع الجنس في هذا المجال.

وتظل الدانمرك ملتزمة أبداً بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فلقد كنا أول بلد يعتمد خطة عمل لتنفيذه، ونحن نعمل حالياً على تنفيذ خطة عملنا الوطنية الثانية للفترة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣. وتشدد هذه الخطة أكثر على استغلال قدرة المرأة غير المستعملة، وعلى إشراك المرأة بنشاط، وعلى قدم المساواة، في عمليات بناء السلام وصنع القرار على جميع الصعد، وبالتركيز على أن يكون ذلك جليّاً على الصعيد القطري.

وكجزء من التوعية الدولية التي نقوم بها، سوف تشارك الدانمرك والولايات المتحدة في استضافة مؤتمر دولي عن دور المرأة في الأمن العالمي، وذلك في كوبنهاغن في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وسوف يجمع المؤتمر زعماء وخبراء سياسيين وعسكريين ومن قطاع الأعمال والمجتمع المدني ليتشاطروا أفضل الخبرات ويناقشوا كيفية توسيع وتفعيل الأدوار الرئيسية للمرأة في أنشطة حفظ السلام، وبناء السلام، والأنشطة الأمنية. ويهدف المؤتمر إلى مساعدتنا على استكشاف السبل الجديدة لتعزيز وتحسين دور المرأة الحيوي في العمليات السياسية والعسكرية والاقتصادية الحساسة التي تفضي إلى استدامة السلام والأمن.

وسوف يبنى المؤتمر على الخبرة الملموسة لدى عدد من البلدان التي تشهد أو شهدت الصراع، بما في ذلك أفغانستان، وليبريا، وبلدكم أوغندا، السيد الرئيس. وثمة مثال ملموس على كيفية اختيارنا لتحسين ظروف النساء في منطقة الصراع هو عملنا الجاري لدعم الشبكات والمنظمات النسائية في أفغانستان. إن حق المرأة في العدالة، وتعزيز سيادة القانون وتعزيز المجتمع المدني على صعيد المقاطعات كلها أدوات أساسية في مكافحة الآثار السلبية التي يخلفها الصراع المسلح على المرأة في أفغانستان. لقد أرست الشبكات النسائية الأساس الذي يمكن أن تستند عليه المرأة لأداء دور نشط وبناء في التصدي لعملية السلام والمصالحة وإعادة الإدماج في البلد.

أخيرا، في عشية الذكرى العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب ألا نستسلم ونقبل بالمنجزات التي تحققت حتى الآن. بل علينا أن نسعى جاهدين لضمان أن يصبح في نهاية المطاف برنامج المرأة والسلام والأمن مسألة مركزية لدى مناقشة السلم والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة كازاخستان.

**السيد إيتيموفا** (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وفد أوغندا ووزارة خارجيتها على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، وهي جلسة خاصة وعاطفية وموضوعية جدا. انظروا إلى العديد من الوزراء الموجودين هنا اليوم، فقد فاق عددهم ما تنبأ به المرء أو توقع. إني أعتبر مناقشة اليوم ستكون ناجحة بالفعل بسبب المشاركين فيها، وبصورة خاصة الرفيعي المستوى منهم.

أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن أحر تهانينا إلى وكيلة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، السيدة ميشيل باتشيليت. ونثق بأنه تحت قيادتها سيحقق الاهتمام بقضايا المرأة وثبة كبيرة إلى الأمام.

يصادف عام ٢٠١٠ الذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو معلم قانوني وإطار عمل

سياسي يقر بأهمية مشاركة المرأة، ويقر بأن المنظور الجنساني جزء لا يتجزأ من مفاوضات السلام، وتخطيط العمل الإنساني، وعمليات حفظ السلام، وبناء السلام والحوكمة بعد انتهاء الصراع. إن الإطلاق الناجح لأيام ”الأبواب المفتوحة“ بشأن المرأة والسلام والأمن برعاية الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ الذي جرى في عدة بلدان، وما تلاه من إطلاق اليوم العالمي للأبواب المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في مقر الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي، والعديد من المنتديات والأحداث والأنشطة الأخرى، قد أبرزت إلى الأضواء ودفعت إلى الأمام بدرجة كبيرة منجزاتنا العديدة والحاجة إلى الانتقال من القرار إلى العمل. هذا هو الوقت للقيام بتقييم هام جداً ورسم خارطة الطريق للعمل في المستقبل.

إن وفدي ملتزم بتحقيق رؤية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة التي اتخذت دعما له. ونشيد بالأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني، وبخاصة النساء أنفسهن، لكونهن القوة الدافعة لإدراج المنظور الجنساني في تناول قضايا السلم والأمن، والعمل في شراكة مع الأمم المتحدة.

بينما تبعث قصص النجاحات الفردية على الإلهام، لا تزال النساء بشكل عام مهمشات في أي اجتماعات مائدة مستديرة بشأن الوساطة، ولا تزال أصواتهن غير مسموعة. لقد أبلغ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنه في ٢٤ عملية من عمليات السلام التي جرت على مر العقدين الماضيين، كان نصيب مشاركة المرأة في أفرقة التفاوض أقل من ٨ في المائة، و لم تشكل مشاركتها بين الموقعين على اتفاقات السلام سوى ٣ في المائة. هذه نسب صغيرة جدا، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن المرأة تشكل ٥٠ في المائة من سكان العالم.

وتؤيد كازاخستان تأييدا كاملا تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466) مع التزامه الشديد بالإسراع في التقدم نحو زيادة عدد النساء في مفاوضات السلام. ونؤيد تأييدا مخلصا توصيته بضمان أن يكرس ١٥ في المائة على الأقل من صناديق الأمم المتحدة لبناء السلام لمشاريع تعالج الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات وإعلاء شأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إننا لا نطالب بالتمويل الكافي فحسب، بل أيضا بإدارة مالية حصيفة لكفالة توفير الموارد للتدريب على موضوع المساواة بين الجنسين، ودعم المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية. ومن الحيوي أن تعمل تلك الجماعات معنا بشأن مسائل الأمن الغذائي، والتغذية، والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والصحة الإنجابية، والتعليم، وإعادة التأهيل، والعودة إلى الوطن، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج لأنها كلها تتعلق بالنساء المتأثرات بالحرب. ومن سوء الطالع أنه حتى في الجزء الذي أنتمي إليه من العالم، فإن النساء اللواتي يتحملن عبء مآسي الصراع ما زلن بحاجة إلى اهتمام خاص.

من دواعي قلقنا الكبير التحدي الذي يمثله ارتفاع عدد حوادث العنف الجنسي في الصراعات وفي مراحل إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات. ومن بين ٣٠٠ اتفاق سلام تم توقيعها منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، لم يتضمن منها إشارة إلى العنف الجنسي أو أي عنف على أساس نوع الجنس سوى ١٨ اتفاقا. لذلك يؤيد وفدي تأييدا قويا طلب السيدة مارغوت وولستروم، الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، للحصول على تمويل إضافي لعملها الميداني الذي سيؤدي إلى سد الفجوة في جمع البيانات عن العنف الجنسي في خضم فوضى الحرب وفي وضع استراتيجيات لإيجاد الرد منظم وقوي لاحقا.

وترحب كازاخستان بصياغة مجموعة شاملة من المؤشرات ترمي إلى متابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتشدد مع التقدير على العمل المكثف الذي تقوم به المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، السيدة راشيل مايانجا ومكتبها في تطوير نظام رصد أكثر منهجية وخاصة في إدانة الاغتصاب بوصفه من أساليب الإرهاب والحرب.

إن بلدي لديه توقعات كبيرة بشأن مساهمة جهاز الأمم المتحدة للمرأة في المستقبل، وهو جهاز أنشئ حديثا في أسرة الأمم المتحدة، وسيتمكن من القيام بدور قيادي في إعادة تنشيط الجهود الجارية الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتحقيق تماسك أكثر على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتحسين الترابط بين الصكوك الرئيسية للأمم المتحدة والصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان، لا سيما تلك التي تركز على النساء والأطفال والتي لها تأثير مباشر على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

يوصي وفدي بتعزيز ولاية جهاز الأمم المتحدة للمرأة ليتسنى له العمل بوصفه وكالة رائدة في تنفيذ الجهود التي تم القيام بها وفقا للقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيتعين عليه التعاون مع الوكالات التي تتناول المساءل الإنسانية ومسائل التنمية وحقوق الإنسان وتقديم المعونة للتنمية، وكذلك قوات الدفاع في البلدان المعنية. وسيتعين عليه أيضا المشاركة في أنشطة المرأة، وضحايا الحرب والمجموعات الأخرى، بما في ذلك النساء اللاجئات، واللواتي يلتمسن اللجوء السياسي والهجرة لتشكيل البرامج والخدمات.

تولي كازاخستان أيضا اهتماما كبيرا للتدابير التي أوصت بها إدارة عمليات حفظ السلام والتي تسعى إلى زيادة حصة النساء في البلدان المساهمة بقوات، وزيادة عدد النساء بين أفراد الشرطة الذين يتم نشرهم في عمليات حفظ السلام إلى نسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٤. ويؤيد وفدي قيام إدارة عمليات حفظ السلام بوضع مجموعة محددة من المعايير لمشاركة النساء في أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، ابتداء من أعلى مستوى في عملية صنع القرار إلى العمليات الميدانية، ومشاركتهن في اللجان، من خلال الحملات البعيدة الأثر لزيادة الوعي بشأن حقوق المرأة.

يرحب وفدي بتطوير خطط العمل الوطنية التي قامت بها عدة دول أعضاء، بناء على اقتراح الأمين العام، لشمول المرأة في تدابير السلم والأمن، ويعرب عن القلق إزاء افتقار أكثر البلدان تأثرا بالحرب إلى هذه الخطط. ونحض الدول الأعضاء على وضع خططها الخاصة بها بدمج أفضل الممارسات والعبر المستقاة من البلدان الأخرى.

وفي الختام، إننا إذ نمضي قدما، فلنعمل بتصميم على تعزيز مشاركة المرأة وتأثيرها في منع نشوب الصراعات وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتعايش وبناء السلام، وفي جهود بناء السلام في حالات النظم السياسية المغلقة وفي الدول المتأثرة بالصراعات.

والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مبني على ثلاثة ركائز رئيسية هي المشاركة والحماية والمنع، وهو أداة قوية جدا لتنظيم النساء وتعبئتهن وعملهن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد رحمان** (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الرئاسة الأوغندية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة جدا لمجلس الأمن.

كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام ووكيلي الأمين العام ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثلة الفريق الاستشاري للمجتمع المدني المعني بالمرأة والسلام والأمن

وغيرهم من وزراء وممثلي العديد من الدول الأعضاء الذين تكلموا في وقت سابق من اليوم، وقدموا توجيها متبصرا وأظهروا التزامهم وعرضوا توجيهات فيما يتعلق بتمكين المرأة في سياق السلام والأمن.

كما نعرب عن أحر تهانينا القلبية للسيدة ميشيل باتشيليت على تعيينها مديرة تنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ووكيلة للأمين العام لشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونرحب بها ترحيبا حارا. ونؤكد لها دعمنا الكامل.

قبل ١٠ سنوات، اتخذ مجلس الأمن القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. شاركت بنغلاديش، التي كانت عضوا في المجلس آنذاك وأحد مقدمي القرار الرئيسيين، على نحو فعال في اعتماد هذه الوثيقة التاريخية التي تسعى إلى كفالة حقوق المرأة وأدوارها في السلام والأمن. وأحكام الوثيقة لا تنطبق على الدول فحسب، ولكن أيضا على الأطراف الفاعلة المشاركة في عمليات السلام بعد انتهاء الصراع. ونشعر بقدر من الفخر بما فعلناه قبل عقد.

غير أننا نشعر بخيبة الأمل إزاء استمرار العنف ضد النساء والفتيات، على النحو المبين في مختلف التقارير. وكما ذُكر، فإن النساء والفتيات يتحملن أكبر قدر من المعاناة بين ضحايا الصراع، غير أنهن غالبا ما يحرمن مكاسب عمليات السلام. وغالبا ما ينظر إلى النساء والفتيات باعتبارهن حاملات للهويات الثقافية. وبالتالي، فإنهن يصبحن أهدافا رئيسية. ومن ثم، فإن المسؤولية تقع علينا لكفالة وقف قمع النساء والفتيات، لا سيما القمع المستند إلى نوع الجنس، إلى الأبد.

إننا ندرك تماما أن السبب الرئيسي للصراعات يكمن في الفقر والصراع على الموارد الشحيحة والمظالم الاجتماعية والاقتصادية والتي توفر جميعا، للأسف، تربة خصبة للآفات الاجتماعية، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات. والتداعيات لا تؤثر على سلامة النساء والفتيات وأمنهن فحسب، ولكنها تؤدي أيضا إلى تفاقم الحالات السياسية والاجتماعية، وكذلك أمن الدول. ولذلك، فإن حماية حقوق المرأة ليست خيارا، ولكنها واجب يتطلب أن نتخذ جميعا إجراءات منسقة.

وندرك أن تمكين المرأة سيؤدي إلى تحكمها في الموارد وحصولها على قدرات قيادية كافية لإدارة تلك الموارد بكفاءة. وبالتالي، نشدد على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للمرأة وضرورة مشاركتها دوليا على جميع المستويات وفي عمليات صنع القرارات بجميع أشكالها.

وبينما يمكن تحقيق الأمر الأول بكفالة ممارسة المرأة للأنشطة المدرة للدخل وأنشطة تنظيم الأعمال، مثل الائتمانات البالغة الصغر والتعليم والتدريب المهني والصحة العامة، ومشاركتها فيها، فإنه يمكن كفالة الأمر الثاني بتوظيف النساء، لا سيما في المناصب العليا في الأمم المتحدة، بما في ذلك وظائف الأمين العام المساعد ووكيل الأمين العام والممثلين الخاصين للأمين العام. ولنفهم احتياجات المرأة في بلدان الجنوب بصورة أوضح، يتعين علينا كفالة أن تحظى النساء من جنوب العالم بالاعتراف الواجب عند النظر في التعيين في هذه الوظائف. وللتنسيق بشكل سليم الأطراف الفاعلة في الميدان، يجب كفالة التمثيل العادل للبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، وفقا لما قررته الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في السابق.

ومن منظورنا الوطني، فإنني أتشرف بالإدلاء ببضع ملاحظات حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بنغلاديش. فمن المعروف عالميا الآن أن النساء يشغلن أرفع مناصب القيادة السياسية في بلدي. ويكفل دستور بنغلاديش

المساواة بين الرجال والنساء داخل الإطار الواسع لعدم التمييز على أساس الدين والعنصر ونوع الجنس. واعتمدت الحكومة سياسة وطنية للنهوض بالمرأة وخطة عمل وطنية. وترصد لجنة تنفيذية معنية بتنمية المرأة، يرأسها وزير شؤون المرأة والطفل، تنفيذ سياسات تمكين المرأة. والنتيجة إيجابية للغاية. وأشير إلى مثال واحد فحسب، هو أن عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الابتدائية والثانوية يفوق عدد الفتيان، ومما يساعد على ذلك الإعفاء من دفع الرسوم الدراسية وتقديم إعانات للفتيات في المدارس الثانوية.

وسنت الحكومة قوانين لحماية النساء من العنف العائلي، وهي تنفذ حاليا عددا من المشاريع لتطوير قدرات المرأة. وقد اتخذت العديد من الإجراءات الإيجابية لمساعدة النساء المستضعفات والمسنات. وبغية إشراك المرأة في عمليات صنع القرارات، اعتمدت الحكومة نظام حصص للمرأة في برلماننا الوطني وفي تعيين موظفي الخدمة المدنية لدينا، وذلك إلى جانب الانتخابات المباشرة والمنافسة المفتوحة.

وفي سياق صون السلم والأمن الدوليين، فإننا نفتخر بمساهمتنا المتواضعة بقوات وأفراد الشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتوظيف النساء في قوات الشرطة والجيش يظهر بجلاء التزامنا بتمكين المرأة على الساحتين الوطنية والدولية. ويسعدنا أننا تمكنا من نشر وحدة شرطة مشكلة بالكامل من النساء في دولة هايتي الصديقة بعد الزلزال المدمر هناك.

ويسعدني أن أشير إلى أن وحدات قواتنا المشكلة بالكامل من الرجال يجري توعية أفرادها توعية كاملة بالقضايا الجنسانية. ونأمل أن يجري الترتيب لعقد دورات تدريبية أخرى كافية لتعزيز فهمهم لهذه القضايا. وندرك أنه يتعين علينا تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة واستراتيجيات منع نشوب الصراع وإنشاء آليات الإنذار المبكر والمؤسسات الفعالة التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وتعزيز الجهود لمنع العنف ضد المرأة، بما في ذلك مختلف أشكال العنف الجنساني.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا أننا في بنغلاديش نبذل قصارى جهدنا لكفالة تمكين المرأة ومشاركتها في جميع مجالات الحياة. وندرك أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ونحن مستعدون لمحاكاة أي ممارسات جيدة، نصادفها عالميا، في سياستنا الوطنية ومستعدون بالمثل لتشاطر خبرتنا مع الآخرين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

**السيد باريغا** (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أضم صوتي إلى الآخرين في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة احتفالا بالذكرى السنوية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونرحب بحرارة بآخر تقرير للأمين العام (S/2010/498)، والتوصيات الواردة فيه باعتباره خطوة هامة في الانتقال بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن من مرحلة الخطابة إلى مرحلة العمل. كما نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل كندا نيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

عندما اتخذ مجلس الأمن القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، فقد أقر بالآثار السلبية للصراع المسلح على المرأة وأبرز دورها الحاسم في منع نشوب الصراع وتوطيد السلام.

غير أنه وبعد مرور ١٠ سنوات، ما زالت محنة النساء والفتيات في الصراعات المسلحة مستمرة بلا هوادة. ولا يزال تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بطيئا ومتباينا في أحسن الأحوال. وأكدت الحوادث التي وقعت

مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى أن العنف الجنسي يستخدم كأسلوب حربي لتحقيق غايات عسكرية واستراتيجية. وما زالت المرأة مستبعدة من عمليات صنع القرارات في مفاوضات السلام وجهود التعمير بعد انتهاء الصراع.

وما زالت المرأة تعاني من نقص فادح في التمثيل في مناصب الممثلين الخاصين للأمين العام. ومن ثم، نرحب بخطة عمل الأمين العام لمشاركة المرأة في بناء السلام. غير أننا نأسف لعدم تمكن المجلس من أن يرحب ترحيبا خاصا بذلك التقرير الاستشرافي (S/2010/466).

ونعتقد اعتقاداً جازماً أن النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالطريقة التي يتلقى بها مجلس الأمن المعلومات الخاصة بالتنفيذ ويقوم بتحليلها. وبالطبع يعتمد ذلك أيضاً على التزام الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات ملموسة. لذلك نحن نثني على المجلس لاعتماده ٢٦ مؤشرا يتم على أساسها قياس تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعتقد أن المعلومات المجمّعة من خلال المؤشرات ينبغي أيضاً تصنيفها، عند الاقتضاء، بحسب نوع العجز لتتم معالجة نقص البيانات في ذلك الصدد.

ونؤكد مجدداً دعمنا للدعوة إلى العمل الصادرة عن الاجتماع الوزاري في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ التي حثت الدول الأعضاء على أن تُلزم أنفسها بأعمال ملموسة ومقيدة زمنياً وقابلة للقياس. وتأكيداً لهذا الالتزام، أسهمنا في تمويل نقاط العمل الشهرية للفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن. وتوضح هذه النقاط كيفية تمكن مجلس الأمن من أن يدمج المضمون ذي الصلة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عمله اليومي، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بكل بلد. ونأمل أن يسهم ذلك ولو قليلاً في الهدف الأعم المتمثل في الإدماج الفعلي لمضمون العمل المواضيعي للمجلس في قراراته التشغيلية.

علاوة على ذلك، دخلنا في شراكة مع سويسرا لدعم مشروع نساء السلام لطباعة الكتيب الخاص بالمرأة والسلام والأمن. ويقدم الكتيب لغةً مستمدة من أفضل الممارسات، ويهدف إلى مساعدة مجلس الأمن في إدراج المضمون ذي الصلة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عند وضع ولايات البعثات الميدانية.

إلى جانب ذلك، سنواصل دعمنا المالي للصندوق الاستئماني للضحايا الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، الذي يعتمد منظوراً جنسانياً في كل برمجته، ويركز تركيزاً خاصاً على ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ونأمل أن يتلقى الصندوق المزيد من الدعم من الدول في إطار جهودها الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

يدعو القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الخاص بمتابعته إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة العنف الجنسي خلال التراعات المسلحة. ويعتبر الإدراج الصريح للعنف الجنسي في الأحكام التي تعالج جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أحد أهم أوجه التقدم المحرز في القانون الدولي المتمثل في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. واليوم، تتعامل المحكمة مع عدد من الحالات التي يتفشى فيها العنف الجنسي، ومنها الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك فإن المحكمة لها الولاية على أي جرائم تقع ضمن دائرة اختصاصها بحسب نظامها الأساسي جرى ارتكابها في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وفي الواقع، ستبدأ المحكمة قريباً محاكمة كاليكست مباروشيمانا، قائد مليشيا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الذي ألقي عليه القبض في

١١ تشرين الثاني/أكتوبر هذا العام، ووجهت إليه تهمة العنف الجنسي، ضمن أمور أخرى.

لذلك فإن عمل المحكمة له صلة مباشرة بجدول أعمال القرار ١٣٢٥، على النحو الذي توقعه المجلس في إشارته إلى نظام روما الأساسي في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل عشر سنوات. لذلك فإن من المدهش أن دور العدالة الجنائية الدولية عموماً ودور المحكمة الجنائية الدولية على وجه الخصوص كان غائباً بشكل كامل في آخر تقرير عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وليس هذا وجه القصور الوحيد في التقرير، لكنه ربما كان الأخطر. فمكافحة الإفلات من العقاب تشكل بوضوح جزءاً مركزياً من جهودنا للقضاء على العنف الجنسي. ولذلك يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أي جهود مستقبلية يقوم بها المجلس ومن أي تقرير مرفوع إليه لينظر فيه.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

**السيدة إنتيلمان** (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤكد مناقشة مجلس الأمن اليوم والمبادرات العديدة المتعلقة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مختلف أنحاء العالم أن النساء لم يعدن جانباً غير مرئي أو غير ذي صلة في النزاعات المسلحة. للنساء الحق في أن تتوفر لهن الحماية، وهن يستطعن، وينبغي لهن، الإسهام في عمليات السلام. لكن بالرغم من التقدم المحرز منذ ٢٠٠٠، لا تزال هذه المبادئ بحاجة إلى ترجمتها بصورة أفضل إلى واقع على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

تلتزم إستونيا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارين الخاصين بمتابعته، ويود وفدي أن يعرب عن تأييده للتعليقات والالتزامات التي سيتم الإدلاء بها بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتأييده للبيان الذي أدلى به في وقت سابق وزير التعاون الدولي الكندي بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء.

ويسعدني أن ألاحظ أن إستونيا أقرت الأسبوع الماضي خطة وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وخلال السنوات الأربع المقبلة، ستساعد الخطة في تنظيم أنشطتنا وتحسينها على المستوى الوطني وفي المنظمات الإقليمية والدولية.

وتواصل إستونيا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الإقليمية، توسيع مساهمتها في صون السلم والأمن الدوليين. ونواصل مشاركتنا في العمليات الدولية المدنية والعسكرية ومساهمتنا في التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية. وتتضمن خطة العمل التي ذكرتها للتو التزامات فيما يتعلق بإدراج المنظور الجنساني في هذه الأنشطة.

أولاً، تشمل خطة العمل خطوات لزيادة الخبرة الجنسانية، علاوة على الوعي العام ودعم إدماج المنظور الجنساني في إدارة الكوارث على كل المستويات من خلال تحسين التدريب.

وثانياً، تشمل الخطة التدابير اللازمة لتوسيع إمكانات مشاركة المرأة في البعثات الدولية المدنية والعسكرية ولزيادة حصة المرأة في شغل المناصب المرتبطة بالسلام والأمن. ويشمل ذلك تحليل المتغيرات التي تؤثر على مشاركة المرأة في البعثات العسكرية والشرطية والدولية وحملات التوعية والتوظيف المحددة الهدف، على سبيل المثال لا الحصر.

وثالثاً، لا تزال المساواة بين الجنسين وتعزيز حالة النساء والفتيات من ضمن أولويات إستونيا في مجال التعاون الإنمائي والأنشطة الإنسانية. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، تهدف مشاريعنا إلى دعم حصول النساء على الرعاية الصحية والتعليم.

وأخيراً، تواصل إستونيا دعمها الفعال لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وخطة عمل إستونيا التزام مشترك من قِبل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وسيجري رصدها بصورة مشتركة على أساس مجموعة من المؤشرات.

وترحب إستونيا بالخطوات المتخذة لزيادة الاتساق والمساءلة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك المضي قدماً بمجموعة المؤشرات لمتابعة تنفيذ القرار، وتدعو إلى سرعة تشغيل هذه المؤشرات. كما نرحب بالدعوة إلى إعداد إطار استراتيجي ليكون موجهاً للأمم المتحدة في تنفيذ القرار خلال العقد المقبل، على أن يتضمن الإطار أهدافاً ومؤشرات ملموسة تكفل الاتساق والتقييم المنهجي لهذه العملية. إن إنشاء فريق عامل لاستعراض التقدم المحرز سوف يسهم، إلى جانب مجموعة المؤشرات العالمية، في ضمان تحليل أكثر شمولا وتحديد أهداف إضافية فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وتدين إستونيا بشدة الانتهاكات الخطيرة لحقوق النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي المستهدف، وهي تدعم تدابير مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم. ونحن نؤيد الدعوة إلى إدراج العنف الجنسي بوصفه عنصراً يحظى بالأولوية في قرارات تخويل لجان العقوبات التابعة لمجلس الأمن التي ينبغي أن تدرج العنف الجنسي بوصفه معياراً لتعيين الأفراد للتدابير المستهدفة.

وفي النهاية، اسمحوا لي بأن أسجل تقديرنا لعمل السيدة مارغوت فالستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وأن أتقدم بالتهنئة إلى وكيلة الأمين العام الجديدة المسؤولة عن جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون بالمرأة، السيدة مشيل باتشيليت، التي سيكون لدورها القيادي أهمية كبرى في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأود أيضاً أن أشير إلى الدور الحيوي للفريق الاستشاري للمجتمع المدني في تيسير المناقشات حول مواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالإضافة إلى عمل مجموعة الأصدقاء بقيادة كندا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

**السيد سيغر** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نشكركم، سيدي الرئيس، لدعوتكم إلى تنظيم هذه المناقشة. وتعكس مشاركة عدد من الوزراء الأهمية التي توليها الدول الأعضاء ومجلس الأمن لموضوع المرأة والسلام والأمن. ونرحب أيضاً بحضور وكيلة الأمين العام ميشيل باتشيليت. وتؤيد سويسرا البيان المشترك لمجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، الذي أدلى به ممثل كندا، والبيان المشترك لشبكة الأمن البشري، الذي أدلى به ممثل كوستاريكا.

ولدى دخول المبنى هذا الصباح، مر المشاركون على معرضنا ”لا مرأة – لا سلام“ في مدخل القاعة. وقد شاهدتم الساتر الذي حمل صور النساء الألف اللواتي رشحن لجائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥، ينظرن إلى أسفل على طاولة السلام غير المتناسبة في الجانب المقابل من القاعة. وآمل أن تلك النسوة بعد عشر سنوات لن تكن مشاهدات للطاولة بل جالسات عليها، بوصفهن شريكات فعالات ومحترمات في المفاوضات في جميع عمليات السلام.

وربما فاجأكم، سيدي، أنني أضع شالا. فبوصفي رئيس تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام، سافرت إلى بوجمبورا قبل أسابيع قليلة، وأتيحت لي فرصة اللقاء مع منظمات نسائية هناك. وخلال الانتخابات، قررن ارتداء

شال أبيض في الأماكن العامة تعبيرا عن رغبتهن في السلام. واليوم، أود أن أنقل أصوات تلك النسوة إلى هذه القاعة، وأن أشيد بشجاعتهن وعزمهن. وفي حقيقة الأمر، إنني وعدتهن بوضع هذا الشال في أول مرة أمثل فيها أمام مجلس الأمن، وأريد أن أفي بذلك الوعد. وكما يشاهد المجلس، فإن كلمة ''أماهورو'' ما زالت هنا، وهي تعني، إن لم أكن مخطئا، ''السلام'' باللغة الكيروندية.

ولكن المجتمع المدني ليس الوحيد الذي يملك القدرة والمسؤولية عن تحقيق السلام. فتحقيق السلام من مسؤولية مجلس الأمن أيضاً، بوصفه راعياً للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلى المجلس أن يستخدم كل الوسائل التي تحت تصرفه.

إننا نرحب، في هذا الصدد، بوضع مجموعة المؤشرات العالمية، التي سيقرها المجلس اليوم. ويمثل ذلك تقدما هاما في كفالة متابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولكن تطبيق تلك المؤشرات يقتضي القيادة السياسية من جانب المجلس. وعليه، تؤيد سويسرا فكرة وجود بلد رائد للقرار ١٣٢٥ ووضع إطار شامل وحيد لدعم تنفيذه. ويمكن لجهاز شؤون المرأة أن يسهم في تحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء مكتب ١٣٢٥ ضمن تلك المؤسسة.

ونأمل أن مارغو فالستروم، التي عينت بموجب القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، ستؤدي دورا كبيرا كمحاور في المحادثات بين منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ونأمل أن تزود المجلس كذلك بمعلومات تفصيلية عن حوادث العنف الجنسي. وتذكرنا الأحداث التي وقعت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالحاجة العاجلة إلى وضع حد للممارسة القاسية التي تستخدم الاغتصاب كأسلوب من أساليب الحرب.

وقد أكد القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) نية المجلس النظر في فرض جزاءات موجهة ضد أطراف الصراع المسلح التي ترتكب الاغتصاب. وبالإضافة إلى ذلك، توجد تحت تصرفنا صكوك دولية للعدالة الجنائية، وخاصة المحكمة الجنائية الدولية، لكفالة عدم إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب. ولكن يجب أن نتذكر أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع تلك الجرائم وتقديم الجناة إلى العدالة.

وقد أشار ممثل ليختنشتاين للتو إلى نقاط العمل الشهرية للفريق العامل للمنظمات الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، والتي ندعمها إلى جانب دعمنا لتلك النقاط. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدم للمجلس دليلا أعدته منظمة نساء السلام، يسلط الضوء على مختلف الالتزامات المترتبة على القرار، بالإضافة إلى العديد من نماذج أفضل الممارسات للاسترشاد بها. هذا هو الدليل، وهو متاح، وأحث المشاركين على استخدامه.

وبوصفنا دولا أعضاء، نحن مدعوون إلى تطبيق المنظور الجنساني في عملياتنا السياسية. وقد اعتمدت سويسرا في وقت مبكر خطة عمل وطنية، وأثبتت تلك الخطة أنها أداة مفيدة. وسيبدأ نفاد خطة العمل الثانية والمنقحة خلال الأيام القليلة القادمة.

وعندما سيغادر المشاركون المبنى اليوم، أود أن أشجعهم على إلقاء نظرة أخرى على المعرض في مدخل القاعة. وخلال سيرهم على البساط الأحمر، سيشاهدون قائمة تلك البلدان التي اعتمدت خطط عمل وطنية حتى الآن. وسيلاحظون أنه ما زال هناك مجال كبير لانضمام الكثيرين من البلدان.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد وولتر فولمان المراقب الدائم ورئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة.

**السيد فولمان** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطاء

اللجنة الدولية للصليب الأحمر فرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بوصفها منظمة إنسانية مستقلة ومحايدة، وهي مستقلة عن الأمم المتحدة، تقر بأهمية جهود مجلس الأمن لمعالجة لحالة المرأة في سياق السلام والأمن.

ففي كثير من الأحيان، تقع النساء والفتيات في محور الصراعات، مما يعرضهن للخطر ليس لمجرد قربهن من الاقتتال فحسب، بل أيضا لأنهن يستهدفن بشكل متعمد كأسلوب من أساليب الحرب. ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، قبل عشر سنوات، ظلت مسائل المرأة في صدارة جدول الأعمال الدولي.

وقررت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من جانبها، منذ ما يقارب عشر سنوات التأكيد، في جميع البرامج والأنشطة التنفيذية، على الاحترام الخاص والحماية اللذين يوليهما القانون الإنساني الدولي للنساء والفتيات. إن المرأة المنفصلة عن أسرتها غالبا ما تترك بدون دعم مالي وعاطفي. والنساء النازحات اللواتي أجبرن على الفرار من منازلهن، قد يترتب عليهن تحمل مسؤوليات إضافية ليجدن أنفسهن أكثر عرضة لأخطار العنف الجنسي والاعتداء. وعلاوة على ذلك، غالبا ما تحول المعوقات دون حصولهن على المياه النقية والغذاء والرعاية الصحية.

ومن أجل تقوية استجابة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتعزيز حماية المرأة، بلورت نهجا متعدد الأبعاد لتحديد ومعالجة أوجه الضعف المحددة التي تعاني منها النساء والفتيات في الصراع المسلح وفي حالات العنف الأخرى. ويقر هذا النهج، في المقام الأول، بأن المرأة ليست ضعيفة تماما، بل تظهر قوة وشجاعة لافتتين في أوقات الحرب، وكثيرا ما تجد وسائل بارعة للتعامل مع الصعوبات التي تواجهها.

وعندما ننظر في احتياجات المرأة أثناء الصراع، نجد أن الوقاية تمثل أمرا أساسيا. وإذ أنه من الضروري أن يتصدي المجتمع الدولي للعنف الجنسي كتصديه لأي جريمة أخرى، فإن من الأمور الأساسية، كذلك، أن تعمل الدول الأعضاء بعزم على منع وقوع العنف الجنسي. ومن خلال تعزيز القانون الإنساني الدولي، تضغط اللجنة الدولية على جميع الأطراف في الصراع المسلح من أجل التقيد بالحظر القاطع لأي شكل من أشكال العنف ضد المرأة.

وكثيرا ما يجري القيام بالأنشطة في المجتمعات المحلية مع الجمعيات المحلية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولا سيما الأنشطة الرامية إلى كسر طوق محظورات الماضي الذي يحيط بهذه المسائل، وتوعية المجتمعات المحلية للحيلولة دون تعرض الناجيات من ضحايا العنف الجنسي إلى الوصم.

ومن خلال برامج الإرشاد والتدريب للقوات والجماعات المسلحة على القانون الإنساني الدولي، تؤكد اللجنة الدولية للصليب الأحمر على حظر الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى، وتدعو إلى إدراجه في القواعد والدلائل الداخلية للقوات والجماعات المسلحة.

وتشجع لجنة الصليب الأحمر الدولية بقوة الدول الأعضاء على تضمين أحكام في تشريعاتها الوطنية لكفالة الاحترام للنساء والفتيات في جميع الأوقات، وخاصة في أوقات الحرب وحالات العنف الأخرى. ولهذه التدابير أثر سواء على المنع أو على المساءلة.

إن رسالة اللجنة الدولية للصليب الأحمر اليوم رسالة بسيطة: يجب احترام الأحكام الحالية للقانون الإنساني الدولي. وحيثما لا تحترم، يجب أن يخضع المسؤولون عن الانتهاكات للمساءلة. وترحب اللجنة بالأهمية التي يوليها مجلس الأمن للاحترام التام للقانون الإنساني الدولي. وفي الواقع، إن التقيد بالأحكام الحالية للقانون الإنساني الدولي

على نحو أشد صرامة سوف يضمن حماية أكثر فعالية للنساء والفتيات في الصراع المسلح وفي حالات العنف الأخرى.

وختاما، تكرر اللجنة الدولية للصليب الأحمر تأكيد التزامها بروح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والأهم من ذلك، أن تواصل اللجنة خلال عملها تعزيز الاحترام الذي يضمنه القانون الإنساني الدولي للنساء والفتيات.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة موناكو.

**السيدة بيكو** (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): تولي إمارة موناكو أهمية قصوى لحماية ضحايا الصراع من المدنيين الأبرياء. ومن بينهم، النساء والأطفال الذين هم الأضعف بصورة واضحة. ومن غير المقبول كون أن النساء والأطفال أصبحوا على مدى العقد الماضي هدفا للعنف الذي لا يمكن وصفه. ولذلك، مثّل اعتراف مجلس الأمن بهذه الآفة عندما اتخذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، نقطة تحول رئيسية في تعبئة المجتمع الدولي.

ونؤكد الإسهام الأساسي للمجتمع المدني، الذي أتاح المجال لإحراز تقدم كبير، وساعدنا على تحديد مشاركة المرأة بوصفها عنصرا أساسيا في عمليات بناء السلام وجهود الإنعاش في البلدان المتضررة.

وعلى الرغم من أن دور المرأة في التنمية لم يعد بحاجة إلى إثبات، فمن الأهمية بمكان أيضا كفالة تحقيق السلام الدائم والتماسك الاجتماعي والشرعية السياسية. إن إسهامات المرأة ليست غاية في حد ذاتها؛ بل هي أيضا عناصر حاسمة في تحقيق أولويات بناء السلام. وفي ذلك الصدد، ومن أجل ضمان سيادة القانون، ويجب أن يكون هناك دعم لإنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها.

كما يؤكد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ضرورة الاحترام الدقيق لأحكام القانون الإنساني الدولي وصكوك حقوق الإنسان. ومن المحتم ألا تمر الفظائع بدون عقاب، وخاصة الفظائع التي يستخدم فيها الاغتصاب كسلاح حرب.

ونلاحظ باهتمام إنشاء إطار شامل مكرس للتنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإخضاع جميع الأطراف المعنية للمساءلة. وينبغي لمراعاة المؤشرات الواردة في مرفق تقرير الأمين العام (S/2010/498) أن تتيح لنا المجال لقياس التقدم وتسليط الضوء على المجالات التي تستحق اهتمامنا. وفي ذلك الصدد، نحن نرحب بالجهود والمبادرات التي تقوم بها إدارة عمليات حفظ السلام، ولا سيما في مجالات التدريب وزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وقوات الشرطة.

ويؤيد وفدي بدون تحفظ عزم السيدة مارغو فالستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، ووكيلة الأمين العام ميشيل باتشيليت، المديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في تنسيق الجهود التي تبذلانها لصالح المرأة، ويشيد بشجاعتهما وتصميمهما. ونأمل أن الإرادة السياسية التي أوجدناها ستستمر في تأكيد نفسها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

**السيد بالسون** (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل عشر سنوات، مثل اعتراف مجلس الأمن بالمساواة بين الجنسين بوصفها مسألة أمنية حدثا فاصلا بالنسبة للنساء وللمنظمة. ومن خلال اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالإجماع، أقر المجلس ليس باحتياجات المرأة وشواغلها المتعلقة بعمليات السلام فحسب، ولكنه شدد على مشاركة

المرأة باعتبارها شرطا مسبقا هاما لتحقيق السلام الدائم أيضا. وبعد عقد من الزمن، يجسد السجل بعض التطورات الإيجابية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2010/498). ومع ذلك، والحق يقال، فإن إحراز التقدم كان بطيئا ومخيبا للآمال في نهاية المطاف.

ولم يعتمد سوى عدد قليل من البلدان خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي غضون ذلك، ما زالت الصراعات المسلحة تدمر حياة النساء والفتيات في أجزاء كثيرة من العالم. وغالبا ما تتعرض النساء للعنف الجنسي المرعب القائم على أساس نوع الجنس، الذي يمر في معظم الوقت بدون عقاب. كما أن المرأة تُهمَّش بشكل منتظم في صنع السلام. وهذه حالة غير مرضية على الإطلاق. ولذلك، يجب أن نركز الآن على الإجراءات والتنفيذ والمساءلة لكي نتمكن بعد ١٠ سنوات من الآن من النظر إلى الوراء بشعور من الإنجاز والقول إننا قد أحدثنا تغييرا.

هناك حاجة ملحة إلى وضع نظام لرصد حالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولذلك، فإن أيسلندا تحث مجلس الأمن على اعتماد المؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام لكي تتمكن منظمات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني من قياس الأثر في الميدان ويتمكن الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم من جني المكاسب.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة القيام بدور هام في الإشراف على تنفيذ المؤشرات ورصدها، وكذلك المسائل الأخرى ذات الصلة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. وأود أن أؤكد مجددا التزام حكومتي بدعم جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وأن أهنيء وكيلة الأمين العام، ميشيل باتشيليت، على تعيينها مؤخرا. كما ترحب أيسلندا بتعيين مارغو فالستروم كأول ممثلة خاصة للأمين العام لمكافحة انتشار العنف الجنسي في حالات الصراع. ونحن مستعدون لدعم الممثلة الخاصة في عملها الهام.

إن المضي قدما بأهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والعمل من أجل تعزيزه يمثلان أولوية بالنسبة لأيسلندا. وقد طُلب إلى جميع البعثات الدبلوماسية الأيسلندية دعم أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عملها. وتعمل أيسلندا بفعالية للمضي قدما بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) داخل منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالإضافة إلى عملنا في الأمم المتحدة.

ومضى على وضع خطة العمل الوطنية في أيسلندا حوالي ثلاث سنوات. وتجري الاستعدادات لتنقيح الخطة، بغية اعتمادها في العام المقبل. وسيتم ذلك من خلال عملية تشاركية وشفافة تشمل القادة السياسيين على أعلى المستويات، وجميع الوكالات الحكومية المعنية والمجتمع المدني. وستتضمن الخطة أهدافا محددة ومؤشرات واضحة وآلية رصد شفافة. كما ستراعي بصورة تامة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن.

واضطلعت حكومتي أيضا بمشاريع من أجل تسليط الضوء على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتعزيزه وتنفيذه. وقد تركز جهد خاص على تمكين المرأة. إن برنامج التدريب على المساواة بين الجنسين هو مسعى دولياً يضطلع به بالتعاون مع جامعة أيسلندا. وغرضه الواضح هو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال التعليم والتدريب. ويحدونا الأمل في أن يتم اعتماد البرنامج، الذي هو الآن في عامه الثاني ويضم زملاء من أفغانستان وفلسطين، في الوقت المناسب كأحد البرامج الرسمية لجامعة الأمم المتحدة، مما يجعله البرنامج الرابع من نوعه الموجود في أيسلندا.

وبالإضافة إلى ذلك، أكدت أيسلندا أهمية المنظور الجنساني في المحادثات الدولية بشأن تغير المناخ، لأننا واثقون من أن زيادة مشاركة المرأة ستساعد المجتمع الدولي على تعزيز استجابة أكثر استدامة لآفة تغير المناخ.

وبعد مرور عشر سنوات، حان الوقت لأن يأخذ المجتمع الدولي تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على محمل الجد. ولئن كانت النساء غالبا ما يصورن بوصفهن ضحايا للصراع المسلح – وهذا هو الصواب – فمن الأهمية بمكان أن نضع في اعتبارنا أنهن في أكثر الأحيان جزء لا يتجزأ من الحل. فلنجعل العقد القادم عقدا يُعتَد به وزمانا لن نتسامح فيه بعد ذلك مع الإفلات من العقاب على الجرائم، وتُحترم فيه احتياجات المرأة وحقوقها، ويعمل فيه النساء والرجال كشركاء على قدم المساواة في تحقيق السلام الدائم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

**السيد بوي ثي غيانغ** (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر وفد أوغندا على عقد هذه الجلسة الهامة الرفيعة المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2010/498، عن المرأة والسلام والأمن، فضلا عن تقريره الوارد في الوثيقة S/2010/466، عن مشاركة المرأة في بناء السلام، الذي عرضه على المجلس قبل بضعة أيام.

ونهنئ السيدة ميشيل باتشيليت على تعيينها مديرا تنفيذيا لجهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة (UN Women) المنشأ حديثا، ونرحب بمشاركتها في جلسة مجلس الأمن اليوم. ونؤكد لها تعاوننا الكامل في تنفيذ ولايتها الهامة.

بعد اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لاحظنا مع التقدير التزام مجلس الأمن المتزايد بدور المرأة في السلام والأمن، الذي تجلى في مشاركتها الفعالة، بل وفي دورها كنصير في منظومة الأمم المتحدة للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ويشجعنا أن نلمس تزايد الوعي على الصعيدين الوطني والدولي، الذي نجم عنه عدد لا سابق له من الأنشطة التي يُضطلع بها بأشكال متعددة في طائفة واسعة من المجالات من قبل جميع أصحاب المصلحة للنهوض بدور المرأة وحقوقها فيما يتعلق بالسلام والأمن.

ومن أبرز ما على الصعيد الدولي تحسن تنسيق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة – لا سيما بين المستشار الخاص المعني بالمسائل الجنسانية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة عمليات حفظ السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال السلام والأمن، وفي معالجة المسائل التي قد تؤثر على مشاركة المرأة في عمليات السلام، بما في ذلك المسائل الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية.

ونشيد بشكل خاص بما تم في أوائل العام الحالي من اعتماد الاستراتيجية المشتركة بشأن المنظور الجنساني والوساطة ومدتها ثلاث سنوات، التي طرحتها إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وكذلك خطة العمل ذات السبع نقاط المقترحة التي تتضمن التدابير اللازمة لتعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام – وهو عامل أساسي لمنع الحرب وتمكين المرأة. وفي هذا الصدد، يحدونا وطيد الأمل في أن جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة المنشأ حديثا سيصبح كيانا أقوى ويمسك بزمام القيادة فيما يتعلق بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن حالما يستكمل ترتيباته الانتقالية. وعلى الصعيد الوطني، فإن خطط

العمل الوطنية التي يجري إعدادها واعتمادها وتنفيذها تمثل إسهاما مجديا، في جملة أمور أخرى. ونأمل أن يتوفر التمويل الكافي لضمان التنفيذ الكامل لهذه الخطط.

وفي ضوء هذه الخلفية، يقلقنا أن نعلم من تقرير الأمين العام أنه:

”من الصعب تحديد أو تقدير أي إنجازات هامة تحققت بعد عشر سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالظروف التي تواجهها النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح لا تزال بغيضة والأساليب الفعالة لرصد تأثيرها مفقودة“. (S/2010/498، الفقرة ٣)

ويرى وفدي أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لتحسين حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف في حالات الصراع وما بعد الصراع، ومواصلة تمكينهن وزيادة مشاركتهن في جميع مراحل عمليات السلام. وليس من المقبول أن النساء يشكلن أقل من ٨ في المائة من المفاوضين في عمليات السلام التي تمت بوساطة من الأمم المتحدة، وأقل من ٣ في المائة من الموقعين على اتفاقات السلام منذ عام ١٩٩٢؛ وأن ١٦ في المائة فقط من اتفاقات السلام المبرمة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠ تضمنت إشارات إلى المرأة؛ وأن أقل من ٣ في المائة من إنفاق ما بعد الصراع مكرس للمرأة.

فالنساء لسن مجرد ضحايا، بل إنهن عوامل للتغيير، وينبغي أن يتسنى لهن مشاركة أكبر في محادثات السلام للتعبير عن أولوياتهن بشكل أفضل في نصوص اتفاقات السلام. وفضلا عن ذلك، وبعد خروجنا من كثير من الحروب المدمرة، فإننا في فييت نام مقتنعون بأن المرأة يمكن أن تؤدي دورا فعالا في بناء السلام وإعادة الإعمار حيثما تم تمكينها اقتصاديا وماليا وسياسيا ومؤسسيا، وعندما تعالج احتياجاتها الخاصة، بما فيها الصحة والتعليم، بشكل سليم. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، نأمل أن الالتزامات السبعة المدرجة في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2010/466 ستحترم بالكامل لضمان مشاركة متساوية للنساء كمشاركات ومستفيدات في التنمية المحلية وإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتقديم الخدمات على الخطوط الأمامية وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حالات ما بعد الصراع.

ويعرب وفدي عن تقديره للعمل الرائع الذي أنجزته كيانات الأمم المتحدة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني، في بناء مجموعة المؤشرات المرفقة بتقرير الأمين العام (S/2010/498). ونتشاطر الرأي القائل إن هذه المؤشرات يمكن أن توفر مجموعة أدوات مفيدة لمنظومة الأمم المتحدة وللبلدان التي تود أن تستخدمها على أساس طوعي. وفي نفس الوقت، نرى أن ثمة مؤشرات معينة تحتاج إلى دراسة متأنية كيما تكون المجموعة في جملتها متوازنة وذات طابع تشجيعي وليس مفروضا، وهو ما يزيد من فعاليتها.

وفييت نام، كدولة تلتزم التزاما عميقا بتحرير المرأة وتمكينها، ما فتئت تدعم التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإسهامنا في صياغة القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) واتخاذه في مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ هو مثال واحد على ذلك. وفي نفس السياق، فإننا نأخذ بجدية هذا الاستعراض لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال ١٠ سنوات باعتباره فرصة لتعزيز تصميمنا على العمل أكثر مع المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة في المقام الأول، من أجل إنصاف حقيقي ومساواة حقيقية للمرأة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

**السيدة لوكاس** (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تثني لكسمبرغ على الرئاسة الأوغندية للمجلس لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) – أول قرار للمجلس يعالج تحديدا أثر الحرب على المرأة ودورها في صنع السلام.

غالبا ما تكون النساء والفتيات هن أول ضحايا الصراع، ولهن احتياجات محددة بعد أن ينتهي الصراع لا بد من مراعاتها كيما تكون نهاية الصراع دائمة. ومن المهم أيضا إشراك النساء منذ البداية بصورة أكبر في جهود حفظ السلام وبناء السلام على كل المستويات لضمان مشاركة أفضل من جانبهن في جهود التنمية ولزيادة فرص دوام السلام.

وخطة العمل ذات النقاط السبع التي قدمها الأمين العام في تقريره الأخير بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466) أداة ممتازة في هذا السياق. وإذا ما نفذت، ستكون إسهاما قيما في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والمناقشة الهامة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر بشأن بناء السلام بعد الصراع (انظر S/PV.6396) أتاحت لمجلس الأمن فرصة للنظر في ذلك التقرير لأول مرة، ونأمل أن يؤدي ذلك بسرعة إلى متابعة ملموسة لخطة العمل المقترحة.

وكما سيؤكد ممثل الاتحاد الأوروبي في بيانه، الذي تؤيده لكسمبرغ تماما، فبعد ١٠ سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يؤسفنا أن نلاحظ أن التقدم المحرز في تنفيذه هو وقرار متابعته لا يزال غير مرض. وأود أن أشيد بالتحليل الصريح للغاية الوارد في التقرير الأخير للأمين العام، الذي يستخلص فيه أن إحدى العقبات الرئيسية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الافتقار إلى نهج متسق ومنسق في إطار واضح بأهداف ملموسة ومحددة مع مجموعة من المؤشرات الدالة على النتائج. ونشجع الأمين العام على مواصلة عزمه على إعادة صياغة خطة العمل على نطاق المنظومة لتكون أداة للتخطيط الاستراتيجي. ولا بد أن دورا هاما في هذه المهمة سيسند إلى جهاز الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة.

ولكسمبرغ تؤيد التوصيات التي بلورها الأمين العام في تقريره. ولا بد من بذل جهود متزايدة على كل المستويات، بما في ذلك المستوى الوطني، لكفالة التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولكسمبرغ، في إطار خطتها الوطنية للمساواة الجنسانية، تلتزم بالدعم المنهجي للمبادرات الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في عمل المنظمات الدولية والإقليمية وضمان مراعاته في حالات الصراع وما بعد الصراع. كما يسعى بلدي إلى ضمان المراعاة المنهجية للمنظور الجنساني في مشاريعه للتعاون والعمل الإنساني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو أفضل. ونؤيد تماما مبادرات السلام التي تضطلع بها المجموعات النسائية المحلية وعمل المنظمات غير الحكومية لكفالة المشاركة المتكافئة للرجال والنساء في حالات ما بعد الصراع.

وخطة العمل الوطنية في لكسمبرغ تنص أيضا على زيادة نسبة النساء والرجال، مدنيين كانوا أو عسكريين، الذين يتم تدريبهم خصيصا في المسائل الجنسانية للمشاركة في عمليات حفظ السلام. واسمحوا لي بأن أسوق مثالا محددا على دعمنا. إن مشروع ”المرأة والحرب“، وهو مبادرة للجنة الصليب الأحمر الدولية، مكّننا من وضع مبادئ توجيهية لنهج متعدد التخصصات في مجال منع ومكافحة العنف الجنساني.

وقبل عشر سنوات، طلب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من جميع الأطراف في الصراع المسلح أن تتخذ خطوات محددة لحماية المرأة والفتاة من أعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس، وعلى وجه الخصوص الاغتصاب

وأشكال أخرى من الاعتداء الجنساني. وأكد أيضا على أن جميع الدول تتحمل المسؤولية عن إنهاء الإفلات من العقاب ومحاكمة المتهمين بالإبادة الجماعية والجرائم ضد البشرية وجرائم الحرب، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي وأشكال أخرى من العنف ضد المرأة والفتاة. إن أعمال الاغتصاب الجماعي التي ارتُكبت هذا الصيف في كيفو الشمالية أثبتت بأشد الطرق الممكنة قسوة أننا بعيدون جدا عن إنهاء استخدام العنف الجنسي بوصفه أداة للحرب.

وقد أبلغ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في بلدي الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/65/PV.14) بوجوب ألا يتم التسامح بعد الآن مع تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويجب إنهاء الإفلات من العقاب. ومكافحة الإفلات من العقاب لا يمكن أن تبقى هدفا مجردا، ولكن يجب أن تصبح حقيقة واقعة فعالة وملموسة يجب علينا جميعا أن نعمل معا على نجاحها.

وأود أن أشجع مجلس الأمن على تعزيز جهوده في مكافحة الإفلات من العقاب وفرض جزاءات موجهة على جميع الأطراف المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وحقوق المرأة، بمن فيها مرتكبو العنف الجنسي.

ويرحب وفد بلدي بحرارة بقرار المجلس بالتوصية باستخدام المؤشرات التي وضعها الأمين العام، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على تفعيلها بأقصى سرعة ممكنة. إن هذه الآلية الواضحة والمتواصلة والشاملة للمتابعة ستساعد الدول الأعضاء وأيضا منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تقييم التقدم المحرز وتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

بيد أن لدينا ملاحظة تنم عن قليل من خيبة الأمل؛ نحبذ لو أن المجلس حدد في نفس الوقت فريقا عاملاً لتقييم التقدم المحرز على أساس التقارير السنوية للأمين العام وصياغة توصيات للمجلس بشأن أفضل سبيل ممكنة لردم الفجوات والتصدي للتحديات بغية التعجيل بذلك التنفيذ.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي بأن أشيد بالدور الرئيسي الذي يؤديه من المجتمع المدني والمنظمات النسائية في وضع وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فبدون التزامها وإسهاماتها، فإن مسألة المرأة والسلام والأمن ما كان لها أبدا أن تحظى مطلقاً بالاهتمام الذي تستحقه من المجتمع الدولي، ويجب بدون شك أن يتواصل ذلك الاهتمام مستقبلا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

**السيد وولف** (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، باسم حكومة جامايكا، على عقدكم لهذه المناقشة المفتوحة بشأن المشاركة المتساوية للمرأة وانخراطها الكامل في جميع الجهود لصون السلم والأمن وتعزيزهما.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتخذ بتوافق الآراء في مجلس الأمن قبل عشر سنوات سلط الضوء على أحد أفضل الأسرار المكنونة في التاريخ، وهو الأثر غير المتناسب والفريد للصراع المسلح على المرأة والفتاة. وبالإقرار بالطابع التاريخي وغير المسبوق للوثيقة، فإن الحافز على اعتمادها كان قويا. وأدى ذلك، لأول مرة، إلى تخصيص مجلس الأمن لدورة برمتها لإجراء مناقشة بشأن تجارب النساء في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع وإسهامهن في إحلال السلام.

وبعد انقضاء عشر سنوات، وإذ نحتفل بالذكرى السنوية، لذلك الحدث الفاصل، من الصعب تحديد المنجزات الهامة. ومن المسائل التي تبعث على القلق البالغ أن النساء أصبحن محور الصراعات العنيفة في أغلب الأحيان الضحايا على نحو مباشر ومتعمد لأشد الاعتداءات الصارخة التي

ترتكبها الأطراف في الصراعات المسلحة. ولذلك يجب علينا أن نعزز تصميمنا على إزالة الآثار غير المتناسبة للحرب على المدنيين، وخصوصا النساء والأطفال.

وعلى مدى السنين، دعت البياناتُ الرئاسية الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى الالتزام بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بوسائل منها وضع استراتيجيات وخطط عمل وإنشاء آليات للرصد والمساءلة على المستويين الدولي والوطني، وكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء في جميع عمليات السلام. ولكنّ بعضا منا لم يأبه بعد بهذا النداء.

ويعترف وفد بلدي بالأعمال الهامة التي اضطلعت الأمم المتحدة بها في زيادة تمثيل ومشاركة المرأة على المستويات الرفيعة داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وآخر مثال على ذلك تعيين وكيلة الأمين العام للجهاز الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والممثلة الخاصة للأمين العام بشأن العنف الجنساني في الصراع. وأود أن أعرب مرة أخرى عن تهانئ جامايكا القلبية للمرأتين وأؤكد لهما دعمنا المستمر في اضطلاعهما بولايتيهما.

وعلى الرغم من ذلك، نعتقد بأن ثمة الكثير مما ينبغي القيام به. وفي ذلك ندعو الدول الأعضاء أيضا إلى أداء دور أساسي لكفالة تعيين نساء مؤهلات في المناصب الرفيعة.

ووفد بلدي يعي أن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يقوم على فراغ. إن قرارات كثيرة، بما في ذلك ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، تركز على العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح، قد اتخذت على أساس الزخم الذي ولده القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسبقته أيضا معاهدات واتفاقيات وبيانات وتقارير، وبالتالي شكلت أساسا له وجزءا لا يتجزأ من إطار السياسة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وعلى الرغم من طول فترة الانتظار، يسر وفد بلدي أن يلاحظ أنه في هذه الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ثمة دلائل الآن على زيادة الالتزام والعمل من قِبل مجلس الأمن لكفالة التنفيذ الكامل لأهداف القرار. وإن اعتزام مجلس الأمن الصريح اتخاذ إجراء بشأن مجموعة شاملة من المؤشرات على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تطور مشجع. وتمثل هذه المؤشرات خطوة واضحة إلى الأمام لتحسين المساءلة وتنفيذ القرار الرائد.

وكما نعرف جميعا، يؤكد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مجددا على الدور الهام للمرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وأيضا في بناء السلام. ونعترف بأن المرأة، في بعض أجزاء العالم، أصبحت مشاركة فعالة على نحو متزايد في عملية السلام، وواصلت المساعدة في إيجاد بيئة مواتية لمنع ونشوب الصراع وحفظ السلام وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع. بيد أن التقدم في هذه المجالات لم يكن متسقا.

وأدت جامايكا دورها في كفالة مشاركة المرأة في السلم والأمن على مر السنين عن طريق ازدياد تواجدها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وما زلنا نشجع على تجنيد ضابطات الشرطة في بعثات حفظ السلام، نظرا لوعينا القوي بالأثر الذي تركته تجربتها وخدمتها في الأمم المتحدة، واعتراف البلد المضيف بدور المرأة في السلام والأمن. وحافظات السلام من بلدنا، على الرغم من عملهن في بعض أشد البيئات مشقة وعرضة للتهديدات والأمراض والعنف، كان لهن أثر إيجابي في حياة المرأة والفتاة في حالات الصراع.

إن حافظات السلام من بلدنا تصرفن على نحو متزايد بوصفهن قدوات في مختلف البيئات المحلية، يُلْهمن النساء والفتيات في مجتمعات يسيطر عليها الذكور في أغلب الأحيان حيث يعملن، ويُثبتن للمجتمعات المحلية أن السلام

مرتبط ارتباطا غير منفصم بالمساواة بين الرجال والنساء، ويقنعن النساء والفتيات المحرومات بأنهن يستطيعون تحقيق المنجزات فعلا. وتواصل حافظات السلام من بلدنا تكريس أنفسهن للمهام التي أسندت إليهن. وقد أحدثن أثرا ملموسا في حياة الكثيرين وهنَّ يبدين للعالم الوجه الحنون والملتزم للأمم المتحدة.

ومن الواضح أن حفظ السلام تحول منذ وقت طويل من دوره التقليدي المتمثل في إخماد صوت المدافع، وأعيد تعريفه على نحو متزايد بوصفه طريقا لتعزيز ثقافة السلام المستدام في بلدان خربتها الصراعات. واليوم، تلتزم جامايكا من جديد بكفالة مواصلة هذا العمل المهم، من خلال المشاركة الفعالة طالما كانت هناك حاجة إلى ذلك. ونؤكد من جديد التزامنا الجماعي ببناء عالم خال من آفة الحرب. إن استمرار العنف ضد المرأة في حالات الصراع المسلح يعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي ترتبط غاياتها من نواح عدة بأهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لذلك فإن احتفال اليوم تذكرة بأن التكلفة العالية لحفظ السلام والتعمير في حالات ما بعد الصراع تؤيد وبقوة معالجة تدابير منع الصراع وبناء السلام للأسباب الجذرية للصراعات الفتاكة. وقد أثبتت المرأة أنها تضطلع بدور كبير في بناء الجسور بدلا من الجدران. وللمرأة الحق في القيام بدور نشط في إعادة بناء مجتمعاتها. وينبغي ألا يتم تجاهل قدرتها على التأثير في اتجاه التغيير وإيجاد نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي أكثر عدالة. لذلك فإن المساواة بين الجنسين مقدمة هامة للحكم الديمقراطي والتنمية البشرية الشاملة والمستدامة.

وأخيرا، يتحدث التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن حالة سكان العالم في عام ٢٠١٠ – عن ثلاثة محاور، هي القدرة والتجديد وإعادة تحديد الأدوار بين الفتيان والفتيات والرجال والنساء. ويبين كذلك كيف تضمد المجتمعات المحلية والمجتمع المدني الجراح القديمة وتمضي إلى الأمام. ونوافق على أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة حصول المرأة على الخدمات وأن لها صوتا في اتفاقات السلام أو خطط إعادة البناء. لكننا نعتقد أن التعافي من الصراع والكوارث يمثل فرصة فريدة لتصحيح أوجه عدم المساواة وكفالة الحماية المتساوية بموجب القانون وإيجاد مجال للتغيير الايجابي.

ومن ثم، فإننا سنمنح المرأة، من خلال كفالة تنفيذ جميع جوانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الفرصة لاستخدام صوتها ودورها في الدعوة من أجل كفالة سلام مستدام للجميع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد عبد العزيز** (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أعرب عن عميق تقديرنا لمبادرتكم بعقد هذه الجلسة الوزارية لمجلس الأمن في هذه المناسبة المهمة. ونوجه تقديرنا أيضا إلى الأمين العام على تقريره المهم (S/2010/498) عن الخطوات والإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعرب أيضا عن التقدير للدور الذي تضطلع به آلية الأمم المتحدة، بما في ذلك كل من مجلس الأمن والجمعية العامة وجميع أعضاء الأمم المتحدة الذين يتخذون خطوات فعالة في هذا الصدد. ونعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية التي استمعنا لها في بداية جلسة المجلس اليوم.

نحتفل هذا العام بذكرى مرور ١٠ سنوات على اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي جسد ولا يزال يجسد مسؤولية المجتمع الدولي عن كفالة حقوق المرأة وحمايتها والنهوض بها

في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع وفي عمليات السلام.

وما برحت مصر تؤيد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذه الكامل. وما فتئت تضطلع بدور تاريخي في كفالة حماية المرأة في حالات الصراع المسلح. بل إن مصر كانت ضمن عدد من الدول التي أسهمت في صياغة إعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، الذي اعتمدته الجمعية العامة بوصفه القرار ٣٣١٨ (د-٢٩) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤. لقد أدان هذا الإعلان المهم الذي لم يلفت النظر إليه في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وكل قرارات مجلس الأمن وبياناته اللاحقة ذات الصلة، الهجمات وعمليات القصف الموجهة ضد السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وحظرها، وبالتالي، زرع أول البذور لتناول مسائل المرأة بفعالية من خلال قرار مجلس الأمن اللاحق ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما بعده.

وتقود سيدتنا الأولى حملة قوية ومستدامة، من خلال حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام، لدعم وتعزيز العمل الدولي والإقليمي للتغلب على الأخطار التي تتعرض لها المرأة في حالات الصراع المسلح وحالات ما بعد الصراع وكفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونظمت الحركة سلسلة من حلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية والدولية، بدعم من كيانات الأمم المتحدة، بغية التنفيذ الفعال لخطط العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز ثقافة السلام وتعزيز دور المرأة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع. ومن بين هذه الأنشطة المهمة، عُقد منتدى دوليا بعنوان ”نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)“ في القاهرة عام ٢٠٠٦، حيث جرت الموافقة على توصيات عملية للغاية. وستواصل مصر تأييد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وستستضيف مؤتمرا دوليا بشأن تنفيذ القرار في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام. ويقترن ذلك بجهودنا الوطنية لإيلاء اهتمام أكبر للنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين وترسيخ وتعزيز جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتجلى هذا في تأسيس قمة السيدات الأوليات لحركة عدم الانحياز، التي بدأت أنشطتها في عام ٢٠٠٩ أثناء قمة حركة عدم الانحياز في شرم الشيخ، والتي عقدت اجتماعا آخر في روما في وقت سابق هذا العام لتناول مشاركة المرأة في قضايا الأمن الغذائي.

يتضمن تقرير الأمين العام، الذي أعد بناء على طلب من مجلس الأمن، مجموعة مؤشرات مقترحة لرصد تنفيذ القرار. وينبغي ألا تطبق هذه المؤشرات، التي نعتقد أنه ينبغي أن يوافق عليها المجلس، سوى على حالة المرأة في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع في إطار تطبيق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن تعميم هذه المؤشرات ومحاولة فرضها كأساس مشترك للإبلاغ من جانب الدول الأعضاء في المنظمة ووكالات وهيئات الأمم المتحدة سيتطلب النظر فيها مليا والموافقة عليها أيضا من جانب الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، تعتقد مصر بقوة أن أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق المؤشرات المقترحة في حالات تتجاوز حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع، أو أي محاولة لتقديم تعريف أوسع لحالات الصراع وحالات ما بعد الصراع ستشكل تعديا واضحا من جانب مجلس الأمن على اختصاص الجمعية العامة، وسيؤثر سلبا على ولاية واختصاص وفعالية جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الكيان الذي جاهدنا جميعا لإنشائه ليتناول بفعالية تعزيز وحماية جميع النساء في جميع أنحاء العالم من خلال كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستتسبب أيضا في ازدواجية واضحة في عمل وأنشطة صكوك دولية ملزمة قانونا مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

المرأة، بما في ذلك برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد القاهرة في عام ١٩٩٤، وإعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥ ووثائق أخرى كثيرة.

ومصر على ثقة في أن مجلس الأمن يؤيد أنشطتها بقدر ما تؤيد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونتطلع إلى مواصلة الحوار بين مجلس الأمن والجمعية العامة، بروح من التعاون والتنسيق من شأنها أن تكفل التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى جانب تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والأجهزة الأخرى العاملة لدعم أنشطة المرأة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

**السيد ليميريس** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تعرب الأرجنتين عن تأييد البيان الذي أدلت به وزيرة التعاون الدولي في كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

أود بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة. إن مشاركة الأرجنتين في بعثات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية من بين ركائز سياستها الخارجية. ومن هذا المنطلق، تود جمهورية الأرجنتين، إذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أن تؤكد على التزامها الثابت بدور المرأة في السلام والأمن.

لقد اضطلعت الأرجنتين بدور دينامي في التفاوض على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واعتماده عندما كانت عضوا غير دائم في مجلس الأمن في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. ويجمع القرار بين هدفين يشكلان جزءا من سياستنا الوطنية فيما يتصل بالمسائل الجنسانية والدفاع: هدف النهوض بحماية حقوق الإنسان للنساء، وهدف اشتراك النساء في عمليات حفظ السلام.

ثم يعيد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام، مشددا على أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل مشاركة تامة في جميع المبادرات الرامية إلى صون السلام والأمن ورعايتهما.

وفي ذلك الصدد نود أن نسلط الضوء على السياسات التي انتهجتها حكومتنا في قطاع الدفاع. لقد اضطلعت وزارة الدفاع في السنوات الأخيرة – بقيادة امرأة، هي الدكتورة نلدا غاري – بعملية عميقة الأثر لإدماج المنظور الجنساني. وقد بدأ ذلك بمنح عضوات قواتنا المسلحة صوتا مسموعا، مما يسر لنا تشخيص حالتهن وأسفر عن إصلاح يشمل إلغاء القرارات التمييزية في ذلك القطاع. وتكللت تلك العملية بالخطة الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في قطاع الدفاع.

في عام ٢٠٠٧ اختارت دائرة عمليات حفظ السلام الأرجنتين للاضطلاع ببرنامج تجريبي في المنطقة للترويج لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي ذلك الإطار شكلت وزارة الخارجية الأرجنتينية فريقا مشتركا بين الوزارات معنيا بالمساواة بين الجنسين وحفظ السلام. وفي عام ٢٠٠٨ نظمت وزارة الخارجية، بدعم من دائرة عمليات حفظ السلام وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أول حلقة عمل إقليمية لتطوير سياسة جنسانية تطبق في عمليات حفظ السلام وعمليات المساعدة الإنسانية. وحلقة العمل تلك كانت مساهمة قيمة تمخضت عن مناقشة بين بلدان منطقتنا وعن إدماج المنظور الجنساني في سياساتنا العامة في جميع القطاعات.

ومن أجل مواصلة التقدم صوب الأهداف المحددة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد بعضا من الالتزامات التي قطعتها الأرجنتين على نفسها.

الأول هو استخدام عدد من الأدوات الكمية والنوعية لقياس مؤشرات الحالة ولمعرفة الأرقام الفعلية – وأيضا الاستراتيجية – فيما يتصل بمشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. وبالنسبة إلى تلك النقطة يجدر التشديد على أننا نخطط للقيام في آذار/مارس ٢٠١١ بنشر نتائج دراسة استقصائية نجريها مع الوحدات المنشورة في هايتي. ونتائج الدراسة ستتضمن تجميعا لتجارب أفراد الوحدات في المسائل الجنسانية قبل الانتشار وستفحص تجربتهم مع التنفيذ الفعال للمنظور الجنساني أثناء البعثة.

النقطة الأخرى تتعلق بمواصلة تطوير قاعدة بيانات تجمع الأرقام الإحصائية عن المشاركة الطوعية للنساء في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك أعداد النساء في الوحدات المنتشرة ضمن العمليات وأدوارهن في البعثات، إلى جانب بيانات أخرى.

وعلاوة على ذلك سنمضي قدما في تنظيم برامج التدريب على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للوحدات قبيل انتشارها. وذلك يشمل تطوير المناهج التي تولي الاهتمام للمنظور الجنساني في حل الصراع وبناء السلام، عن طريق اشتراك النساء في الوحدات العسكرية والنساء من بين السكان المحليين على السواء.

أخيرا، سيشمل المنهاج السنوي للمركز الأرجنتيني الوطني للتدريب المشترك لعمليات حفظ السلام تنظيم حلقة دراسية دولية معنية بالمساواة بين الجنسين وعمليات حفظ السلام، وهذه ستكون مبادرة لم يسبق لها مثيل على الصعيد الدولي.

وأود أن أشدد على الأهمية التي توليها الأرجنتين لإضفاء الطابع المنهجي على المعلومات الدولية عن المسألة من أجل كفالة التطبيق الفعال لهذا المعيار، الذي يشكل مرشدا قيما لضمان احترام حقوق الإنسان للنساء في حالات الصراع ويسلط الضوء على المساهمة الهامة التي ينطوي عليها إدراج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام.

أختتم بالقول إن وفدي يود أن يغتنم هذه الفرصة ليثني مرة أخرى على السيدة ميشيل باتشيليت بمناسبة اختيارها لترؤس الجهاز الجنساني الجديد، جهاز ”الأمم المتحدة والمرأة“. نتمنى لها فائق النجاح في عملها ونثق بأن التوعية بمشاكل المرأة والسلام والأمن ستكون أكثر رواجا وستحقق تقدما مطردا بفضل زعامتها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

**السيد دي كلارك** (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة الهامة وعلى إتاحة الفرصة لنا للاشتراك فيها.

يود وفدي أن يدلي ببضع ملاحظات بالإضافة إلى البيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي لاحقا.

أهمية مشاركة المرأة في منع نشوب الصراع وفي حل الصراع والتعمير يتناولها بوضوح قرارا مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) التاريخيان. ولقد أصبح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أحد أكثر القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن شهرة. ويجب أن يصبح أحد أكثر القرارات تنفيذا على نطاق واسع.

يلزمنا، أساسا، أن نتكلم لا عن المرأة وإنما مع المرأة حتى نحصل على فهم أفضل للصراع ونتوصل إلى حل له. ويجب علينا أن نحمي المرأة وأن نوفر لها ولأسرتها السلامة من العنف وأن نحافظ على استقرار مجتمعها المحلي. ثم يجب

علينا أن نكفل مشاركة المرأة وبناءها مجتمعا أكثر أمنا وناجحا اقتصاديا.

في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ اعتمدت هولندا خطة العمل الهولندية الوطنية رقم ١٣٢٥، بالاعتماد على قاعدة دعم واسعة. وقد تعهد الموقّعون على الخطة – ومن بينهم وزراء الخارجية والدفاع والداخلية، ومنظمات تابعة للمجتمع المدني، ومؤسسات أكاديمية – بأن يبذلوا جهدا مشتركا لإحداث تغيير نحو الأحسن ضمن ميدان المرأة والسلام والأمن. ونتيجة لنهجنا المتكامل هذا، الذي تعزز فيه الدبلوماسية والدفاع والتنمية بعضها بعضا، تم إدماج المساواة بين الجنسين إدماجا تاما في إطار العمل التقييمي للمساهمات الهولندية في عمليات حفظ السلام. وقد استثمرنا ٢٣ مليون يورو في عام ٢٠٠٩ في دعم المنظمات النسائية في الدول الضعيفة، وفي النهوض بالقيادة النسائية والمشاركة السياسية، وفي زيادة القدرة في الميدان الجنساني.

إن تأدية المرأة دورا نشيطا أمر جوهري في التدخلات الرامية إلى إنهاء الصراعات وزيادة الأمن والاستقرار وإشاعة الأمن البشري على نطاق المعمورة. ولكن هذا لا يكفي. تلزمنا الشراكة مع الرجل: من الرجال الزعماء الذين يتكلمون بصوت عال عن فظائع العنف الجنسي ومن الرجال القادة العسكريين الذين يرشدون أفراد وحداتهم غير الملمين بالموضوع حول كيفية حماية المدنيين. وستدعم هولندا واستراليا وضع نموذج تدريبي للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي موجه خصيصا إلى حفظة السلام. وسندعم، إضافة إلى ذلك، حزمة من البرامج التدريبية معنية بحقوق الإنسان ومصممة خصيصا لأفراد الجيش الوطني الكونغولي. وفي عام ٢٠١١ سنواصل أيضا تدريبنا المشترك بين وزارتي الخارجية والدفاع بشأن المرأة والسلام والأمن لأفراد وحداتنا.

التزامنا الثاني هو الدعم الهولندي لمبادرة الاستجابة السريعة في ميدان العدالة، وهي مبادرة كندية أصلا، لكفالة مثول مقترفي الجرائم أمام العدالة. يتيح مرفق الطوارئ المتعدد الأطراف هذا لكيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء الحصول على قائمة بأسماء المهنيين العاملين في مجال العدالة الجنائية المستعدين للانتشار السريع. إنهم يضطلعون بإجراء التحقيقات في مجال حقوق الإنسان والعدالة الجنائية الدولية، ويقومون بالمهام السياسية الخاصة ومهام تقصي الحقائق، ويشكّلون لجانا للتحقيق، وكذلك تقييمات بشأن إصلاح قطاع الأمن. وتتسم التحقيقات الجنائية وتحقيقات الطب الشرعي بأهمية كبيرة لإنهاء الإفلات من العقاب ومنع الجرائم الشنيعة التي ترتكب ضد المرأة في النزاع المسلح. ولهولندا حاليا خمسة أفراد تحت تصرف القائمة التي تضم المهنيين في مجال العدالة الجنائية المستعدين للانتشار السريع.

وقد لخّصت الحكومة الهولندية الجهود المبذولة والنتائج المحققة حتى الآن في كتيب سيصدر في الشهر القادم، معنون ”النهج الهولندي المتّسق نحو المرأة والسلام والأمن“. وبعد مرور عشر سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نستطيع أن نقول إنه يتم تقديم المزيد من مرتكبي العنف الجنسي إلى العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشارك المزيد من النساء في عمليات صنع القرار في السودان، ويطالب المزيد من الأفغانيات بالحصول على الدعم مقابل الإدلاء بأصواتهن. وهذه نتائج يمكننا أن نفخر بها. ولكن ينبغي ألا نخدع أنفسنا – فلا يزال الطريق طويلا قبل أن تتغلغل روح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تماما في أعمال الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمجتمع المدني. ولذلك السبب تناشد هولندا المجتمع الدولي تعزيز آليات المساءلة لتنفيذ الالتزامات التي أعربنا عنها هنا اليوم. كما نعتقد أن تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح بالنسبة للدول الأعضاء في إطار منظومة الأمم المتحدة سيؤدي إلى زيادة

الجهود التي نبذلها لبلوغ أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة.

إننا على أعتاب عقد جديد لتعزيز المرأة والسلام والأمن. ونتحمل الآن المسؤولية المشتركة عن تنفيذ التزاماتنا المشتركة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

**السيد غوتييريز** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ودور المرأة فيما يتصل بالسلام والأمن. كما أشكر الأمين العام على تقديم تقريره (S/2010/498)، كما أشكر الآخرين الذين تكلموا اليوم.

وأرحب بحضور الرئيسة ميشيل باتشيليت، المديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة والممثلة المرموقة للغاية لأمريكا اللاتينية.

لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) علامة هامة على الطريق، ويجب أن نشدد عليه على النحو الواجب، لأنه باتخاذ ذلك القرار اتخذ هذا الموضوع مكانه في جدول أعمال مجلس الأمن، ولذلك لم يعد بعد الآن مسألة ذات أهمية ثانوية. وبدلا من ذلك، فقد اضطلع القرار بدور حاسم وذي صلة في الجهود المبذولة نحو تحقيق السلام والأمن الدوليين.

لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نقطة البداية للتطورات اللاحقة في مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الموضوع، التي تهدف إلى ضمان مشاركة المرأة في حفظ السلام وبناء السلام ومكافحة العنف الجنسي ضد النساء والبنات. ولهذا السبب، يوفر هذا القرار، مع غيره من القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، للمجتمع الدولي إطارا لتلبية احتياجات المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

وبعد مرور عشر سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا نكرر التأكيد على أنه يجب أن تكون مشاركة المرأة جزءا متكاملا من جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وهذه وجهة نظر بلدي، الذي لديه الآن عدد من المراقبات العسكريات. ومع ذلك، نأمل أن نوسع مشاركة المرأة، ولذلك تقوم بيرو بتدريب أفراد من الإناث، اللائي نأمل أن يكن على استعداد للانتشار في النصف الثاني من عام ٢٠١١.

وكما بين الأمين العام في تقريره عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)، فإن النساء يشكلن عناصر هامة في الركائز الثلاث لتحقيق السلام الدائم، ألا وهي: الإنعاش الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والشرعية السياسية. وفي ذلك الصدد، نتفق مع الأمين العام على أن مشاركة المرأة في عمليات السلام تسمح بإدماج المنظور الجنساني في عمليات التخطيط بعد انتهاء النزاع، وهو أمر ضروري لضمان مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام على المدى الطويل.

وفي مناسبات عديدة، استمعنا في هذه القاعة إلى شهادات مؤثرة حقا من نساء وقعن ضحايا للعنف الجنسي. وقد ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في النزاع أن هذا النوع من العنف يشكّل أسلوبا من أساليب الحرب، ولهذا يمكن التخطيط له والتنبؤ به. ولا يمكننا أن نسمح، بأي حال من الأحوال، بأن ننظر إلى هذا العنف على أنه من التبعات الحتمية للنزاع المسلح.

ومع ذلك، يجب أن أذكر أن الأحداث الأخيرة قد بينت لنا، لسوء الحظ، أنه يجب تعزيز القدرة على الرد على هذه الأفعال. وكما ذكر بلدي في مناسبات أخرى، يتمثل

الاعتبار الحاسم في تناول هذه المشكلة في الحصول على المعلومات التي تسمح لنا بأن نتخذ تدابير وقائية وبأن نرد بسرعة على هذه الحالات. ويجب أن نكتشف الآليات التي تسمح بتبادل المعلومات الموثوق بها عن أعمال العنف الجنسي من أجل اتخاذ التدابير التي تهدف إلى الحد من هذه الآفة ومكافحتها. ويرى وفد بلادي أنه ينبغي تعزيز القدرة على تبادل المعلومات بشكل كبير فيما بين وكالات الأمم المتحدة، وفي مختلف لجان مجلس الأمن، وفي الفريق العامل المعني بالأطفال في التراع المسلح. وعلاوة على ذلك، من المهم أن نعمل على تلقى الأفراد العسكريين المنتشرين في الميدان التدريب اللازم وإذكاء وعيهم لتمكينهم من الرد بشكل مناسب على حالات العنف الجنسي.

كما يجب أن نضع في الاعتبار، كما أشار الأمين العام، أننا لن نكفل الأمن للنساء والفتيات بمجرد انتهاء التراع. ولذلك يجب أن نضمن وجود تركيز في مراحل ما بعد انتهاء التراع على تعزيز سيادة القانون التي تكفل احترام حقوقهن ووصولهن إلى العدالة. ومن الضروري في عملية بناء السلام مكافحة الإفلات على العقاب عن ارتكاب أعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس، كما لاحظ الفريق العامل التابع للجنة بناء السلام المعني بالدروس المستفادة.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أنحاء منظومة الأمم المتحدة كافة، أدرك الأمين العام، بروح من الشفافية العالية، أن خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد سلطّت الضوء على أسلوب التجزئة المتبع في تنفيذ المبادرات، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية شاملة لضمان ألا تذهب الجهود التي نبذلها هباء.

وتشكل المؤشرات التي قُدّمت، في هذا الصدد، الأساس اللازم للنظر على نحو شامل في التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المجالات ذات الأولوية للمنع والمشاركة والحماية والغوث والإنعاش. وتبين هذه المجالات بوضوح الطبيعة التكميلية للقرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). كما نتفق مع الأمين العام على أن جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة يمكن أن يعمل بوصفه الهيئة التنسيقية لمتابعة هذه المؤشرات.

وكما ذُكر في تقرير الأمين العام، يضطلع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بدور مهم في تيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات المعنية بالمرأة، في تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نشكر البعثات الدائمة للنمسا والمكسيك والمملكة المتحدة على عقدها اجتماعا لصيغة آريا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، مما سمح لنا بأن نتعلم الكثير عن العمل الذي تضطلع به مختلف المنظمات في الميدان وأن نفهم بصورة أفضل نطاق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتحدياته.

وبعد مرور عشر سنوات على اتخاذ هذا القرار، فإننا نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن ينظر في عدد من التوصيات التي قدمها الأمين العام، وبصفة خاصة إمكانية وضع مجموعة من الأهداف والمؤشرات للسنوات العشر القادمة، أو إنشاء فريق عامل لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

لقد أحرزنا تقدما في الاعتراف بأهمية مشاركة المرأة في تحقيق السلام والأمن. ومع ذلك، توجد تحديات كثيرة لم نواجهها بعد، بالنظر إلى أن هذا الأمر يغير حياة النساء والفتيات، اللائي لهن الحق في الحياة بدون خوف أو عنف يرتكب ضدهن، وفي أن يتمتعن بالاحترام والفرص المتساوية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد سيال** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن ينضم إلى الآخرين في تهنئة الرئاسة الأوغندية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة عن المرأة والسلام والأمن، فيما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعتقد باكستان أنها مناسبة هامة لتقييم التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في معالجة مسألة المرأة في الصراع وحالات ما بعد الصراع.

وبينما نجتمع للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال حالة النساء والفتيات في حالات الصراع بعيدة عن أن تكون مرضية. وتقرير الأمين العام عن مناسبة الذكرى السنوية العاشرة ينص على أنه

> ”على الرغم من وجود أساس متين ووعد واضح، فإنه من الصعب تحديد أو تقدير أي إنجازات هامة تحققت بعد عشر سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالظروف التي تواجهها النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح لا تزال بغيضة“ (S/2010/498، الفقرة ٣).

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالإضافة إلى المسائل الأخرى، يبرز أيضاً الرغبة في توسيع دور وإسهام النساء في عمليات الأمم المتحدة الميدانية. ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه أُحرز تقدم كبير في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مجال حفظ السلام. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل.

وباكستان، بوصفها أكبر بلد مساهم بقوات، تدرك تماماً الدور الهام للمرأة في عمليات حفظ السلام. ونحن نعتز بنسائنا اللواتي يخدمن كشرطيات، وطبيبات، وممرضات في عمليات صعبة وخطيرة في أفريقيا ومنطقة البلقان. وهناك حالياً ٥٨ امرأة ينتشرن في خمس بعثات لحفظ السلام، بمن في ذلك ٣٨ امرأة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونحن على استعداد لنشر المزيد من الشرطيات في دارفور، بعد إنجاز شكليات الانتشار.

ونؤيد تأييداً كاملاً تعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، ونعتقد أن تعيين مستشارين معنيين بالمسائل الجنسانية في الميدان وفي المقر يؤدي غرضاً مفيداً. ونحن نؤيد جميع الخطوات التي تزيد من مشاركة المرأة في أنشطة حفظ السلام وبناء السلام.

وتدرك باكستان كذلك أهمية التوعية بالقضايا الجنسانية في صفوف قوات حفظ السلام، وهي تمتثل لهذا الجانب الهام عن طريق إدماج الوحدتين التدريبيتين العامتين الموحدتين للأمم المتحدة في عقيدتها التدريبية. لذلك، ندعم دعماً كاملاً الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام في إعداد مواد تدريبية يمكن استعمالها في المرحلة التدريبية والتوجيهية التي تسبق انتشار الأفراد.

ونعتقد أن بعثات حفظ السلام يجب تزويدها أيضاً بالموارد الكافية للاضطلاع بولاياتها. وليس أمرا واقعياً أن يتوقع منها الاضطلاع بولاياتها المعقدة من دون توفر الموارد المطلوبة.

إن حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والفتيات، ستبقى أحد الأعمال والأهداف الهامة لحفظ السلام. ومع ذلك، من الأهمية بمكان عدم التغاضي عن حقيقة أن كفالة حماية المدنيين لن تتحقق إلاّ بتهيئة بيئة سلمية وآمنة، وأن هذه الظروف لن تتهيأ إلاّ من خلال السلطات الوطنية القديرة والحسنة التدبير.

والمنظور الجنساني في حفظ السلام يجب أن يترافق مع المسعى الشامل لبناء السلام، مع مراعاة المتطلبات الخاصة للمرأة في مناطق ما بعد الصراع. وبغية تحقيق السلام والانتعاش الاقتصادي والانصهار الاجتماعي لأمد طويل، من

الضروري للمرأة أن تحصل على الخدمات الصحية والتعليم وتدخل في مجال المشاريع. وفي هذا السياق، إن تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466) يتضمن بشكل صريح خطة عمل من سبع نقاط. ويمكن لمشاركة المرأة، بشأن الوساطة ووضع السياسات، في مختلف جهود بناء السلام التي تستهدف المتطلبات الخاصة للمرأة أن يكون لها تأثير مضاعف. ومع ذلك، ينبغي لخطط العمل هذه أن تكون منسجمة مع استراتيجيات بناء السلام بشكل عام، مع إيلاء الاعتبار الواجب للسياقات المؤسسية الواسعة والروح المهنية الصارمة.

ونعتقد أنه ولئن قطع مجلس الأمن شوطاً بعيداً صوب إدماج مسألة المرأة والسلام والأمن في أعماله، فهو يحتاج إلى إظهار إرادة سياسية أكبر مع كفالة المساءلة عن تنفيذ القرار.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

**السيد واكسمان** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر وكيلي الأمين العام، ميشيل باتشيليت وألان لوروا؛ والسيد حميدون علي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسيدة ثلما أووري على بياناتهم، وأن أنوّه بوجود العديدين من الوزراء والمسؤولين الحكوميين الذين قطعوا مسافات طويلة لحضور هذه الجلسة. والبيان الذي أدلى به الأمين العام عن بُعد دلالة على التزامه بهذه المسألة.

إن اتخاذ المجلس للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٠ سنوات كان حدثاً هاماً لحماية النساء والفتيات في الصراع. وكان المجتمع الدولي، وينبغي أن يظل، فخوراً بهذا الإنجاز. فلقد ساعد القرار في شد أزر الدول الأعضاء على معالجة هذه المسألة. وفي السنوات الأخيرة، اتخذ المجلس عدة قرارات إضافية ركزت أيضاً على تقاطع المسألة الجنسانية مع الصراع – وهي تحديداً القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) – وأصدرت الأمم المتحدة عدداً من التقارير والدراسات عن هذه المسألة. والآن، أصبح أمراً شائعاً إدماج المنظور الجنساني في بعثات حفظ السلام وولاياتها، وجهود بناء السلام، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي هذا الصدد، يجدر ذكر الجهود الرامية إلى زيادة عدد النساء العاملات في القيادة العليا للبعثات، والمنتشرات كأفراد في البعثة.

ومع ذلك، إن الأحداث التي وقعت مؤخراً، من قبيل الانتهاكات التي حصلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي غينيا، تسلّط الضوء بجلاء على الفجوة الواسعة التي ما زالت قائمة بين الطموحات النبيلة ومستوى الحماية التي تتلقاها بعض النساء على الأرض.

إن إسرائيل ترحب بوضع المؤشرات هذه السنة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والتدابير الواسعة النطاق هي أكبر خطوة إلى الأمام حتى اليوم، في محاولتنا لتبيان المجالات التي نجح فيها المجتمع الدولي والدول، وفي المجالات التي لم ننجح فيها. ولكن إذا أريد لهذه المؤشرات أن تكون مفيدة حقاً، فإن المعلومات التي تولّدها يجب أن تستعمل لمواجهة جوانب النقص بطريقة متضافرة وصريحة، بغية كفالة تحقيق أهداف القرار.

وللأمم المتحدة عدد من الأدوات الفعالة تحت تصرفها للمساعدة على الدفع قدماً بهذا الهدف. ومجلس الأمن، على سبيل المثال، يمكنه أن يعين قيادة دائمة داخل المجلس للحفاظ على انخراطه بطريقة أكثر شمولا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأمين العام، في الحالات المناسبة، أن يستعمل فريق الخبراء استعمالاً أكبر وينشره في المناطق الباعثة على القلق، مثلما يسمح به القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

ويمكن لهؤلاء الخبراء أن يساعدوا الدول في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك بناء القدرة القضائية وإصلاح قطاع الأمن. ومن شأن هذه الجهود أن تقطع شوطاً بعيداً صوب تحقيق العدالة للضحايا، ومنع الانتهاكات في المستقبل.

وبغية كفالة إدماج المرأة المفيد في عمليات حفظ السلام، وإعادة الإعمار بعد الصراع، يتعين على بعض المجتمعات أن تشهد تحولاً جذرياً في التصرفات الجنسانية على الأرض. وعلى الرغم من أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى الملحقة به تتعلق بالعنف القائم على الجنس والانتقال إلى مجتمع ما بعد الصراع، فإن هاتين المسألتين مرتبطتان ارتباطاً لا ينفصم بحالة حقوق المرأة ككل. والدول التي تتجاهل هذه الحقيقة البسيطة قد تشعر بخيبة الأمل إزاء النتائج البعيدة المدى للجهود التي تبذلها. ولكن إذا كانت الدول تتقبل هذه الحقيقة وتسعى إلى معالجتها، فمن المحتمل أن تعزز استقرارها وحتى انتعاشها الاقتصادي في أعقاب الصراع.

وتتحمل الدول الأعضاء الجزء الأكبر من المسؤولية عن تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبروح من القرار، عدّلت إسرائيل قانونها المتعلق بالمساواة في حقوق المرأة، وباتت تشرك المرأة في عمل أي فريق يعيّن لإجراء مفاوضات بشأن بناء السلام، أو لحل الصراع. وتسعى إسرائيل أيضاً إلى مساعدة البلدان الأخرى في تنفيذها للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتقوم حكومتي، من خلال وكالة التعاون الدولي التابعة لها (ماشاف)، بتنظيم برامج تتعلق بقيادة المرأة وبناء القدرة بالنسبة إلى النساء في المنظمات غير الحكومية. نعتقد أن المهارات المكتسبة في هذه البرامج يمكن أن تحدث فرقا حقيقيا في الميدان في مرحلة الانتعاش بعد انتهاء الصراع.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلم على الطريق الطويل لحماية النساء في حالات الصراع. وينبغي أن نعمل بصورة جماعية على تجديد التزامنا بأحكامه. إن إسرائيل من جانبها، تعيد تكريس نفسها لكفالة دعمها لهذا الإنجاز المتميز في الوطن، وهي مستعدة للعمل يدا بيد مع أي دولة، في أي مكان، للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل تونس.

**السيد بن لاغا** (تونس) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن شكري لرئاسة أوغندا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة، وأعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره المتعمق عن الموضوع (S/2010/498).

إن وفدي يسره أيما سرور المشاركة في هذه المناقشة بمناسبة الذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو قرار متميز، كانت تونس، بوصفها عضوا غير دائم في عام ٢٠٠٠، من بين المبادرين في تقديمه، بالاشتراك مع بنغلاديش، وناميبيا، وكندا، وجامايكا، ومالي. واليوم وبصورة مماثلة، يولي بلدي أهمية كبيرة لهذا الموضوع ويود أن يؤكد التزامه القوي بحماية المرأة في حالات الصراع المسلح وبعد انتهاء الصراع.

إن اهتمام تونس بهذا الموضوع ينبع من التزامها الثابت بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو خيار استراتيجي اعتمده بلدي لدى نيله استقلاله في عام ١٩٥٦ وأصبح جزءا لا يتجزأ من سياسته الإنمائية الوطنية. ومن بين أهم النتائج البارزة لذلك الخيار المركز المتقدم الذي تتمتع به اليوم المرأة التونسية، فهي تشغل ٣٠ في المائة من مراكز صنع القرار ومراكز المسؤولية. ويعتقد بلدي اعتقادا راسخا بأن السلام والتنمية والديمقراطية لا يمكن تحقيقها ولا يمكن

استدامتها من دون إشراك المرأة في الحياة العامة وعملية صنع القرار.

إن الذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مناسبة طيبة لتقييم التقدم المحرز وتحديد العيوب. وهذا القرار المبشر بالخير يضع الإطار المعياري الذي تهتدي به الأمم المتحدة في عملها بشأن السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال طيف واسع من الوظائف والمشاريع التي تنخرط فيها الأمم المتحدة.

ولا بد من التسليم اليوم بأن هناك درجة أكبر من الوعي إزاء العنف الجنسي في حالات الصراع وزيادة في التركيز على التصدي له. وقد أصبح من المقبول بصورة واسعة أن تسهم المرأة مساهمة هامة للغاية فيما يتعلق بكيفية إحلال السلام والحفاظ عليه، ولذلك أصبحت آراء المرأة تؤخذ في الحسبان أكثر فأكثر لدى التخطيط والتنفيذ لعمليات صنع السلام وعمليات حفظ السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراع.

إن تعيينات الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، ووكيلة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمديرة التنفيذية للجهاز الجنساني الجديد، جهاز الأمم المتحدة للمرأة، الذي نكرر تأكيد دعمنا له، من أحدث المنجزات في هذا الصدد.

ولكن على الرغم من عشر سنوات من الجهود، لا تزال توجد إنجازات هامة ولكن من الصعب تحديدها على أرض الواقع، مستخدما عبارات الأمين العام. إن الالتزامات بحماية النساء والفتيات قد قصرت عن الوعود التي قُطِعت. إذ لا تزال النساء أهدافا متعمدة للعنف القائم على نوع الجنس، وبخاصة العنف الجنسي، في العديد من مناطق الصراع وبعد انتهاء الصراع، وبخاصة في أفريقيا، كما كان الحال مؤخرا. وهذه الجرائم المشينة تذكرنا بأننا لا نزال بعيدين عن الوفاء بالأهداف الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وعلاوة على ذلك، لا يزال من المتعذر على النساء الوصول إلى مراكز صنع القرار؛ ولا تزال مشاركة النساء في عمليات السلم والأمن أقل كثيرا من المستويات المرجوة، ولا تزال التركيبة الجنسانية لبعثات حفظ السلام غير متوازنة. وباختصار، لا يزال يتعين معالجة الفجوات في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن الذكرى العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تمثل أيضا فرصة لمضاعفة جهودنا على الصُعد الدولية والوطنية. ونتشاطر رأي الأمين العام في أنه يجب توجيه جهودنا من خلال نهج واحد متماسك ومنسق، يسترشد بإطار عمل واضح ذي أهداف وغايات محددة ومفصلة.

غير أنه لا بد من الاعتراف بأن الملكية الوطنية للقرار هي النهج الرئيسي لكفالة تنفيذه الفعال. والمسؤولية الرئيسية عن مكافحة استخدام الاغتصاب كأداة من أدوات الحرب تقع على عاتق الدول الأعضاء، كما تقع على عاتقها المسؤولية عن زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع السلام ومحادثات السلام، وحماية وحقوق النساء والفتيات وتعزيزها، ودمج المنظور الجنساني في سائر مجالات السياسة.

وبوسع الدول الأعضاء أن تسهم مساهمة خاصة في كفالة التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال وضع خطط العمل الوطنية. إن بناء القدرات وتوفير التمويل الكافي لتنفيذ هذه الخطط لا يزال يمثل تحديا يجب التصدي له.

يسعد وفدي أن يذكر في هذا الصدد أن تونس توشك على الانتهاء من خطة العمل الوطنية واعتمادها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذه الخطة سوف، تشجع، من بين أمور أخرى، على تدريب المرأة في مجالي حفظ

السلام وبناء السلام لتوفير موظفين أكفاء يمكن نشرهم في عمليات الأمم المتحدة في الميدان. وسوف تعزز أيضا تدريب الموظفين قبل نشرهم في الميدان. وستسعى أيضا إلى المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى زيادة درجة الوعي بهذه القضايا من خلال الأحداث الإقليمية الخاصة. وتستضيف تونس حلقة دراسية عن هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر سيتمكن فيها المشاركون من بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط من تبادل الآراء والخبرات الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وسوف تواصل تونس تعزيز تنفيذ هذا القرار بوصفه جزءا من نهجها الشامل نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لأننا نعتقد أن تمكين المرأة حتمية أخلاقية، وسياسة حصيفة أيضا، ومن أعظم الاستثمارات التي يمكن أن نقوم بها.

وفي الختام، فإن الذكرى السنوية العاشرة التي تتزامن مع إطلاق عقد المرأة الأفريقية توفر فرصة لإعادة تأكيد روح رسالة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومؤداها أنه لا يمكن إحلال السلام المستدام إلا بالمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة. ولا بد لنا من اغتنام هذه الفرصة لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على أهداف القرار وتحفيز جميع الأطراف المعنية على تحويل النوايا الطيبة إلى عمل محدد وحقيقة ملموسة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

**السيدة سيفيرا** (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أنضم إلى الوفود العديدة التي تكلمت لتهنئتكم، سيدي، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة، وللإعراب عن أصدق آيات الشكر لجميع الذين يعملون كل يوم، وخاصة النساء منهم، من أجل تعزيز السلم والأمن في جميع بقاع العالم.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تحقق تقدم كبير بشأن خطة المرأة والسلام والأمن، من حيث الاتساع والعمق بحيث أصبحت تحتل اليوم مكانا هاما في مجموعة من الصكوك القانونية والسياسات والأنشطة المحددة في هذه المنظمة في حالات الصراع وبعد انتهاء الصراع.

بالرغم من هذا التقدم، لا شك في أن النساء والفتيات ما زلن من أضعف الناس وأكثرهم استبعادا في هذه الحالات. وتفيد التقارير الواردة من مختلف مناطق الصراع والمناطق الخارجة من صراع عن ممارسة العنف الجسدي والمعنوي ضد النساء، وهذا تذكير دائم للفجوة الكبيرة القائمة بين أقوالنا واتفاقاتنا في هذا المنتدى وحقيقة الحياة على أرض الواقع.

ولكن، بينما من المستحيل قياس التكيف التدريجي والشامل لكل القطاعات في الأمم المتحدة منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لمعالجة أوجه الضعف والاستبعاد بالنسبة للمرأة فإننا مقتنعون بأنه قد جنب حدوث العديد من الأمراض، وعزز المنظور الجنساني في عمليات كثيرة، ولولا ذلك لكان الوضع مختلفا عما هو عليه.

أود أن أشدد على عدد من النقاط التي نعتقد أنها جديرة بالمزيد من الجهود، أي ضرورة إيلاء اهتمام أكبر إلى إعادة إدماج الضحايا الذين انتُهكت حقوقهم بشدة، وبخاصة في حالات الاعتداء الجنسي أو الاستغلال الجنسي، وضرورة مواصلة الكفاح ضد الإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات، وضرورة الأخذ في الحسبان بصورة أفضل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشاركة المرأة في حالات بعد انتهاء الصراع، مع التشديد بصورة خاصة على حصولهن على التعليم والوظائف. وفي هذا الصدد، نفهم أن وضع مؤشرات مثل تلك التي قدمها

الأمين العام سيسهم بصورة حاسمة في رصد وتقييم فعالية إجراءاتنا.

وتعتقد أوروغواي أن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن جزء أساسي من جدول أعمال أكبر يربط على نحو لا يقبل الانفصام بين حالة الأطفال في الصراع المسلح، وبالتأكيد، حماية المدنيين في الصراع المسلح. وعليه، فإن من الضروري إحراز تقدم منسق بأقصى درجة ممكنة لتحقيق التآزر وتفادي ازدواجية الجهود والاستفادة بأكثر الطرق فعالية من الأدوات المتاحة للمنظمة في الميدان.

ومن الواضح أن عمليات حفظ السلام واحدة من تلك الأدوات، وهي أداة هامة جدا. وخلال الأحد عشر عاما الماضية، شملت هذه العمليات تدريجيا ولايات لحماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال. وقد أُحرز تقدم كبير. غير أن الهجمات التي تُشن من وقت إلى آخر على المدنيين، بما في ذلك في مناطق انتشار البعثات، تظهر أن ثمة قيودا على قدرة المنظمة على تلبية توقعات السكان المحليين والمجتمع الدولي.

وتشمل التدابير التي يمكن بها التغلب على الكثير من تلك القيود وضع استراتيجيات واضحة ويمكن التنبؤ بها مرسومة خصيصا لكل بعثة؛ وتحسين التنسيق مع مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان، وخاصة البلدان المضيفة التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن الحماية؛ وزيادة الموارد المادية وهذا أمر ضروري تماما.

ما زلنا ملتزمين بوضع وتنفيذ جدول أعمال لحماية المدنيين في الصراع المسلح مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال، وذلك من خلال عملنا في المقر وعبر ذوي الخوذ الزرق من جنودنا في الميدان. كما نعيد التأكيد على أهمية توفير أوسع دعم ممكن لجدول الأعمال ذاك. والمستوى الرفيع للمشاركة في مناقشة اليوم دليل واضح على ذلك.

وربما كان التكامل المتأصل بين المشاركة والحماية هو المفهوم الرئيسي في صلب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي جرى بناء وتطوير الكثير من الأشياء استنادا إليه. ومن ثم، فإن من المهم للغاية مواصلة التشجيع على زيادة مشاركة المرأة في مختلف المحافل والمجالات ذات الصلة بعمليات السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشير بصفة خاصة إلى تعيين السيدة ميشيل باتشيليت على رأس جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. ونحن على ثقة بأن الكيان الجديد سيضطلع، تحت قيادتها، بدور مركزي في جميع المجالات ذات الصلة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في الأمم المتحدة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر سليمان.

**السيد بيك** (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن إجراءات متابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر الأمين العام على تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498).

وقبل أن أسهم في هذه المناقشة بصفتي الوطنية، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به ممثل بابوا غينيا الجديدة نيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ.

إن دور المرأة باعتبارها طرفا فاعلا في مساعي إيجاد تسوية سلمية للصراعات اليوم هو شرط لا غنى عنه للسلام والتنمية المستدامين في البلدان النامية، وخاصة في بلدان مثل بلدي، وهو من بين ١٨ بلدا خارجا من الصراع من أصل ٤٩ بلدا من أقل البلدان نموا.

وأثناء الصراع العرقي في بلدنا، تجمعت مجموعة من النساء من خلفيات عرقية مختلفة بمبادرة منهن للاتصال بالمقاتلين من كلا الجانبين والتكلم معهم. واستخدمت

النساء، باعتبارهن أمهات، المعايير الثقافية الخاصة بكل منهن في لفت انتباه المقاتلين إلى الآثار الاجتماعية والإنسانية المترتبة على أعمالهم. وبقيام النساء بذلك، فإنهن حزن ثقة المقاتلين من أجل السماح بدخول المواد الأساسية عبر خطوط الصراع. وبلدي هو بلد يبلغ تعداده أكثر من نصف مليون نسمة يتكلمون نحو ٨٧ لغة مختلفة.

وخلال السنوات السبع الماضية، تلقت جزر سليمان المساعدة من بعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان. وتتألف البعثة من جيراننا في منطقة المحيط الهادئ بقيادة أستراليا، وهي تحظى بدعم قوي من نيوزيلندا. وأتاحت لنا البعثة الإقليمية المجال والدعم للترويج للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذه على المستوى الوطني وفي جميع مؤسسات الحكومة. وفي هذا الصدد، أعادت جزر سليمان هيكلة مؤسستها الأمنية. وللمرة الأولى في تاريخنا القصير، لدينا عدد أكبر من النساء في قوة الشرطة الوطنية. كما أنشأت قوة الشرطة وحدة للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني بعد انتهاء الصراع بالتنسيق مع الوزارات المختصة الأخرى. ويعمل في هذه الوحدة ضباط تلقوا تدريبا في مجالي مراعاة الاعتبارات الجنسانية وحقوق الإنسان.

وبشأن مسألة تمويل تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل المنظومة الحكومية، فإن العمل يجري حاليا بهذا الخصوص. ويسعدني أن أشير إلى إعداد البيانات المرجعية، مما يسمح للآلية الصغيرة المعنية بشؤون المرأة في البلد بوضع استراتيجيات لتعزيز القدرة الجنسانية داخل المنظومة الوطنية.

ومع ذلك، فإن أمامنا تحديا هائلا. فهياكل النظام الاجتماعي لجزر سليمان ومؤسساتها وقيمها تتمحور حول مواردنا الطبيعية. و٨٠ في المائة من أراضي جزر سليمان ذات ملكية عرفية وغير مسجلة. والأرض التقليدية تخضع لثلاثة نظم لحيازة الأراضي: نظام الانتساب إلى الأم ونظام الانتساب إلى الأب ونظام الرؤساء.

ولإضفاء الطابع المحلي على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الدول الجزرية الصغيرة النامية، يجب علينا دراسة التحديات التي تواجه المرأة على أساس يومي، وخاصة آثار تغير المناخ التي تمثل الآن عاملا مضاعفا للخطر. فقد أدى تغير المناخ إلى نزوح السكان وتشريد سكان الجزر المنخفضة ورحيلهم إلى الجزر المرتفعة. ويغادر الناس أرض أسلافهم وينتقلون إلى نظم أخرى لحيازة الأراضي. وإذا لم تجر إدارة المسألة جيدا، فإنها ستوجد قنبلة موقوتة أخرى حيث أن مساحة الأرض المخصصة للسكان المرتحلين ثابتة وتعاني من الإفراط في الاستخدام للإنتاج الزراعي. والمسألة ليست سوى مسألة وقت قبل أن نرى السكان المشردين يدخلون الأراضي المملوكة عرفيا، وهو الأمر الذي سيوجد بؤرا ساخنة للصراع مستقبلا.

وأدى تواتر الكوارث الطبيعية إلى انعدام الأمن الغذائي للنساء وسلب قدراتهن إلى حد ما، حيث ابتلعت مياه البحر التي ارتفع مستواها أرضهن. ويجبر انعدام الأمن المائي الأمهات على القبول بخيارات صعبة، بما في ذلك الاضطرار لقضاء وقت أطول في البحث عن الطعام للأسرة وإهمال أطفالهن وعدم إرسالهم إلى المدرسة. وتزويد النساء في جزر سليمان بالتكنولوجيات اللازمة لتخزين المحاصيل التقليدية سيعدهن بشكل أفضل لإدارة الكوارث المتكررة التي يواجهنها.

وبشأن مسألة الحكم، فقد اعتمدت جزر سليمان نظام سياسيا – نظام وستمنستر– لا يعترف بالدور التقليدي للمرأة في صنع القرارات في المجتمعات القبلية. والدور التقليدي للمرأة يجري إدراجه في العملية الحديثة لصنع

القرارات، وهو ما يضعف أكثر قاعدة قوة المرأة في محيطها التقليدي.

ويسعدني أن أشير إلى أن جزر سليمان لم تتردد في دراسة مسألة التمثيل الجنساني في برلماننا الوطني. وجرى في العام الماضي إطلاق خطة طموحة تقضي باتخاذ تدابير مؤقتة لتعزيز مشاركة المرأة. غير أنها لم تحصل على الدعم الكافي واستلزم الأمر إجراء المزيد من المشاورات. ونأمل أن تحظى الخطة بالاهتمام بمرور الوقت. وقد ولّدت المبادرة بالفعل قدرا هائلا من الاهتمام ونحن نجري حوارا مستمرا بشأنها. وأنا أذكر ذلك فحسب لأن النساء في الجزء الذي نعيش فيه من العالم يعشن ويعملن في عالمين، العالم التقليدي والعالم الحديث.

اعتمدت جزر سليمان آليات شتى لمنع الصراع في مسعى لمنع سقوط البلد في هوة الصراع من جديد. وتمارس لجنة للحقيقة والمصالحة على غرار النموذج الجنوب أفريقي عملها، مما يسمح للضحايا بالتماس العدالة وللجناة بطلب العفو. وتدرس الحكومة فكرة إكمال عمل تلك اللجنة بمشروع قانون للعفو، يتيح عملية للمقاتلين السابقين الذين يريدون المصالحة مع المجتمع.

ومن بين التحديات التي تواجه بلدي في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إنشاء نظام للإنذار المبكر بشأن المسائل الجنسانية. وكان النظام يرتكز على مشروع وتباطأت المبادرة عندما انتهى المشروع. وأيا كانت الأنشطة المنفذة ذات الصلة بالمسائل الجنسانية، فإن من الأهمية بمكان أن تُنفذ بطريقة مستدامة وأن تُنشئ ضمن إطار المؤسسات الجنسانية القائمة، وخاصة المنظمات النسائية الدينية الموجودة في الريف والتي تجتمع بصفة دورية وتركز على المجتمعات المحلية.

ثانيا، ثمة حاجة إلى تحول في نهج الأمم المتحدة لدعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالتخلي عن أسلوب نهج واحد يناسب الجميع الذي يغالي في إضفاء طابع إقليمي على المسائل في حين يتجاهل تباين مستويات التنمية فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ والاحتياجات الإنمائية الخاصة بكل بلد. وفي هذا الصدد، ما فتئت جزر سليمان تدعو على مر الأعوام إلى رفع مستوى وجود الأمم المتحدة في بلدنا، حيث نخضع حاليا لإدارة مكتب إقليمي خارج البلد.

ثالثاً، من المهم أن يعمل النظام المتعدد الأطراف لصالح البلدان الصغيرة. ففي مرات كثيرة، نرى أننا أصغر مما ينبغي ليعمل النظام العالمي لصالحنا.

وفي الختام، تشارك جزر سليمان الآخرين الترحيب ببدء تشغيل جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وتتطلع إلى العمل مع الكيان الجديد المعني بالجنسانية وتؤكد مجدداً التزامها بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السلفادور.

**السيد غارسيا غونزاليز** (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أعرب عن شكر وفدي لكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم الجيدة التوقيت إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بمجلس الأمن احتفاءً بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتعكس هذه المبادرة في ظل الرئاسة الأوغندية هذا الشهر على نحو دقيق صلة هذه المسألة بالبلدان النامية. وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور وكيلة الأمين العام ميشيل باتشيليت هنا اليوم، وأجدد تهنئتنا لها على تعيينها رئيسةً لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. ونتمنى لها كل النجاح في عملها ونؤكد لها تعاوننا معها في الوفاء بولايتها.

تعترف حكومة السلفادور بالتقدم المحرز حتى الآن في إعادة تأكيد أهمية دور المرأة في منع الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام، وتقدِّر إحراز التقدم، سواء ذلك الذي حققه المجتمع الدولي عامة أو حققته الدول الأعضاء منفردة. وتؤكد هذه الجهود أيضاً الحاجة إلى أن تسهم النساء وأن يشاركن على قدم المساواة مشاركة كاملة في كل المبادرات الهادفة إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما، كما تؤكد أهمية زيادة مشاركتهن في عمليات اتخاذ القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وتسويتها.

وترحب السلفادور بتطور هذا القرار التاريخي واتخاذ المجلس فيما بعد القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المتعلقين بمنع العنف الجنسي والتصدي له في حالات النزاع والقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المتعلق بمشاركة المرأة في بناء السلام. ونحن ننظر إلى هذه القرارات باعتبارها عناصر محورية لمواجهة التحديات والعقبات التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها بالإضافة إلى مشاركتها في الحياة العامة بعد انتهاء الصراعات.

وتعترف السلفادور وترحب بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها لجنة بناء السلام في جهود تعزيز وتقوية مشاركة المرأة في بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. كما نرحب بالجهود التي يبذلها بشكل يومي المجتمع المدني، وبخاصة حركات المرأة، بهدف إدراج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام. ونحن نأمل أن يرتفع تمثيل المرأة على كل مستويات اتخاذ القرار المؤسسي، بالإضافة إلى تمثيلها في الآليات الوطنية والإقليمية والدولية الخاصة بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها من خلال الجهود المتجددة الهادفة إلى تشجيع القيام بأعمال ملموسة من شأنها أن تعزز نهجاً أكثر استراتيجية ومنهجية لمعالجة هذه القضية المهمة.

وتسهم السلفادور، بوصفها من الدول المساهمة بقوات، إسهاماً كبيراً نسبياً في عمليات حفظ السلام مقارنة بعدد قواتها المسلحة وشرطتها المدنية الوطنية. وفي الوقت نفسه، نحن نسعى أيضاً لتعزيز المنظور الجنساني وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار هاتين المؤسستين الوطنيتين.

بالإضافة إلى ذلك، لقد شرعنا، من خلال معهد السلفادور لتقدم المرأة، في تعزيز عملية إعادة تنظيم استراتيجي، منذ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، لتهيئة مجتمع تتوفر فيه المساواة الكاملة بين الجنسين من خلال تقليص الفجوة الجنسانية ومكافحة كل أشكال العنف ضد المرأة. وفي ذلك الصدد، قمنا بصياغة الخطة الوطنية الثانية المعنية بالمرأة ونضطلع حاليا بتنفيذها، وهي تتضمن أولويات الخطة الإنمائية الخمسية والدروس المستفادة من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في إطار سياستنا الوطنية السابقة بشأن المرأة.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أشاطر أعضاء المجلس الأفكار التالية. نحن نرى أن الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة ثمينة لإقامة صلة بين مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بمشاركة المرأة وإدماجها في منع نشوب الصراعات وتسويتها وبناء السلام. لقد حان الوقت للتعاون الشامل بين هذين الجهازين التابعين للأمم المتحدة، من أجل النساء والفتيات وكل شعوب العالم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد كليب** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ كلمتي بمشاركة الآخرين الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة التي تصادف مرور عقد على جهودنا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما أشكر الأمين العام على تقديمه لنا هذا التقرير المهم (S/2010/498). إن مشاركة عدد من

الوزراء والمسؤولين الرفيعي المستوى والمتكلمين البارزين تعكس بوضوح الالتزام العالمي بتحسين دور المرأة في كل مراحل عمليات السلام وتسوية الصراعات.

وتأتي مناقشتنا في الوقت المناسب، إذ تصادف إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة مؤخراً وتعيين السيدة باتشيليت، التي انضمت إلينا اليوم، أول وكيلة للأمين العام للجهاز.

واسمحوا بأن أؤكد مجدداً دعم إندونيسيا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. لقد كان القرار تتويجاً لإدراك متنام لأدوار المرأة المختلفة وإسهامها في تسوية الصراعات وبناء السلام. وكان إضافة مهمة إلى طائفة من الأطُر الدولية بشأن المرأة، من بينها إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي يتناول، ضمن أمور أخرى، مسألة المرأة والنزاعات المسلحة بوصفها أحد مجالات العمل.

لقد حشد القرار جهود الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، مما جعله أحد قرارات مجلس الأمن التي وجدت أكبر قدر من الصدى.

وعلى مدى السنوات العشر التي أعقبت اتخاذ القرار، لم يضعف تركيز مجلس الأمن على مشاركة المرأة في عمليات السلام، والقضاء على العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة. ويشهد اتخاذ القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، بالإضافة إلى تعيين مارغو فالستروم ممثلةً خاصة معنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، على التزام المجلس العميق.

علاوة على ذلك، تحيط إندونيسيا علماً أيضا بالأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي تغطي المبادئ الخمسة الرئيسية للقرار. وقد بُذلت جهود تستحق الثناء من خلال الخطة.

لكن، كما عكس ذلك تقرير الأمين العام، بالرغم من زيادة عدد الأنشطة وكثافتها فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يظل التقدم المحرز بطيئاً، ومجزأً، وليس له اتجاه واضح، وتعوزه الأهداف المحددة الآجال. غير أن إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة مؤخرا من شأنه أن يسهم في تحسين الاتساق والتنسيق في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومع ملاحظة أن القرار قد حشد الجهود على كل المستويات بشأن المرأة والسلام والأمن، فإن من المهم أن يواصل مجلس الأمن بذل جهوده ليكفل تنفيذه تنفيذاً فعالاً. ومن مصلحة المجتمع الدولي كفالة مشاركة المرأة في كل مراحل عملية السلام وحفظ السلام وبناء السلام: المرأة صانعة السلام، والمرأة حافظة السلام، والمرأة بانية السلام.

وفي حقبة حافلة بالفرص والمعرفة، فإننا نجد أن الإسهامات الممكنة للمرأة في عمليات تسوية الصراعات لم تعزز منه على نحو كاف. ويمثل ذلك نقصا كبيرا في جهودنا المشتركة. إن استبعاد أو إغفال مشاركة المرأة في تسوية الصراعات يضعف جهودنا لزيادة تمثيل أصحاب مصلحة رئيسيين في تحقيق السلام المستدام على أساس إدماج جميع المنظورات. وعليه، فإن زيادة فرص مشاركة المرأة في مختلف مراحل العمليات السلمية وتسوية الصراعات يستدعي دعمنا الكامل والمستمر.

ويشكل اعتماد المجلس للبيان الرئاسي اليوم (S/PRST/2010/22) خطوة هامة نحو تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإذ نتطلع إلى المستقبل، فقد سلم المجلس بالحاجة إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نحو أكثر قدرة على الاستمرار. ومن المجالات التي تم التشديد عليها

الحاجة إلى الإبلاغ المنهجي في الوقت المناسب عن المرأة والسلام والأمن.

إن توصية الأمين العام المتعلقة بمتابعة تنفيذ القرار على أساس مجموعة من المؤشرات جرت مناقشتها في مناقشة سابقة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.6302). وقد أحطنا علما بالمشاورات التي أجرتها المستشارة الخاصة المعنية بالمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة مع جميع المجموعات الجغرافية لبلورة تلك المؤشرات. ومع الأخذ في الاعتبار ملاحظة الأمين العام بأن المؤشرات سيتم تفعيلها خلال عامين، فإننا نشجع على استمرار المشاورات مع جميع الدول الأعضاء بشأن تطبيقها العملي. ومن المهم أن تؤخذ في الاعتبار السمات الخاصة للبلدان ذات الصلة. ولكفالة استعداد الأمم المتحدة لتطبيق المؤشرات في المستقبل، ينبغي بذل جهود لبلورة أساليب عمل داخل منظومة الأمم المتحدة.

وختاما، أود أن أكرر التأكيد على أن المسؤولية عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، بما في ذلك حماية المرأة، تقع بشكل رئيسي على الحكومات المعنية. ولذلك، فإن تحقيق تقدم مستدام في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يستلزم ملكية وطنية، إلى جانب القدرة والموارد الكافية. ومن الأمور الأساسية أيضا، مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة لكل بلد معين. وعليه، فإن دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك شبكات المجتمع المدني، ما زال مهما لتحقيق هذا الهدف النبيل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الضرورية إلى حد كبير. فكما نعلم جميعا، تتعرض المرأة بشكل خاص إلى آثار الصراع، ولكنها يمكن أن تكون عاملا قويا إلى حد كبير في إنهاء الصراع. ويتطلب السلام الدائم معالجة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات. ويجب أن نقر بأن المرأة عامل قوي في تحقيق السلام. ومن الواضح أن هذه الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تتيح فرصة لاستعراض أعمالنا التي نجحنا في القيام بها على مدى العقد الماضي، وللتطلع إلى الأمام، وبقدر أكبر من الأهمية، لنرى الأعمال الإضافية التي يمكن أن نقوم بها، والتي يجب أن نقوم بها، وكيف نقوم بها بطريقة أفضل.

لقد حققنا الكثير خلال السنوات العشر الماضية، ولكننا لا نزال بعيدين كل البعد عن تحقيق ما يكفي. لقد وضع أكثر من ٢٠ بلدا خطط عمل بشأن المرأة والسلام والأمن. وتعكف بلدان كثيرة أخرى حاليا، بما في ذلك أستراليا، على وضع تلك الخطط. وينبغي ألا نقلل من أهمية تلك الخطط. إنها تحشد الإرادة السياسية. وهي تحدد الخطوات الملموسة التي ستتخذها البلدان لتحويل المُثل المكرسة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى أعمال. وهي في الواقع طريقة هادفة وعملية لتحقيق التقدم في الميدان.

وقد شهدنا بعض التحسن في قدرة المرأة، على المستوى المحلي، على المشاركة في عمليات السلام التي تؤثر عليها. وفي منطقتنا المباشرة، فقد دعمنا المرأة التي تقوم بنفسها بعملية التعبئة، في جزر سليمان وبوغينفيل وفيجي وتونغا، وفي مناطق أخرى، من أجل وقف الصراع وتعزيز السلام والمصالحة في مجتمعاتها المحلية. والرواية التي قدمها منذ دقائق الممثل الدائم لجزر سليمان تمثل شهادة مشجعة حول ما يمكن عمله، ولكنها، بالقدر نفسه، تقدم صورة واضحة عن صعوبة المهمة. وستواصل أستراليا بالتأكيد العمل مع الشركاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني والحكومات الوطنية لكفالة قيام المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي كل مكان آخر، بأداء دور محوري في صنع السلام.

وقد شهد العام المنصرم زيادة سريعة في الإرادة الجماعية للتصدي للعنف الجنسي في الصراع، مع أن ذلك العنف يستمر بشكل مقيت. وقد شق القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) طريقا جديدا هاما. أننا نرحب بتعين مارغوت وولستروم بوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع. وينبغي النظر بعناية في أرائها حول الطريقة التي تستطيع بها منظمة الأمم المتحدة تحسين تعاملها مع حماية المدنيين في هذا المجال.

وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت خلال العقد الماضي – التي كانت محدودة في بعض المجالات – هناك تسليم واسع النطاق بأن عملا كثيرا ما زال يتعين القيام به لتحقيق الوعد الذي حمله القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فبعد مرور عشر سنوات، ما زالت هناك فجوات كبيرة. وما زال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بحاجة إلى تناوله بطريقة شاملة واستراتيجية. ولئن تم الاضطلاع بأنشطة كثيرة على مدى السنوات العشر الماضية، لم يتم حتى الآن إجراء تحليل شامل لآثارها. وللقيام بذلك، هناك حاجة إلى البيانات. وتلك البيانات ينبغي تقييمها على أساس مؤشرات موثوق بها وذات صلة بتقييم النتائج، وتحديد التأثير وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. ومن ثم، يجب أن يشكل ذلك أساسا لسياسات الاستجابة الفعالة.

إننا نرحب بمجموعة المؤشرات الشاملة التي تمت بلورتها للاستخدام على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية لرصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما أجمل ذلك تقرير الأمين العام (S/2010/498)، ونود أن نطلب إلى مجلس الأمن إقرارها ووضعها للاستخدام، لا سيما حيثما يكون ذا صلة بعمل المجلس. وينبغي لكل أجزاء منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة نشر تلك المؤشرات لجمع البيانات وإرشاد وضع السياسات والاستجابة البرنامجية، ولا سيما على المستوى القطري. كما يجب أن تستخدم كأحد الأساليب التي يسترشد بها وضع السياسات على المستوى الوطني.

إن عمليات الاغتصاب الجماعي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تسلط أضواء ساطعة أمامنا جميعا على التحديات التي ما زلت تواجهنا في كفالة التصدي الشامل للعنف الجنسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ولا سيما كجزء من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وما زالت هناك فجوة بين توقعاتنا الجماعية، فيما يتعلق بما ينبغي أن تقوم به منظومة الأمم المتحدة، والقدرة الفعلية لحفظة السلام في الميدان. وينبغي تزويد قيادة البعثات وحفظة السلام بالإرشاد التنفيذي والتدريب والموارد لكي يكونوا على استعداد للاستجابة للتهديدات ضد المدنيين.

لقد سعدت أستراليا بتأييد الجرد التحليلي المشترك الذي أعدته أدارة عمليات حفظ السلام وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، برعاية الشبكة المشتركة بين الوكالات لعمل الأمم المتحدة ضد العنف الجنسي في الصراع. وقد نشر الجرد التحليلي في العام الماضي. وهو يشكل أداة رئيسية لاستخدام الأمم المتحدة في تعزيز قدرتها على حماية المدنيين من العنف الجنسي في الصراع كجزء من عمليات حفظ السلام. إننا ملتزمون بالعمل مع شركائنا في الأمم المتحدة بغية تشغيل تلك الأداة بشكل كامل الأداء، بما في ذلك إدماجها في تدريب حفظة السلام قبل الانتشار.

كما يسعدني أن أعلن أن أستراليا سوف تموّل بدء تنفيذ مواد التدريب على أساس السيناريو لحفظة السلام لمنع العنف الجنسي والاستجابة له. ونحن مستمرون، كذلك، في تمويل القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية ومشروع القدرة الاحتياطية للحماية، وذلك لمواصلة كفالة الاستجابة لاحتياجات المرأة للحماية الأوسع نطاقا في الأزمات الإنسانية.

إن إنشاء الجهاز المعني بشؤون المرأة يوفر فرصا حقيقية للمضي قدما بشأن المرأة والسلام والأمن. إننا نشيد بالتزام السيدة باتشيليت بهذا الهدف ونحن، بطبيعة الحال، على استعداد لدعم جهودها. إن البرامج القطرية المصممة والفعالة، التي صيغت على أساس بيانات جرى تحليلها بالقياس إلى المؤشرات العالمية ستكون أمرا أساسيا. ونحن نتطلع إلى عمل جهاز شؤون المرأة مع جميع الشركاء ذي الصلة لوضع إطار شامل لتوجيه تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وختاما، إننا نعلم أن عزمنا المشترك على اتخاذ إجراءات فعالة بشأن المرأة والسلام والأمن يجب ألا يضعف في هذه الذكرى السنوية العاشرة. وستواصل أستراليا العمل مع الآخرين لإيجاد السبيل الأمثل لتحسين استجابتنا الجماعية في هذا المجال الأساسي والحيوي. ويقع علينا جميعا واجب ثابت بأن نعمل ما هو أفضل بكثير مما نفعله الآن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

**السيد فيلوفيتش** (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تهانينا لكم، سيدي الرئيس، ولوفدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، والتأكيد لكم على الدعم الكامل من وفدي. كما أشكركم وأشكر وفدكم على عقد هذا الجلسة وجمع أعضاء المجلس لمناقشة مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لجمهورية كرواتيا، وبالتأكيد، لجميع الدول.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيدة ميشيل باتشيليت وأن أتمنى لها النجاح في عملها في المستقبل كأول مديرة تنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة المنشأ حديثا، ووكيلة للأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونظرا لمكانتها السياسية الرفيعة وخبرتها السياسية الواسعة ، فإننا نرى أن السيدة باتشيليت ستعزز جدول أعمال المساواة بين الجنسين وأن جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة سينمو ليصبح الصوت الرئيسي لتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وفي هذا المقام، أود الإدلاء بملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

إن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يشهد على التقدم المحرز خلال العقد الماضي في مجال المرأة والسلام والأمن. وقد ركز هذا القرار التاريخي الاهتمام الذي تمس الحاجة إليه على مسألة تمكين المرأة التي تمثل أولوية بالنسبة لبلدي. ولئن كانت جميع القرارات بشأن المرأة والسلام والأمن تكتسي نفس القدر من الأهمية، فإن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يُعد القرار الشامل الذي يتناول تمكين النساء ومهمتهن بوصفهن بناة سلام وموقفهن الهش بوصفهن ضحايا للحرب.

وترحب جمهورية كرواتيا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ هذا القرار التاريخي (S/2010/498) وبالتوصيات الواردة فيه، فضلا عن البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس اليوم (S/PRST/2010/22) ونحن ندعو مجلس الأمن إلى الموافقة في أقرب وقت ممكن على المؤشرات التي وضعها الأمين العام.

إن الالتزامات التي حددها القرار جديرة بالثناء، ولكن ترجمة الأقوال إلى أفعال هي السبيل الوحيد لحل المسائل المتبقية – وما أكثرها من مسائل. وكما أظهرت حالات عديدة مدرجة في جدول أعمال هذا المجلس، ما زال أمام النساء طريق طويل من أجل تحقيق أهداف تمكينهن وكذلك تحقيق كامل حقوقهن الإنسانية في أوقات الحرب وأوقات السلام. ولا بد من تمكين المرأة من أجل التحقيق الكامل لحقوق الإنسان، فضلا عن التنمية الاقتصادية

والسياسية الشاملة وإحراز التقدم. وعلى الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بالنساء كعناصر فعالة لتحقيق السلام، ما زلن لم يحصلن سوى على فرص ضئيلة لتبوّء مناصب صنع القرار والاشتراك في مفاوضات السلام. وينبغي بذل المزيد من الجهد.

وما زالت الصراعات المسلحة تحدث تأثيرا مدمرا على النساء والفتيات وغالبا ما تقترن بالعنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك النطاق المتزايد للعنف الجنسي ووحشيته وكثيرا ما يستخدم كوسيلة من وسائل الحرب. وما زال سائدا الإفلات من العقاب على أعمال العنف هذه المرتكبة ضد المرأة ونسبة المحاكمة ضئيلة جدا.

وحتى في الأراضي الكرواتية، في قلب أوروبا، تم استخدام الاغتصاب كوسيلة من وسائل التخويف والرعب خلال العدوان الذي تعرضت له كرواتيا في أوائل التسعينيات. ونحن ندرك تماما الدور الذي يمكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي القيام به في مواجهة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، ولا سيما عندما يستخدمه القادة السياسيون أو العسكريون كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية. ونعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن الاضطلاع بقيادة قوية وفعالة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ملموسة عند الضرورة، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على هذا السلوك البغيض. وتستدعي أعمال العنف هذه أن يتخذ مجلس الأمن مزيدا من الإجراءات لتعزيز سيادة القانون ووضع حد للإفلات من العقاب. ويتعين إجراء تحقيق شامل في أعمال العنف ومحاسبة الجناة، وبالتالي من الحتمي أن تكون المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن المحاكم الوطنية، الشاهد الأخير على تحقيق العدالة للضحايا والتذكير بأنه لا يمكن أن يكون هناك تسامح تجاه جريمة الاغتصاب.

ويسعدنا أن نرى التقدم الذي تم إحرازه في مجالات عدة وأن منظومة الأمم المتحدة ما زالت تشترك في مجموعة واسعة من الممارسات الجيدة. ونشجع على تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة سواء في المقر أو في الميدان، ولا سيما في مجال الرصد والإبلاغ عن الحالات التي تكون فيها الأطراف في الصراعات المسلحة ضالعة في الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي كوسيلة من وسائل الحرب. وعلى الرغم من ذلك، فإن من شأن إبلاغ أشمل وأكثر اتساقا بشأن العنف الجنسي أن يمكّن المجلس من تناول مسألة حماية النساء والأطفال بطريقة أكثر انتظاما، حيث ينبغي للمجلس أن يدرج متطلبات إبلاغ محددة في قرارات إنشاء الولايات أو تجديدها.

ويتعين القيام بالمزيد من العمل أيضا على الصعيد الوطني. ويجب أن ينفذ إدماج القرار بدفع قطري، ويتعين على الدول الأعضاء تحمل المسؤولية عن نجاحه من خلال ضمان إدماجه في السياسات الوطنية. ونحن نحث الدول على تطبيق نهج واسع النطاق لتعميم المنظور الجنساني في جميع الدوائر الحكومية، على سبيل المثال من خلال اتباع نهج على نطاق المنظومة يربط بين المسائل الإنمائية والإنسانية والدفاعية. وينبغي لجميع الخطط أن تتضمن إجراء المشاورات مع المجتمع المدني، فضلا عن آليات الرصد والإبلاغ.

ويسعدني أن أقول إن كرواتيا قد اتخذت خطوات لإدماج المنظور الجنساني في سياستها الأمنية الوطنية من خلال استراتيجيتها الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتقوم حاليا بوضع خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ومن المتوقع اعتمادها في عام ٢٠١١. وفي ظل قيادة أول رئيسة وزراء، ستواصل كرواتيا تقديم دعمها الثابت لجميع مجالات جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ونحن نعتبره جدول أعمال لتحقيق السلام يقوم على

أساس نوع الجنس وينطوي على معالجة التأثير غير المتناسب للصراع على المرأة ومكافحة العنف الجنسي. كما أنه يتعلق بتأمين المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على قدم المساواة في جميع مراحل عملية السلام، وإعطائها دورا على قدم المساواة في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وكذلك في بناء السلام. إن تحقيق هذه الأهداف أمر ضروري لصون حقوق الإنسان الأساسية وتحقيق الأمن الإنساني والسلام الدائم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

**السيد تانين** (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة والتاريخية بشأن المرأة والسلام والأمن. وباسم وفد بلدي، أشيد بكم على قيادتكم القديرة للمجلس هذا الشهر. ونحن لا نرحب بتقرير الأمين العام المسهب (S/2010/498) المعروض علينا فحسب، بل نرحب أيضا بأول تقرير شامل للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/173).

وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من الأهمية بمكان التروّي لنكسب منظورا أكثر عالمية ولنحتفل بالشوط الذي قطعناه، وكذلك لنعترف بحاجة المجالات إلى التحسين من حيث مشاركة المرأة وحمايتها في حالات الصراع. واتسمت هذه السنوات الـ ١٠ بصورة غالبة بتوافق قوي في الآراء على هذا القرار. وخلال هذا الوقت، خرج بلدي من عقود من المعاناة من أجل تحقيق تقدم كبير لصالح المرأة. ونحن نعمل الآن بالتضامن مع المجتمع الدولي للقضاء على مأساة عميقة الجذور للآثار غير المتناسبة للصراع على المرأة، وتسليط الضوء على الدور البالغ الأهمية لقيادة المرأة في عملية السلام.

لقد عانى الشعب الأفغاني إلى أبعد الحدود لأكثر من ٣٠ عاما تحت نير الغزو الأجنبي والحروب الأهلية وحكم حركة طالبان. وفي التسعينات، كانت المرأة الأفغانية هدفا للوحشية والعنف على نطاق واسع، بما في ذلك العنف القائم على أساس نوع الجنس والاضطهاد. وأخرجت حركة طالبان النساء نهائيا من جميع جوانب الحياة العامة، وحرمتهن من الحقوق الأساسية مثل التعليم والمشاركة في القطاعين الاقتصادي والسياسي. وما زال أعداء حقوق المرأة أقوياء في الجهود التي يبذلونها. لقد أساؤوا للتقاليد الأفغانية باستخدام تفسيراتهم الخاصة للإسلام من أجل تبرير أفعالهم.

ومنذ عام ٢٠٠١، أحرزت أفغانستان تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة. وحكومة أفغانستان تكرس طاقتها ومواردها لتعزيز حقوق المرأة وتحسين دورها في جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كما يتجلى في خطة العمل الوطنية من أجل المرأة في أفغانستان. وقد بات صوت المرأة الأفغانية مسموعاً بصورة متزايدة من خلال مجتمعنا المدني المتنامي والفعال والحضور النشط للمرأة في وسائط الإعلام.

وتبرز جوانب النجاح الرئيسية في تحسين حياة المرأة في ميادين المشاركة السياسية والتعليم والصحة. وإذ نستكمل نتائج انتخاباتنا البرلمانية الثانية، نذكر أنه في الشهر الماضي، توجه ملايين الأفغان إلى صناديق الاقتراع لإسماع أصواتهم. وفي الانتخابات الأخيرة هذه، بلغ عدد النساء المرشحات ٤٠٦ من إجمالي ٢ ٥٥٦ مرشحاً، مقابل ٣٢٨ مرشحة في عام ٢٠٠٥، وهو ما يضمن شغل المرأة لجميع المقاعد الـ ٦٨ على الأقل، أو نسبة ٢٥ في المائة، المخصصة للمرأة، ويحتمل أن تفوز النساء بمقاعد إضافية. وستشغل النساء ربع مقاعد البرلمان الأفغاني على الأقل، بما يقربنا من هدف تخصيص ٣٠ في المائة للمرأة بموجب أحد الأهداف الإنمائية للألفية، وستشكل المرأة نسبة ١٨ في المائة من مجموع العاملين في الحكومة.

وهناك الآن أكثر من ١ ٠٠٠ امرأة في قوات الأمن الوطني الأفغانية. ونخطط لزيادة عدد النساء في الشرطة الوطنية الأفغانية إلى ما يزيد على ٥ ٠٠٠ امرأة خلال السنوات الخمس التالية. ووجود المرأة في تلك المواقع الهامة له أثر كبير. ونحن نعتز بمثابرتهن وشجاعتهن في حماية سكاننا.

وأحرز تقدم ملحوظ من حيث عدد النساء والفتيات في جميع مستويات التعليم وزيادة معدل محو الأمية بين البنات والبنين. وتستأثر الإناث بنسبة ٣٧ في المائة تقريباً من مجموع ٧ ملايين طالب في أفغانستان. واليوم، يتوفر الوصول المتساوي إلى فرص التعليم للبنين والبنات الأفغان. وعلينا أن نواصل جهودنا لتعليم البنات القراءة وتوفير تعليم أسهل وصولاً للنساء والفتيات، لا سيما في المناطق الريفية.

وفضلاً عن ذلك، ومن خلال توفير الخدمات الصحية الأساسية لقرابة ٩٠ في المائة من سكاننا، تحسنت الرعاية الصحية لكل من الرجال والنساء تحسناً هائلاً في أفغانستان. ويوفر ذلك القطاع أيضاً فرص عمل للنساء، حيث أن أكثر من ٢٠ في المائة من الأطباء ونصف العاملين في مجال الرعاية الصحية في أفغانستان من النساء.

لقد كان التزام حكومة أفغانستان ودعم المجتمع الدولي من العوامل الهامة في إنجازاتنا فيما يتعلق بالمرأة في العقد الماضي. وفي مؤتمري لندن وكابل، في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه من هذا العام، أكدنا مرة أخرى التزامنا بحماية حقوق المرأة. وإذ يتحرك البلد بحثاً عن إطار سياسي جديد للسلام والمصالحة، من الأهمية بمكان أن نتأكد من استدامة تلك الإنجازات وأن حقوق المرأة ستجد الحماية في المستقبل.

ومع أننا نعتبر محادثات السلام جزءاً هاماً من جهودنا المشتركة لتحقيق الاستقرار، فإن حقوق الإنسان وحقوق المرأة المنصوص عليها في دستورنا غير قابلة للنقاش. واليوم، يمكنني أن أؤكد أن حقوق المرأة ستبقى أولوية في جميع محادثات السلام وفي كل خطوة من الخطوات في عمليات السلام. ونحن نرى أن عمليتنا للمصالحة هي السبيل لإنهاء العنف لصالح كل الشعب الأفغاني، بما في ذلك النساء. وتمثيل المرأة في مجلس السلام الأفغاني في حزيران/يونيه ٢٠١٠ وضم ١٠ ممثلات إلى عضوية مجلس السلام الأعلى المنشأ حديثاً، خطوتان هامتان في جهودنا لضمان مشاركة فعالة للمرأة في عملية السلام وتيسير محادثات المصالحة مع من يبدون استعداداً لنبذ العنف.

وفي الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإذ نتأمل في النجاحات والتحديات التي ينطوي عليها القرار، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (S/2010/498)، الذي يقترح مؤشرات واضحة ومنقحة لقياس نجاح ذلك القرار. ولدينا الآن مجموعة من الأدوات المفيدة جداً التي يتعين تطبيقها لقياس مدى نجاحنا في هذا المجال. ولا بد لنا من إعادة النظر في الأهداف والغايات الأصلية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أجل تعزيز عملية الرصد ومعالجة الثغرات المحتملة وتعلم كل منا من أفضل ممارسات الآخر.

إننا نقدر دور المجتمع الدولي البالغ الأهمية ونشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دعمها لكل جهودنا الوطنية من أجل تحسين حالة المرأة في أفغانستان. ونعرب عن امتناننا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لإشراكه للمجموعات النسائية دعماً لجهود السلطات لتحسين التحقيق في ادعاءات العنف الجنسي، بما يعزز قدرة المجتمعات المحلية على منع هذه الأفعال الشنيعة. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل مع البرنامج لاستكمال تقريرنا إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في المستقبل القريب.

ونعرب عن التقدير لأدوار جميع هيئات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للسكان، ولجهودها من أجل تحسين حياة المرأة في أفغانستان. ولدينا توقعات كبيرة بالنسبة لعمل جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة وندعم قيام علاقة قوية مع تلك المؤسسة.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥) لا يقتصر على إنقاذ المرأة، ولا على مساعدة النساء اللاتي يناضلن للتغلب على الصراع، بل إنه يقر أيضاً بالدور الفريد للمرأة كصانعة للسلام ويهيئ الفرص للنساء للتفوق في أدوار قيادية. وأي مكان في الدنيا أفضل من أفغانستان لبيان أهمية تلك المسألة؟ فالنساء الأفغانيات لسن آنسات في خطر، بل كن ضحايا، لكن لسن ضحايا بلا حول ولا قوة. فلديهن أفكارهن الخاصة عن احتياجات المرأة في بلدهن ولا بد من الاستماع إليهن ودعمهن في مسيرتهن إلى التمكين الذاتي.

إن احترام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة، ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، ليس مجرد التزام من جانب الحكومة الأفغانية، بل إنه ضرورة. فإذا كانت النساء عموماً أول من يتضرر بالنزاع، فلنعمل جميعاً على أن تكون النساء أول المستفيدين من السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فلسطين.

**السيد منصور** (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتخذ بالإجماع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، يعتبر أهم وثيقة قانونية وسياسية في النهوض بدور المرأة في مجالي السلم والأمن. وقد رحبت به النساء في جميع أنحاء العالم، لا سيما النساء في حالات الصراع المسلح والنساء اللاتي يعشن تحت الاحتلال الأجنبي، حيث ينظر إليه باعتباره أداة أساسية لحمايتهن وتمكينهن.

وفي الواقع، إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يوفر الأدوات لتعزيز قدرة المرأة والنهوض بالمساواة الجنسانية فحسب، بل إنه يعالج أيضاً أثر الصراع المسلح والحرب على المرأة، ويدعو إلى إجراءات يتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لحمايتها في أوقات الصراع وما بعد الصراع والسلام. ومن المهم أيضاً أن نشير إلى أن المجلس قد أعرب عن قلقه لأن المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال، يشكلون الأغلبية الساحقة ممن يتأثرون سلباً جراء الصراع المسلح، وأكد مرة أخرى على ضرورة التنفيذ الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان لحماية حقوق النساء والفتيات أثناء النزاعات وبعدها.

وأهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالنسبة للنساء الفلسطينيات تنبع من محتواه وقابلية تطبيقه المباشر على حالتهن الفريدة. فهو، من ناحية، يوفر إطاراً لحمايتهن ضد الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بينما يوصي، من ناحية أخرى، بالوسائل الكفيلة بتعزيز دورهن في عملية صنع القرار، بما في ذلك ما يتعلق بحل النزاع وبناء السلام.

بيد أن مما يؤسف له أن آمال المرأة في تحسينات ملموسة بشكل أكبر في حياتها اليومية لم تحقق. يبين أي استعراض للمؤشرات المتعلقة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أنه لم يحقق تقدم يستحق الذكر وأن فجوات كبيرة ما تزال موجودة بين أهداف القرار وتحقيقها. وفي هذا السياق، نشاطر التقييم الذي قدمه الأمين العام في تقريره الذي أورد فيه:

”وعلى الرغم من وجود أساس متين ووعد واضح، فإنه من الصعب تحديد أو تقدير أي إنجازات هامة تحققت بعد عشر سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالظروف التي تواجهها النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح لا تزال بغيضة والأساليب الفعالة لرصد تأثيرها مفقودة“ (S/2010/498، الفقرة ٣).

وهذه الحقيقة المؤسفة مأساوية جدا في حالة النساء الفلسطينيات. وحالتهن في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ما تزال حالة الأزمة الإنسانية الرهيبة التي تؤثر في جميع جوانب حياتهن اليومية، ما يتسبب في المعاناة الواسعة والشقاء والضياع. وفي الواقع أنه لا يمكن المبالغة في التأكيد على الحصيلة الضخمة للخسائر المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي التي ما تزال تصيب النساء الفلسطينيات؛ ولا يمكن أيضا المبالغة في التأكيد على الأثر المترتب على انتهاكات إسرائيل المنهجية لحقوق الإنسان للنساء الفلسطينيات وأسرهن.

إن هذا الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي استمر الآن ٤٣ سنة قد تسبب في مشقات وتحديات لا حصر لها للنساء الفلسطينيات، ما يتطلب أن يبذل المجتمع الدولي، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة، جهودا أكبر للقضاء في النهاية على هذه الحالة التي تستحق الشجب. وفضلا عن ذلك، في سياق مناقشة اليوم، نعتقد بأن من المناسب القيام مرة أخرى بدعوة المجتمع الدولي إلى إخضاع إسرائيل مساءلة عن جميع الجرائم المقترفة ضد النساء الفلسطينيات وإلى إنهاء إفلاتها من العقاب.

ومؤخرا ظهر مثال مأساوي على إخفاق المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن، في حماية النساء الفلسطينيات خلال وبعد حرب العدوان الإسرائيلية التي شُنّت مؤخرا على قطاع غزة، بما لها من أثر يسبب الصدمة على النساء والأطفال. ويبين ذلك الإخفاق مدى التجاهل والانتهاك على نحو كامل من قِبل الدولة القائمة بالاحتلال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بدون أي مساءلة. وفي هذا الصدد، نشهد باستمرار المعاناة الإنسانية التي لا تحتمل في قطاع غزة نتيجة ذلك العدوان، الذي لقي فيه أكثر من ١ ٤٠٠ مدني حتفهم بوحشية، ومنهم مئات النساء والأطفال الأبرياء، وإصابة ٥ ٥٠٠ مدني آخر بجراح. وذلك، بالإضافة إلى التدمير الواسع النطاق للممتلكات والبنية التحتية الفلسطينية والانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان، المرتكبة من قِبل الدولة القائمة بالاحتلال ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، أدى إلى تفاقم الآثار الفظيعة التي أنزلها الحصار الإسرائيلي غير القانوني وغير الإنساني المضروب حول قطاع غزة بالسكان الذين يعانون من الفقر المدقع والبطالة والمشقة المتفشية التي لها أثر خطير على الظروف الاجتماعية – الاقتصادية والنفسية للنساء الفلسطينيات.

وفي نفس الوقت فإن الظروف المعيشية في الضفة الغربية لا يزال من المتعذر احتمالها، بخاصة نتيجة مصادرة واستيطان إسرائيل الجاريين للأرض الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص في القدس الشرقية وحولها، من أجل بناء وتوسيع المستوطنات غير المشروعة وجدار الضم القائم على الفصل العنصري، وأيضا هدم المنازل وطرد سكانها المستمرين، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار نزع ملكية النساء الفلسطينيات وأسرهن وتشريدهن، وإعاقة حرية التنقل، وأعمال الإرهاب والعنف من قِبل المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. هذه الانتهاكات الإسرائيلية وغيرها من الانتهاكات الإسرائيلية التي لا حصر لها، مع الإهانة المستمرة للسكان الفلسطينيين، تستمر في ترك آثار شريرة في تقدم وتمكين النساء الفلسطينيات.

وختاما، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لنجدد التزامنا بالعمل ولنتولى مسؤوليتنا عن اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة من أجل التنفيذ الكامل لهذا التشريع الهام الذي وضعه مجلس الأمن. لنتحرك قدما فيما يتعلق بالتزامنا بإنهاء جميع أنواع العنف ضد النساء وبحمايتهن من بلاء الحرب وبالنهوض بمشاركتهن على أرفع مستوى، لأن هذه يقينا هي عناصر السلام والأمن في عالمنا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تترانيا المتحدة.

**السيد سيفوي** (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تقديري المخلص لوفد أوغندا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وتتيح لنا الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة لإعادة التأكيد على الدور الذي لا غنى عنه للنساء في منع نشوب الصراع وتسويتها وبناء السلام.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ناميبيا باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/498). توفر مجموعة المؤشرات المرفقة بالتقرير أساسا طيبا وموضوعيا لرصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونأمل أن يؤيد المجلس تلك المؤشرات.

وينبغي أن يكون للنساء، بوصفهن عنصرا متساويا في أي مجتمع، مشاركة فعالة على قدم المساواة في صياغة الخطط السياسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. والنساء، بوصفهن ضحايا الاستبعاد، وبوصفهن أهدافا ضعيفة في الصراعات، وبوصفهن أمهات ومُعيلات، لهن على حد سواء مصلحة عليا في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وفي جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. ومع ذلك، فباسم التقاليد، وباسم الثقافة وأحيانا حتى باسم الأمن، يستمر استبعاد النساء، وفي أغلب الأحيان قد نُحِّين جانبا بينما كان الرجال يقومون بالوساطة للتوصل إلى اتفاقات السلام. ولذلك نستمد التشجيع من أن النساء يتحدين بأعداد متزايدة وجهة النظر هذه ويطالبن على نحو متزايد بالمشاركة بوصفهن صاحبات مصلحة في مجتمعاتهن المحلية. ويجب الآن تسخير إمكانهن بوصفهن بانيات السلام.

يتعين علينا بذل جهود متضافرة لدعم وتعزيز قدرات النساء وشبكاتهن على المشاركة بفعالية في جميع عمليات منع نشوب الصراع وإدارته، وأيضا في بناء السلام وتوطيد أركان السلام. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود التي اضطلعت بها مختلف الجهات ذات المصلحة، وعلى وجه الخصوص منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومختلف القادة السياسيين الوطنيين، في النهوض بمشاركة النساء في عمليات بناء السلام وتوطيد أسس السلام.

إن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان مَعْلما هاما في تمكين النساء في مجالي السلام والأمن الهامين، حيث كانت النساء في أغلب الأحيان أهدافا متعمدة وضحايا صامتات للصراعات العنيفة. ولذلك، فإن التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أمر ضروري. وفي هذا الصدد نرغب في التأكيد على النقاط التالية.

أولا، ثمة حاجة إلى إيجاد مزيد من الوعي وتقديم الدعم التقني لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له، من قبيل القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، وتحديدا في الآليات الوطنية المتعلقة بنوع الجنس، ووزارات الخارجية والجهاز القضائي والجيش.

ثانيا، ينبغي أن تكون مشاركة النساء في عمليات السلام والتخطيط لما بعد انتهاء الصراع روتينية ومن الممكن التنبؤ بها وإلزامية. يجب أن تكون هذه المشاركة القاعدة وليست إجراءات شكلية.

ثالثا، إن تمكين النساء السياسي والاقتصادي وتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات بالغة الأهمية لتعزيز مشاركة النساء في منع نشوب الصراع وأنشطة ما بعد انتهاء الصراع وتعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن يوفر الآن مزيد من الأموال في هذا الصدد، بما في ذلك كفالة توفر سبل حصول النساء على التعليم ذي الجودة، وعلى بناء القدرات عن طريق تنظيم المشاريع وعلى الفرص الاقتصادية.

رابعا، ينبغي أن يشمل دعم البلدان الخارجة من الصراع إصلاح نظم العدالة وقطاعات الأمن لديها لكفالة أن هناك بيئة موثوقة وداعمة لمشاركة المرأة وحمايتها.

خامسا، لا بد أن ينتهي فورا إفلات كل أولئك الذين يعتدون على النساء والفتيات وينتهكون حقوقهن الإنسانية، وأولئك الذين يرعون هذه الأعمال من العقاب. ولا بد من تقديم هؤلاء الأشخاص بسرعة إلى العدالة.

سادسا، لا بد أن ندعم جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المؤهل للتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في إطار منظومة الأمم المتحدة وتحقيق اتساق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأود أن أختتم بياني بتشجيع مجلس الأمن على إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

**السيد راي** (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن خالص تقديره لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) علامة بارزة في جهود دمج منظورات المرأة ونوع الجنس في كل جانب من جوانب عمليات السلام وعمليات حفظ السلام وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وهياكل الحوكمة في أعقاب الصراع. ولم يكن القرار مهما لتعزيز المساواة بين الجنسين في إطار أنشطة الأمم المتحدة والتصدي في الوقت نفسه للقضايا المرتبطة بالصراع والسلام والأمن فحسب، بل أيضا لجهود تشجيع الدول الأعضاء على تعميم المنظور الجنساني في مجالات السلام والأمن وتعمير الدول بعد الصراع.

وإذ نحيي الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من المهم أن نقف على إنجازاتنا ونحدد أوجه القصور ونتبادل الآراء والخبرات المتعلقة بمسارات عملنا المقبلة بشأن التنفيذ الفعال للقرار. ويمكن أن تكون هذه المناقشة فرصة لجمع مدخلات عملية وخبرات ومقترحات بشأن السياسات.

ونقدر مختلف الجهود الملحوظة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الأخرى في مجموعة واسعة من المجالات صوب تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لكن لا تزال هناك مجالات كثيرة يتعين فيها بذل جهود متضافرة. ويود وفدي أن يرى زيادة في عدد النساء اللائي يشغلن مناصب عليا في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك في عدد حافظات السلام في الميدان.

وتعلق حكومتي أهمية كبرى على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونحن في المرحلة الأخيرة من إعداد خطة

عملنا الوطنية من أجل التنفيذ الفعال للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وتدرك نيبال تماما، بصفتها دولة خارجة من الصراع وتتحرك صوب السلام الدائم والاستقرار والازدهار، منافع التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد صيغت خطة عملنا الوطنية استنادا إلى خمس ركائز: المشاركة، الحماية والمنع، التعزيز، الإغاثة والتعافي، والرصد والتقييم.

وتلتزم نيبال، على النحو المكرس في دستورها المؤقت، بتخصيص ٣٣ في المائة من المقاعد في البرلمان للنساء. ونحن ملتزمون أيضا بمواصلة سياسة العمل الإيجابي في جهازنا المدني بغية إشراك المرأة في مستويات صنع القرار في القطاع العام. كما نلتزم بزيادة مشاركة المرأة في جيشنا وقوات شرطتنا.

وقد اعتمدت الحكومة تدابير مختلفة لمكافحة العنف المرتبط بنوع الجنس، وأنشأت خطا هاتفيا ساخنا مجانيا في مكتب رئيس الوزراء، وصندوق لمنع العنف القائم على نوع الجنس ولجانا للحد من العنف القائم على نوع الجنس في كل منطقة في البلد. وأنشأنا أيضا لجانا محلية للسلام في كل منطقة – أسندت إليها سلطات للتصدي للصراع على المستوى المحلي والوساطة بين الأطراف المتنازعة – مع مشاركة المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٣ المائة. نحن ملتزمون بإنشاء مراكز خدمات للنساء والأطفال في مخافر الشرطة في جميع أنحاء البلد من أجل التحقيق والمحاكمة السريعين في قضايا العنف الجنسي والعنف المرتبط بنوع الجنس.

ولا يمكن أن تتحمل النساء آلام وأحزان الصراع في صمت، وما ينطوي عليه ذلك من صدمات نفسية واجتماعية ووصم. إنهن صانعات السلام وأساس التماسك والتكامل الاجتماعيين. إنهن جزء متأصل من تعمير وإعادة بناء بلدنا. لقد آن الأوان لتوطيد ومضاعفة جهودنا لتعزيز مشاركة المرأة في حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام عن طريق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

**السيد طومسون** (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد فيجي، بادئ ذي بدء، أن يحييكم شخصيا، سيدي الرئيس، وحكومتكم، وأن نعرب عن امتناننا لعقدكم هذا الحدث المهم. وفي الوقت نفسه، نشكر الأمين العام على تقريره الشامل للغاية (S/2010/498).

وتؤيد فيجي البيان الذي سيدلي به ممثل بابوا غينيا الجديدة باسم دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية.

ولأغراض هذا الحدث، نود أولا أن نعلق على الإعلان، الذي أبرزه تقرير الأمين العام، بأنه خلال ١٠ سنوات منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كان تنفيذه بطيئا على نحو عام. لقد تحقق، بلا شك بعض التقدم، لكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتنفيذ القرار وتقييم تقدم فرادى البلدان.

وفيما يتعلق بمسألة تتسم بقدر أكبر من العناصر الإيجابية، نرحب مع التقدير بمبادرة مجلس الأمن والعمل الذي أنجزه الأمين العام لوضع مجموعة مؤشرات، لن ترصد تنفيذ القرار فحسب، بل ستشكل أيضا دليلا لجميع الدول الأعضاء في جهودها لتحقيق أهدافها. ونعتقد أن هذه المؤشرات العالمية لن يتسنى الاستفادة منها على نحو كامل إلا إذا وضعت أطر وسياسات وطنية لتنفيذ مختلف المجالات المواضيعية للقرار. ويستند هذا الاعتقاد إلى أن بطء معدلات التنفيذ العام للقرار ناجم عن الصعوبات التي تواجهها بلدان كثيرة في ربط مبادئه ذات الصلة بالسياسات العملية للحكومة وإدماجها فيها.

ولهذا السبب، ترى دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية أن الخطوة الهامة الأولى التي علينا اتخاذها هي وضع إطار إقليمي يدمج مبادئ القرار، ومبادئ توجيهية واضحة بشأن تطبيقه، في خصوصياتنا الوطنية والإقليمية الفريدة. ونعتقد أن هذا الإدماج سيوفر الزخم لتسريع عملية التنفيذ في منطقة المحيط الهادئ.

ومن ثم، يكرر وفد فيجي طلب دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية أن تدعم الأمم المتحدة عقد اجتماع إقليمي رفيع المستوى لوضع خطة عمل إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن واعتمادها، بغية دعم تنفيذ القرار على الصعيدين الإقليمي والقطري. وبالإضافة إلى ذلك، بعد إنشاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للفريق الاستشاري الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والسلام والأمن، نأمل أن تضطلع بدور فعال في توفير الخبرة وإسداء المشورة التي تحتاجها المنطقة.

إن فيجي ملتزمة تماما بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويتجلى هذا الالتزام في جهودنا المتواصلة لتحقيق الأهداف المحددة في المجالات المواضيعية الواسعة الأربعة لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي مجال المشاركة، تشجع سياساتنا بقوة تجنيد النساء في صفوف قوات الأمن لدينا ونشرهن، بفرص متكافئة، في بعثات حفظ السلام. ونؤيد الجهود العالمية الرامية لزيادة مشاركة المرأة في أدوار الشرطة في مجال حفظ السلام إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٤. ونشجع توفير التدريب قبل النشر وبعده لأفرادنا لحفظ السلام، ونرحب بتعزيز المساعدة واكتساب الخبرة في هذا الجانب من جوانب التدريب.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد مشاركة وتمثيل المرأة في كل مستويات صنع القرار. وفي مشاوراتنا وتفاعلاتنا مع المجتمع المدني والجمهور، من حسن حظنا أن لدينا مركز المحيط الهادئ لتنسيق شؤون المرأة، وهو منظمة غير حكومية مقرها فيجي تتناول تحديدا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونرحب أيضا بتعيين منسقه في الفريق الاستشاري للمجتمع المدني المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للأمم المتحدة. وتشجع حكومة فيجي على بذل الجهود لتعزيز التعاون في ميدان خبرات وتجارب المجتمع المدني النسوي، بهدف تحسين تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني.

إننا نعتبر هذا الحدث فرصة هامة لجرد الإنجازات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. وهو يشكل خطوة هامة صوب تحقيق مقاصد القرار. ولبلوغ هذه الغاية نتطلع إلى مزيد من التبادلات المستقبلية حول أفضل الممارسات من البلدان والأقاليم الأخرى بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم دعمها لفيجي والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في المحيط الهادئ لمساعدتها في تنفيذ ذلك القرار.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بابوا غينيا الجديدة.

**السيد أيسي** (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة وهي فيجي، التي تكلم ممثلها للتو، وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وميكرونيزيا وناورو وبلدي بابوا غينيا الجديدة.

أود أن أشكركم، السيد الرئيس، ووفدكم على تنظيم هذا الحدث الهام. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير للسيدة باتشيليت على حضورها بيننا هذا المساء.

الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ملتزمة بالتنفيذ التام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونرحب بتشكيل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

في وقت سابق من هذا الشهر الفريق الاستشاري الإقليمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومباشرته أعماله. إن الفريق الاستشاري ذاك سيسدي المشورة والدعم للحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة ذات الصلة حول التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وإن بلداننا تتطلع إلى العمل مع أعضاء الفريق.

من أجل تحقيق التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المرتبطة به – وأشير هنا بصفة خاصة إلى القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) – في منطقة المحيط الهادئ، يجدر بنا أن نركز عملنا على النهج التي تعبر عن واقع الحالات السائدة في الميدان في بلداننا الجزرية. ونلتمس من الأمم المتحدة أن تدعم عقد اجتماع إقليمي رفيع المستوى لتطوير واعتماد خطة عمل إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن، دعما لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى القطري. وقد حظي هذا المقترح بالدعم في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الحادي عشر المعني بالمرأة في المحيط الهادئ، الذي يعقد كل ثلاث سنوات، والذي نظمته في آب/أغسطس من هذا العام أمانة جماعة المحيط الهادئ.

إننا نرى أن وضع خطة عمل إقليمية للمحيط الهادئ دعما لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سيساهم في اشتراك النساء في العمليات الرسمية ويبني على جهودنا الرامية إلى إدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جدول أعمال السلام والأمن الإقليميين. وعلاوة على ذلك يمكن لخطة العمل الإقليمية للمحيط الهادئ أن تستقطب سلسلة من الالتزامات الإقليمية الرفيعة المستوى إلى خطط العمل الإقليمية الوجيهة، الأمر الذي يعتبر ضروريا لتحسين سياسات وبرامج إدارة القطاع الأمني في منطقتنا ويسمح لنا بأن نصمم حلولا مفصلة بحسب احتياجاتنا لمواجهة التحديات التي تواجهها أممنا المتنوعة. وإن نقص التمويل يظل تحديا خطيرا يعترض طريق نجاح خطط العمل الوطنية.

كما نقدر العمل الذي تضطلع به منظمات المحيط الهادئ غير الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، مثل ”فيملنكباسيفيك“ (FemLINKpacific) في مجال التوعية والجهود البرنامجية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ونلتمس من الأمم المتحدة والشركاء المانحين الآخرين أن يوفروا الموارد لتلك الجهود، لا سيما لتحسين مشاركة المرأة في منع نشوب الصراع والأنشطة الأوسع لبناء السلام. ونلتمس من الأمم المتحدة أيضا أن تدعم برامج تدريب حفظة السلام في منطقتنا قبل الانتشار وبعده، من الشرطة والجيش على السواء، وبخاصة لكفالة إدراج الامتثال لحقوق الإنسان ضمن المهام.

أخيرا، تود الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ أن تسلط الضوء على أهمية منع نشوب الصراع كعنصر أساسي في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن مخاطر تغير المناخ المستمرة دون هوادة، ينطوي على خطر زيادة الصراعات العنيفة في أجزاء كثيرة من العالم، وإن عواقبها الوخيمة على النساء والفتيات تكاد تتجاوز قدرة المجتمع الدولي على تقديم استجابة كافية له. وما فتئت الآثار السلبية لتغير المناخ تسفر عن تغييرات في توزيع الموارد الطبيعية ونوعيتها، مثل المياه العذبة والأراضي الصالحة للزراعة والمناطق الساحلية والموارد البحرية. وتلك التغييرات يمكن أن تزيد من حدة التنافس على الموارد المتاحة، وأن تضعف المؤسسات الحكومية وأن تقود إلى الهجرة الداخلية والدولية. كما أن الآثار السلبية تلك يمكن أن تخلق عقبات قادرة على التدخل المؤثر في قدرة الأمم على صون السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال. وهذه الآثار المترتبة على تغير المناخ كلها تخلق خطرا شديدا بزيادة احتمالات نشوب الصراع المسلح في أجزاء عديدة من العالم، بما يترتب على ذلك من

عواقب على النساء والفتيات أثناء الصراع وبعده. وإننا نرى أن تغير المناخ يعرض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لخطر شديد.

لذلك نكرر نداءنا بجعل تغير المناخ والأمن بندا على جدول أعمال مجلس الأمن. وإذا انبرت الأمم المتحدة للتصدي لتهديد تغير المناخ فإنها يمكن أن تمنع حقا الصراع فتقلل بالتالي من العنف ضد المرأة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بوروندي.

**السيد غهوتو** (بوروندي) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يشكركم على تنظيم هذه المناقشة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام على تقريره عن تنفيذ القرار (S/2010/498).

في غمار الصراعات الكثيرة التي مرت بها بوروندي أدرك شعب بوروندي أن البحث عن سلام ثابت مبشر بالخير لا يمكن أن يضطلع به الرجال وحدهم، بل يجب أن تشارك فيه النساء أيضا. وعلاوة على ذلك، من المعروف منذ زمن طويل في بلدي أن المرأة تشكل ركيزة الأسرة وبالتالي ركيزة المجتمع. وعندما يتعرض المجتمع للاهتزاز بفعل الصراع المسلح، فإن الآثار المروعة لذلك تلحق الأذى لا محالة بالنساء وبأطفالهن.

لذلك أدركت نساء بوروندي أنهن يجب أن يضطلعن بدور في البحث عن السلام. وهكذا هبت المنظمات النسائية منذ اندلاع الأزمة في بوروندي في عام ١٩٩٣ إلى العمل فنظمت، بالتعاون مع الإدارات المحلية، لقاءات بين جماعات السكان المختلفة التي كانت تفرق بينها انقسامات حادة وفقا للاتجاهات السياسية والطائفية.

وأثناء نفس الفترة وقع حدثان حاسمان على الصعيدين الإقليمي والدولي. الأول كان مفاوضات أروشا، التي أعطت نساء بوروندي مقعدا على طاولة التفاوض. والثاني كان فترة إعداد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، هنا في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك يعتقد بعض المراقبين أن عملية المفاوضات السلمية في بوروندي، التي بدأت رسميا في عام ١٩٩٨، قبل سنتين من اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ألهمت عناصر فاعلة كثيرة ساعدت بالتأكيد في تحسين نص القرار، متعظة بالدروس المستفادة في أروشا. وتبعا لذلك جاء اتفاق السلام، الموقع في آب/أغسطس ٢٠٠٠ بين المتخاصمين في صراع بوروندي، متضمنا فعلا البعد الجنساني في بعض من أحكامه وبروتوكولاته.

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عندما اعتمد مجلس الأمن رسميا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كانت بوروندي قادرة على تنفيذه، ليس فقط في ضوء التجربة التي كانت العناصر الفاعلة البوروندية قد اكتسبتها حديثا في أروشا ودعم المنظمات الدولية في مؤازرة نساء بوروندي أثناء عملية السلام، وإنما أيضا في ضوء التحديات التي كان يتعين التصدي لها، لا سيما الاتفاق على وقف لإطلاق النار مع الحركات المسلحة وتنفيذ الأبعاد الجنسانية للاتفاق.

ومنذ عام ٢٠٠٥ سعت بوروندي إلى إعطاء المرأة دورا هاما في إدارة الشؤون العامة. وإن النضال الذي لا يني لنساء بوروندي، مقرونا بعزيمة الحكومة، يسر تحقيق النتائج التي يمكن للعالم كله أن يراها اليوم متجلية في تمثيل النساء في أجهزة صنع القرار على المستويين التنفيذي والتشريعي كليهما. في الواقع، تتمتع المرأة في بوروندي بعد انتخابات هذا العام، بحضور كبير في هيئات صنع القرار. فهي تشغل ٣٢ و ٤٤ في المائة من المقاعد في الجمعية الوطنية وفي مجلس الشيوخ، على التوالي، و ٤٢ في المائة من الحقائب الوزارية في الحكومة، بما فيها وزارات المالية والزراعة وتربية

الماشية، والتجارة، والسياحة والصناعة، والعدل، ولا أذكر هنا سوى القليل من المناصب التي اعتاد الرجال على شغلها من قبل لوقت طويل.

وفي الفرع القضائي، يوجد مستوى جيد من تمثيل المرأة في المناصب العليا. وفي الحقيقة، تضطلع ثلاث نساء برئاسة المحاكم العليا التالية: المحكمة العليا، والمحكمة الدستورية، والمحكمة الإدارية. وفي مجتمع يتسم بهيمنة الرجل في المناصب العليا للدولة، تُظهر تلك المناصب تغييرا مهما فيما يتعلق بنوع الجنس.

وحين ننتقل إلى حفظ السلام، من المهم أن نشدد على أنه، في هذا الوقت، يتم اجتماعيا قبول فكرة التحاق المرأة بالشرطة والجيش، حتى وإن لم يصل عددها إلى عدد النساء في المؤسسات الأخرى. وفي سياستنا فيما يتعلق بنزع السلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، تم إدماج المرأة في هذه السياسة واستفادت منها على قدم المساواة مع الرجل. وتؤخذ الاحتياجات الخاصة للمرأة في الاعتبار، سواء كانت عن طريق المساعدات التي قدمت في الماضي إلى المقاتلين السابقين من الذكور أو عن طريق إدماج المرأة في قوات الدفاع الوطني.

ويتمثل السؤال الهام الذي لا يزال مطروحا في بوروندي في القانون العرفي وحصول المرأة على الممتلكات والإرث. وقد أصبحت هذه المسألة شاغلا اجتماعيا يجب أن تتناوله حكومة بوروندي من أجل تأييد المناقشة البرلمانية المعقودة في عام ٢٠٠٤، التي نتج عنها مشروع قانون مقترح بشأن الخلافة والزواج والحقوق. ومع وجود تمثيل كبير للمرأة في البرلمان وفي الحكومة وبتصميم جميع الأطراف الفاعلة في بوروندي على مكافحة التفاوت الاجتماعي، من المأمول أن يتم إصدار القانون الجديد بعد إجراء المشاورات فيما بين جميع الأطراف الفاعلة.

ومن أجل التحقيق الكامل لأهداف قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قامت المرأة في المجتمع المدني، بقيادة وزارة التضامن الاجتماعي وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية بشراكة مع وكالات الأمم المتحدة، بوضع خطة عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تشتمل على ثمانية أركان تحدد الخطوات المتخذة من أجل أن يصبح هذا القرار قرارا فعالا.

إن المواضيع التي جرى ترويجها عن طريق هذه الأركان هي أساسا المشاركة، ومنع نشوب الصراعات، وحماية النساء والأطفال من العنف المرتكب ضدهم، وإنعاش المجتمع المحلي. وفيما يتعلق بهذا الموضوع، تم بالفعل تنفيذ مشاريع عن طريق برنامج بناء السلام في الجزء الغربي من بلدي، ولكن بالنظر إلى الاحتياجات الهائلة في مرحلة التعمير بعد انتهاء النزاع، من الضروري تشجيع وإقامة المشاريع القائمة على أساس نوع الجنس في جميع أنحاء البلد.

ومن أجل ضمان أن تصبح مشاركة المرأة أكثر فعالية وتزداد، هناك أيضا المسائل المتعلقة بتعزيز قدراتها وإنشاء صندوق لضمان استمرار مشاركتها في مختلف الأنشطة، من أجل أن تتولى المرأة بنفسها زمام أمورها.

وفي هذا الصدد، وأثناء اليوم العالمي المفتوح بشأن المرأة والسلام في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قدمت نساء بوروندي بكل تصميم توصية إلى الممثل التنفيذي للأمين العام لبوروندي بإنشاء صندوق للتمويل المشترك الذي قد ييسر تحقيق الإنعاش الاقتصادي للمرأة في سياق التعمير بعد انتهاء النزاع.

وفي ذلك الخصوص، نرحب بإنشاء الكيان الجديد، جهاز الأمم المتحدة للمرأة، وبالنظر إلى المهمة الكبيرة التي تواجه مديرته، وكيلة الأمين العام، السيدة باتشيليت، نأمل أن تتلقى الدعم المتواصل من الدول الأعضاء، من أجل أن

يستطيع الجهاز الجديد أن يستجيب لتوقعات المرأة، التي لا تطلب إلا الحصول على الموارد. وبمجرد أن يحدث ذلك، سيصبح تمكين المرأة حقيقة واقعة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

**السيد كاباكتولان** (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن التهاني الحارة للسيدة ميشيل باتشيليت بمناسبة تعيينها وكيلة للأمين العام ومديرة لكيان الأمم المتحدة للمرأة. وإننا على ثقة بأنه، تحت قيادتها، سيتمكن كيان الأمم المتحدة للمرأة المنشأ حديثا من أداء ولايته بسرعة وبفعالية.

وفي حين نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نجد أنه لزاما علينا أن نقيّم التقدم المحرز منذ اعتماده قبل عقد مضى، وأن نحدد الإجراءات العملية لتعزيز إدماج المناظير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار السلام والأمن.

تولي الفلبين أهمية كبيرة لإدماج المناظير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مسائل السلام والأمن. ويتبين هذا عن طريق أنه بعد مرور خمس سنوات على اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وضعت الفلبين بالفعل الخطة الفلبينية للتنمية المستجيبة لاحتياجات الجنسين للفترة ١٩٩٥-٢٠٢٥، وهي خطة تمتد لفترة ٣٠ سنة وتعترف بالدور الهام للمرأة في جهود ومبادرات بناء السلام.

كما يسرنا أن نشير إلى ملاحظات الأمين العام الواردة في تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498) بأن وضع خطط العمل الوطنية لتوجيه عملية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تمثل مساهمة هامة بشكل خاص من جانب الدول الأعضاء، وأنه تم بالفعل اعتماد ما مجموعه ١٩ خطة من هذه الخطط، بعضها في البلدان الخارجة من التراعات.

يشكل تنفيذ خطط العمل الوطنية استراتيجية رئيسية للوفاء بالالتزامات في مجال المرأة والسلام والأمن، ونأمل أن نرى اعتماد المزيد من الخطط الوطنية من جانب الدول الأعضاء الأخرى من أجل ضمان الرصد والتقييم المنهجيين للأنشطة فيما يتعلق بأهداف السياسة العامة.

ويسرني أن أذكر أنه في هذا العام، في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، أصبحت الفلبين أول بلد آسيوي يعتمد خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، تنفيذا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وتتوخى خطتنا تعزيز وتقوية دور المرأة في عمليات بناء السلام.

ولخطتنا أربعة أهداف رئيسية: أولا، ضمان حماية المرأة ومنع العنف المرتكب ضدها فيما يتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بها في التراعات المسلحة وفي حالات ما بعد انتهاء التراعات؛ وثانيا، تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفعالة والمهمة في مجالات بناء السلام وحفظ السلام ومنع نشوب التراعات، وحل التراعات، والتعمير بعد انتهاء التراع؛ وثالثا، ترويج وتعميم المنظور الجنساني في جميع جوانب منع التراعات وحلها وبناء السلام؛ ورابعا، نظام للرصد والإبلاغ وإضفاء الطابع المؤسسي عليه من أجل القيام بأعمال الرصد والتقييم والإبلاغ لتعزيز المساءلة للتنفيذ الناجح لخطة العمل الوطنية الفلبينية وتحقيق أهدافها.

وتعمل خطة العمل الوطنية الآن بوصفها مرجعا لتقييم التزام الحكومة الفلبينية بتنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) والقرارات الأخرى بشأن المرأة والسلام والأمن.

لقد اتخذ بلدي خطوات مهمة لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، ونحن مصممون على اتباع

السياسات والبرامج التي قد تساعد على ضمان التنفيذ التام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الساحة الدولية.

في الواقع، تخدم الآن ٦٨ امرأة فلبينية بكل تفان وفعالية في ١٩ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تشارك فيها الفلبين بنشاط وفي بعثات الأمم المتحدة في هايتي، ودارفور، ومرتفعات الجولان، وليبريا، والسودان، وتيمور – ليشتي.

وعلى الرغم من جوانب التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال هناك تحديات وعقبات. ونحيط علماً بالاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام في تقريره ومفاده أن العقبة الرئيسية أمام تنفيذ القرار تتمثل في عدم وجود نهج واحد متماسك ومنسّق يستهدي بإطار واضح، وله أهداف ومرامٍ ملموسة ومحددة، تدعمه مجموعة من المؤشرات المفيدة لمتابعة التقدم المحرز.

ونحن نوافق على أنه ثمة حاجة إلى إطار شامل لوضع الأولويات الاستراتيجية وتحقيق الانصهار على نطاق المنظومة. وندعم تأييد المؤشرات الواردة في مرفق تقرير الأمين العام بوصفها مبادئ توجيهية للرصد الشامل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيدين العالمي والوطني. وندرك أنه ستظل هناك فجوات وأوجه تفاوت في ذلك التنفيذ، لكننا نظل متفائلين إزاء أن هذه النواقص سيجري التصدي لها بغية تسريع التقدم في تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء كعاملات ناشطات في مجال السلام والأمن.

أخيراً، أود أن أعرب عن دعم بلدي لاستمرار مجلس الأمن في قيادته لجميع المسائل الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من القرارات ذات الصلة، بغية كفالة أن تُدرَج تلك المسائل على نحو كامل وثابت في جدول أعمال المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

**السيد غراولز** (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بلجيكا البيان الذي سيُدلَى به لاحقاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن مشاركة النساء في عمليات السلام تزيد من احتمال تلبية احتياجات المرأة، وتعزيز مركزها في المجتمع وتحسين رفاهها. ومن المقلق في ذلك الصدد أنه بعد ١٠ سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا نزال نستبعد نصف سكان العالم عندما نبحث التنمية المستدامة ونحاول أن نبني الديمقراطية.

وإذا أريد للمُثل التي التزمنا بها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن تتحقق، فمن الواضح أننا نحتاج إلى زيادة المساءلة ورصد التزاماتنا. لذلك، نناشد مجلس الأمن أن يوافق على المؤشرات التي وضعها الأمين العام، وينشئ آلية للمساءلة والإبلاغ بغية رصد تنفيذ القرار على أساس تلك المؤشرات.

وترحب بلجيكا أيضاً بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وبتعيين وكيلة الأمين العام، ميشيل باتشيليت، أول رئيسة له.

وفي مكافحة الإفلات من العقاب، تطلب بلجيكا أيضاً إلى أعضاء مجلس الأمن أن يستعملوا ويفرضوا بفعالية تدابير هادفة وتدريجية ضد جميع أطراف الصراعات التي تنتهك حقوق المرأة، بمن فيها مرتكبو العنف الجنسي، والقادة الذين يأذنون باستعمال العنف الجنسي أو يتغاضون عنه. ونعتقد أن المجلس ينبغي أن يشمل العنف الجنسي في قراراته التي ينشيء فيها لجان الجزاءات، وينبغي لتلك القرارات أن

تتضمن العنف الجنسي كمعيار لتعيين قادة سياسيين وعسكريين لتنفيذ التدابير الهادفة.

وتولي بلجيكا أهمية كبرى للتنفيذ الكامل والشامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فضلاً عن قرارات المتابعة ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

واستباقاً لهذه المناقشة، وبغية زيادة التوعية والتوصل إلى التزامات حقيقية وملموسة بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نظمت بلجيكا إلى جانب الاتحاد الأوروبي ثلاثة أحداث على ثلاثة مستويات. فقد نظّمنا مؤتمراً رفيع المستوى في بروكسل عن مشاركة المرأة، وحلقة دراسية للخبراء في جنيف عن الحماية، وأقمنا غداء على المستوى الوزاري هنا في نيويورك الشهر الماضي.

وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، دعمت بلجيكا أنشطة متعلقة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وحقوق المرأة في ١٤ بلداً، ليس سياسياً فحسب، عن طريق إثارة المسألة في حوارات ذات صلة وبتيسير اجتماعات مع الجماعات النسائية، وإنما مالياً أيضاً. وفي العامين الماضيين، أُنفق ما يزيد على ٣٠ مليون يورو على مشاريع متصلة بنوع الجنس في الدول الهشة.

وقبل عامين، اعتمدت بلجيكا أيضاً خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولا شك في أن الخطة تساهم في زيادة الملكية على مختلف صعد الإدارة العامة والمجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، وضعت وزارة الدفاع في بلدنا مهام واضحة لموظفيها، واعتمدت خطوطاً محددة في الميزانية للقيام بجميع الأنشطة المتعلقة بتنفيذ خطة العمل الوطنية التي تقع ضمن مسؤولياتها.

ونحن نلتزم اليوم بمراجعة خطة عملنا الوطنية بحلول العام ٢٠١٢، بالتعاون الكامل مع المجتمع المدني ومع مراعاة مؤشرات الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن المؤشرات التي نأمل أن يعتمدها المجلس اليوم. ونعلن أيضاً أننا على استعداد للنظر في المساعدة على وضع خطة كهذه لأي بلد يرحب بمساعدتنا له.

أخيراً، اسمحوا لي أن أضيف بصفتي رئيساً لتشكيلة قطرية مخصصة تابعة للجنة بناء السلام، أن تلك اللجنة هي إطار مناسب جداً يشمل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ضمن أنشطته.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

**السيدة بلوم** (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على تسلمكم رئاسة مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. إن كولومبيا تقدّر عقد هذه المناقشة المفتوحة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ بصورة خاصة وكيلة الأمين العام، ميشيل باتشيليت، على تعيينها أول مديرة تنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. وإنني ممتنة لوجودها هنا اليوم ولبيانها الشامل.

إن الأمين العام في تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498)، ينوّه بأنه أُحرز تقدم كبير في عدة مجالات. ومع ذلك، فهو يحذّر أيضاً أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير بغية تحقيق رؤية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويشير التقرير بشكل خاص إلى الحاجة إلى مضاعفة الجهود من أجل كفالة أن تؤدي المرأة دورها الصحيح في منع الصراعات وحلها، وفي عمليات إعادة الإعمار. والمطلوب بذل جهود مماثلة لحماية المرأة من سوء المعاملة خلال الصراع، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس.

وبغية الوفاء بمختلف الالتزامات الدولية الراهنة والمتعلقة بتعزيز وحماية حقوق المرأة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن عن المرأة والسلام والأمن، يتوفر لكولومبيا إطار دستوري وقانوني ومؤسسي كبير، وتتوفر لديها استراتيجيات قائمة على نوع الجنس، تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ومن ضمن التطورات الأخيرة، أود أن أذكر أنه اعترافاً منا بالاحتياجات الخاصة للنساء وبغرض كفالة حياة خالية من العنف، اعتمدنا في كانون الأول/ديسمبر القانون رقم ١٢٥٧ لعام ٢٠٠٨. فذلك القانون يضع معايير التوعية بأشكال العنف والتمييز ضد المرأة، ومنعها، والمعاقبة عليها. وهو يوسع مفهوم العنف ضد المرأة ليشمل أي عمل أو إهمال يسبب الموت أو الإصابة بجروح، أو الإصابة بأضرار جسدية أو جنسية أو نفسانية أو اقتصادية أو إرثية بسبب نوع الجنس، فضلاً عن التهديد بهذه الأعمال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء علناً أو سرّاً.

وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب المرسوم رقم ١٦٤ الصادر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أنشأت الحكومة الوطنية فريقا مشتركا بين الوكالات لاستئصال شأفة العنف ضد المرأة، وهي هيئة سوف تيسر الرعاية الشاملة والهادفة التي يمكن للنساء من ضحايا العنف الوصول إليها، وهي رعاية ذات جودة وسوف تعمل كمنتدى لتنسيق وتنظيم مختلف الكيانات المشتركة في تلك المهمة.

وعلاوة على ذلك، يقوم المكتب الاستشاري الرئاسي المعني بالمساواة بين الجنسين، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الهجرة الدولية بالعمل بصورة مشتركة لإدارة برنامج لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، ويسعى البرنامج إلى المساعدة على الوقاية من العنف القائم على أساس نوع الجنس والتصدي له واستئصال شأفته، ذلك العنف الذي يؤثر على المرأة الكولومبية بصورة عامة وخاصة. ويشدد البرنامج على أكثر الحالات تكرارا وشدة على الصعيد الوطني، ويولي اهتماما خاصا للمشردين والسكان الأصليين والنساء الكولومبيات من أصل أفريقي.

أما في بناء السلام، فتعمل أجهزة الدولة معا في جهد مشترك لضمان حماية النساء من المخاطر التي تؤثر عليهن في المناطق التي توجد فيها مجموعات مسلحة غير شرعية. وعلاوة على ذلك، تعمل على تعزيز ضمان شمول المنظور الجنساني والمشاركة الكاملة للمرأة في الوقاية من العنف. وفي ذلك الصدد، يجري بدعم من الاتحاد الأوروبي وبمشاركة المواطنين، تعزيز برنامج مختبرات السلام في المناطق المتأثرة بالعنف. وتلك المبادرة تستكشف سبل الحوار والتعايش، والآليات السلمية للمقاومة وحماية السكان المدنيين. وتكون النساء فيها منتفعة و/أو تقوم بدور الممثل للمشاريع التي تعزز السلم في تلك المناطق.

وعلاوة على ذلك، تجري صياغة المبادئ التوجيهية للسكان المشردين بالاقتران بنهج جنساني هادف. وترمي هذه المبادئ إلى تقديم الرعاية الفعالة التي تستجيب للاحتياجات المحددة وللأثر الذي يرتبه التشريد على النساء. ترتكز المبادئ التوجيهية على ثلاثة جوانب توجيهية وهي: المشاركة، والتركيز على القانون، ونهج المنظور الجنساني.

إن السياسة الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسرحين من المجموعات المسلحة غير الشرعية تسعى إلى شمول نهج المنظور الجنساني بصورة تامة في الإجراءات المؤسسية. وبالمثل، يوجد برنامج للوقاية من العنف المحلي في الأسر التي تضم أشخاصا أعيد إدماجهم.

على الرغم من أنه يوجد في كولومبيا إطار تشريعي جيد وسياسات عامة تجمع بين المنظور الجنساني والمتغيرات،

توجد تحديات مستمرة مثل الدمج الكامل، واستعراض المؤشرات على أساس المعايير الدولية، واعتماد تدابير محددة ضد العنف القائم على نوع الجنس.

إن الهيئات المسؤولة عن تنفيذ سياسات المنظمة والولايات المتعلقة بالمرأة والسلم والأمن داخل منظومة الأمم المتحدة، تعمل من جانبها على تعزيز التنسيق والتعاون وتحاشي الازدواجية في العمل. ويثق بلدي بأن الإطار الجنساني الجديد الذي اعتمدته الأمم المتحدة، وبخاصة، جهاز الأمم المتحدة الجديد للمرأة، يكفل الاتساق في أنشطة المنظمة.

إن تعزيز دور المرأة وقدرتها واحترام حقوقها من المجالات ذات الأولوية بالنسبة لحكومة كولومبيا. وبلدي بوصفه عضوا في مجموعة أصدقاء قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يؤكد من جديد التزامه بتنفيذ السياسات والخطط والبرامج التي توسع وتعزز دور المرأة في بناء السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

**السيد سيرانو** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على دعوة الاتحاد الأوروبي إلى هذه المناقشة الهامة. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا. اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

على الرغم من عشر سنوات من الجهود، فإن التقدم في حماية النساء في حالات الصراع وفي تعزيز مشاركتهن في عمليات السلام، ومنع نشوب الصراعات، وبناء السلام وإعادة الإعمار لم يرتق إلى الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي وإلى مستوى الاحتياجات في الميدان. فالعنف، وخاصة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، الذي يُرتكب ضد النساء والفتيات في الصراعات، لا يزال يدمر حياة العديد منهن، وكثيرا جدا ما يتمتع مرتكبوه بالإفلات من العقاب، كما تذكرنا الأحداث التي وقعت في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بقوة بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له. ونحث الأطراف على مضاعفة جهودها للتوصل إلى هدف مشترك للتنفيذ الكامل. في عام ٢٠٠٨، اعتمد الاتحاد الأوروبي نهجا شاملا لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٣٢٠ (٢٠٠٨)، وهو نهج يتضمن تدابير إنسانية وإنمائية وأمنية وتدابير تتعلق بالسياسة الخارجية.

إن الاتحاد الأوروبي من الناحية العملية والعملياتية لديه طائفة من البرامج التي تلبي احتياجات النساء والفتيات المتأثرات بحالات الصراع المسلح وبعد انتهاء الصراع، وتشمل هذه البرامج تقديم الخدمات الطبية للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وفي أقل من سنتين، موّل الاتحاد الأوروبي مشاريع في ٦٧ بلدا لها أثر مباشر على النساء والسلم والأمن، وتجاوزت تكلفتها ٣٠٠ مليون يورو.

بدأ الاتحاد الأوروبي باستخدام نظام مؤشرات جنسانية لتتبع الدمج الجنساني في برامجه للتعاون الإنمائي، وقد عيّن مستشارين في الشؤون الجنسانية أو مراكز للتنسيق الجنساني في جميع بعثات السلم والأمن التي يشارك فيها الاتحاد.

يعمل الاتحاد الأوروبي بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة والمجتمع المدني لدعم مشاركة المرأة في السلم والأمن. إن وفود وبعثات الاتحاد الأوروبي إذ تستلهم نموذج الأمم المتحدة، تقوم بتنظيم أيام من الأبواب المفتوحة احتفالا بهذه

الذكرى العاشرة والاجتماع مع المجموعات النسائية المحلية. ففي الأسبوع الماضي نظم الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي حلقة دراسية في أديس أبابا، حضرها ممثلون عن المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي لمناقشة هذه المسائل مع الممثلين الأفارقة وتقديم توصيات من أجل العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

إن الاتحاد الأوروبي يعمل حاليا على إنشاء دائرة للعمل الأوروبي الخارجي. ويوجد التزام قاطع بتعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له في جهودنا الدبلوماسية والدفاعية والإنمائية ، والسعي من أجل إقامة توازن جنساني.

فيما يتعلق بالالتزامات المتجددة والقابلة للقياس، نتطلع أولا إلى تطوير عناصر تدريبية في مجال إدارة الأزمات من مستوى معين في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، لكي يستخدمها موظفو الاتحاد الأوروبي وبعثات وعمليات السلم والأمن بهدف زيادة القدرة الجنسانية والمشاركة المدنية والعسكرية للإناث في بعثات السلام.

ثانيا، بحلول عام ٢٠١٣، سوف يضع الاتحاد الأوروبي استراتيجيات لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في أنشطة التعاون الإنمائي التي يضطلع بها في ٦٠ في المائة على الأقل من البلدان الضعيفة أو التي تمر في صراع أو الخارجة من صراع.

ثالثا، لزيادة دعم مشاركة المرأة في السلم والأمن، سوف ننفذ في عام ٢٠١١ مشاريع محددة لبناء القدرات لدعم المجتمع المدني والشبكات النسائية في البلدان المتأثرة بالأزمات.

رابعا، إننا في الاتحاد الأوروبي ملتزمون بالإبلاغ بصورة منتظمة عن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلم والأمن، باستخدام الـ ١٧ مؤشرا التي لدى الاتحاد الأوروبي والتي اعتمدت في تموز/يوليه ٢٠١٠. وهذه المؤشرات تسعى إلى قياس التقدم المحرز وتقييم الفجوات في تنفيذ النهج الأوروبي الشامل. والعمل جار حاليا على إتمام التقرير الأول. إنه التزام شديد نحو تعزيز المساءلة. لذلك فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بزيادة المساءلة لديه.

لقد شجع قرار مجلس الأمن الاتحاد الأوروبي على المضي قدما في مجموعة المؤشرات التي وضعها الأمين العام لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في حالات الصراع المسلح وبعد انتهاء الصراع. ويدعو الاتحاد الأوروبي الآن إلى تفعيل سريع للمؤشرات. وجهاز الأمم المتحدة للمرأة الذي أُنشئ حديثا سوف يقوم بدور هام. ونؤيده تأييدا كاملا. ويؤيد الاتحاد الأوروبي توصيات الأمين العام الأخرى.

يأمل الاتحاد الأوروبي في التقرير السنوي المقبل الذي سيقدمه الأمين العام للمجلس، أن يرى مقترحات بشأن إطار عمل شامل، يضم مجموعة من الأهداف المتفق عليها والغايات والمؤشرات، لتوجيه عملية تنفيذ القرار في العقد المقبل، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح في إطار منظومة الأمم المتحدة.

إن الاتحاد الأوروبي يرى أنه ينبغي إنشاء فريق عامل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتقديم توصيات إلى المجلس عن كيفية معالجة الفجوات والتصدي للتحديات والإسراع في التقدم في تنفيذ القرار.

ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى مجلس الأمن مضاعفة جهوده في مكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي اتخاذ تدابير محددة الأهداف ومتدرجة ضد جميع أطراف الصراعات المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة. وينبغي مساءلة مرتكبي العنف الجنسي، بمن فيهم القادة الذين يأمرون باستخدام العنف الجنسي أو يتغاضون عن استخدامه.

وينبغي للمجلس إدراج العنف الجنسي بوصفه عنصرا ذا أولوية في القرارات التي تمنح ولايات للجان الجزاءات التابعة له وينبغي أن تتضمن هذه الولايات العنف الجنسي صراحة باعتباره معيارا لتحديد القادة السياسيين والعسكريين الذين ستتخذ ضدهم التدابير المحددة الأهداف. كما يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية سيادة القانون بصفة عامة وتعزيز النظم القضائية على الصعيدين الوطني والدولي لإعطاء دفعة للتمكين القانوني للمرأة.

وختاما، فإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه يمكن زيادة الملكية والوعي زيادة كبيرة بوضع خطط عمل وطنية أو غير ذلك من الصكوك الاستراتيجية. ولدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حاليا ١٠ خطط عمل وطنية وهناك خطتان أخريان في مرحلة الإعداد.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

**السيد أنطونيو** (تكلم بالفرنسية): بالنظر إلى الوقت المخصص لنا، سأحاول تناول جوهر بياني الذي سُلم إلى الأمانة العامة. إنني أمثل منظمة تضم ربع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولذلك فإن لدينا الكثير الذي نريد قوله.

وأود أن أعتذر بالنيابة عن المفوض رمضان العمامرة الذي لم يتمكن من البقاء في نيويورك للمشاركة في مناقشة اليوم. كما أود أن أشيد بالرئاسة الأوغندية لإثارة قضايا ذات أهمية كبيرة لأفريقيا.

وأشيد بدور الأمين العام الذي صمم على مخاطبتنا في هذا الصباح على الرغم من وجوده بعيدا. وأشيد إشادة خاصة بالتزام الأمم المتحدة تجاه أفريقيا. وقد دشنا عقد المرأة الأفريقية في نيروبي، كينيا، في هذا الشهر. وكانت الأمم المتحدة ممثلة بنائبة الأمين العام آشا – روز ميغيرو، وهي شقيقة أفريقية أخرى تخدم المنظمة. ونشيد أيضا بقيادة السيدة باتشيليت. ولقد بدأت ولايتها ولاية جيدة بهذه الجلسة المليئة بالحيوية والنشاط، والتي تخللها التصفيق بشكل استثنائي. ونؤكد لها تعاون الاتحاد الأفريقي معها.

وأجدني مضطرا للبدء بالتشديد على الأهمية الكبيرة التي توليها أفريقيا للموضوع قيد البحث. فأفريقيا تستضيف ٧٠ في المائة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبالتالي، فإن مسألة اليوم تهم شعوبها بشكل مباشر. وأود أن أشكر جميع نساء العالم على التضامن الذي أظهرنه، في المقام الأول مع نساء جمهورية الكونغو الديمقراطية، عندما نظمن مسيرة هذا الشهر في بوكافو. ولقد أظهرن بقيامهن بذلك تضامنهن مع جميع نساء أفريقيا ومع شعوبها بالتبعية.

وأود تقديم بعض المعلومات الأساسية. إن عمر الاتحاد الأفريقي من عمر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تقريبا. وأنا على ثقة بأنه سيكون مفهوما أن هذه المصادفة أو الفرصة التاريخية كان لها تأثير على هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي ذاته، والتي تضم خمس مفوضات وخمسة مفوضين. وهذه قاعدة مقدسة للاتحاد الأفريقي. والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يتضمن عناصر تتعلق بالقضايا الجنسانية من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما يتضمنه أيضا إعلان الاتحاد الرسمي للمساواة بين الجنسين. ومن الواضح أن لهذه المسألة أهمية كبيرة للقارة الأفريقية وتتجلى في صكوكها القانونية.

(تكلم بالإنكليزية)

بخصوص الموضوع المحدد لمناقشة اليوم، فإن الاتحاد الأفريقي يواصل تطوير سياسته المحددة وقدرته المؤسسية في هذا المجال. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، وإثر قرار للمجلس التنفيذي، جرى تعزيز لجنة المرأة الأفريقية المعنية بالسلام

والتنمية لتصبح هيئة استشارية لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا السلام والأمن والتمكين ولتقوم بدور الدعوة إلى المساواة بين الجنسين بصفة عامة.

وتشدد سياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمسائل الجنسانية، التي جرى تدشينها قبل عامين، على ضرورة تعزيز الممارسات الجيدة المتمثلة في الاحترام والمساواة والكرامة الإنسانية بين الرجل والمرأة في أماكن العمل وفي المجتمع ككل، وإنفاذ سياسة عدم التسامح المطلق مع العنف الجنساني والتحرش الجنسي والاعتداء والاغتصاب والخدمات الجنسية والتنميط الجنساني، والتحيز الجنساني واللغة والأفعال المسيئة في أماكن العمل وفي المجتمع وفي حالات الصراع. وتشدد على ضرورة ضمان إنزال الجزاء والعقاب الشديدين بمرتكبي هذه الأفعال. كما تدعو إلى استخدام مبادئ باريس التي تتضمن قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة أساسا للأنشطة البرنامجية في أفريقيا، والتي ينبغي أن تشمل تدابير لمنع استخدام الاعتداء الجنسي والتمييز السائد ضد النساء والفتيات أسلحة في الصراعات المسلحة ولتعزيز مركزهن المتساوي في المجتمع.

وتدعو سياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمسائل الجنسانية أيضا إلى تعبئة القيادات النسائية للمشاركة في جهود الوساطة من أجل السلام والعمليات ذات الصلة في عمليات ما بعد انتهاء الصراع. كما تدعو إلى أن يتعاون الاتحاد الأفريقي مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن تنفيذ تدابير لتتبع الانتهاكات بحق النساء والفتيات أثناء الصراعات ولإيجاد حلول دائمة للاعتداءات.

والاتحاد الأفريقي ملتزم أيضا بالعمل على التصدي للعنف المرتكب ضد المرأة عبر الاتجار بالبشر والمخدرات، والتأكيد على المنظورات الجنسانية المتصلة بعمالة الأطفال والدعارة والاعتداء. وفضلا عن ذلك، فقد أعد الاتحاد الأفريقي كتيبا للتدريب الجنساني لتوزيعه على حفظة السلام في الاتحاد لكي يكون موردا للقوة الاحتياطية الأفريقية وغيرها من العمليات المختلطة ولمؤسسات التدريب في البلدان المساهمة بقوات.

ومن بين التدابير الهامة الأخرى التي اتخذها الاتحاد الأفريقي اعتماد بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا وسياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بشؤون الجنسين وتدشين صندوق تنمية المرأة الأفريقية. كما اتخذ الاتحاد تدابير في سياق المجموعات الاقتصادية الإقليمية بهدف إعطاء المزيد من الزخم لجهود المساواة بين الجنسين بشكل عام في أفريقيا. وكما هو معروف، فقد أعلن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقدا للمرأة الأفريقية، وهو الذي جرى تدشينه للتو، كما ذكرت في وقت سابق، في تشرين الأول/أكتوبر في نيروبي. كما اتخذنا تدابير أخرى في إطار حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة. وبالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة في أديس أبابا، أطلق الاتحاد الأفريقي حملة ''فلنتحد'' الأفريقية في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

وخلال سنة السلام والأمن في أفريقيا التي أعلنها الاتحاد الأفريقي، ٢٠١٠، عملت مديرية الشؤون الجنسانية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بشكل وثيق أيضا مع إدارة السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد من أجل كفالة معالجة القضايا الجنسانية معالجة جيدة في هذا الإطار.

وأعتقد أنه يتعين عليّ أن أختتم بياني عند هذا الحد. وهناك مقترحات كثيرة يناقشها النص المكتوب الذي سلمته للأمانة العامة. ولكنني أود أن أشكر جميع النساء اللاتي يقمن

بأدوار قيادية في حل الصراعات في أفريقيا، بدءا بموزامبيق ومرروا بأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وانتهاء بالصراعات الدائرة في الصومال وفي السودان.

وفي الختام، أود أن أعلن تأييدي لمن دعوا إلى اعتماد المؤشرات للمساعدة في رصد التنفيذ، ومعالجة مسألة تجزؤ التقدم العالمي المحرز في التنفيذ، وتوفير أساس لرصد نجاح خطط العمل الوطنية في التنفيذ.

(تكلم بالفرنسية)

كان ذلك ملخصاً لما كنا نود قوله هذا المساء. وأود مرة أخرى أن أشكر وفد أوغندا على ارتقائه بمشاركة أفريقيا في مجلس الأمن إلى هذا المستوى الرفيع.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوفد بوركينا فاسو.

**السيد كافاندو** (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): إنها لسعادة حقيقية أن نشهد أوغندا تتولى رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر هذا، وأهنئ الوفد على الطريقة الممتازة التي اضطلع بها بتلك المسؤولية. إن مساهمة أوغندا في عمل مجلس الأمن تجد تقديراً كبيرا، ومع قرب انتهاء الرئاسة الأوغندية أود أن أعرب عن شعورنا الكبير بالارتياح.

قبل الدخول في الموضوع قيد النظر، أود أن أقول إننا قد أحطنا علماً بالبيان الذي أدلى به للتو ممثل الاتحاد الأفريقي.

إن اختيار موضوع هذه المناقشة بالغ الأهمية لعصرنا. علاوة على ذلك، إذا كان ثمة بلدٍ مؤهلٍ لدعوتنا إلى هذه المناقشة، فإنه أوغندا، التي شهدت الحقائق الرهيبة لهذا الموضوع بشكل ملموس على الأرض من خلال عمليات النهب التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة، وبسبب انتمائها إلى منطقة تشهد يومياً تجلي مأساة النساء خلال فترات الصراع.

ولست بحاجة إلى تذكير أي أحد هنا بالآمال التي عززها اتخاذ مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، واتخاذه فيما بعد القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، التي قدمت دليلاً واضحاً على الاهتمام الخاص الذي يوليه مجلس الأمن للأعداد الكبيرة من النساء والفتيات اللائي يعشن ظروفاً تهدد حياتهن في مناطق الصراعات المسلحة ويدفعن يومياً ثمناً باهظاً. بعد مرور عشر سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ما هو تقييمنا له؟

أولاً وقبل كل شيء، يحق لنا أن نرحب بالإنجازات، لا سيما على المستوى المؤسسي، مثل تعيين السيدة مارغو فالستروم ممثلة خاصة للأمين العام معنية بالعنف الجنسي في التراع. ومن المكاسب الأخرى تحديد الأمين العام ٢٦ مؤشراً لرصد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنشيط تنفيذه (تقريرا الأمين العام S/2010/173 و S/2010/498). وينبغي أن نشير أيضاً إلى اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، الذي يسمح بالنظر الخاص في حالة الفتيات، من خلال توسيع آلية الرصد والإبلاغ لتشمل العنف الجنسي ضد الأطفال وقتل الأطفال وتشويههم. ونشير كذلك إلى المبادرات التي اتخذتها الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني على وجه الخصوص في مجال منع العنف الجنسي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتدريب الوسطاء، وتعزيز القدرات للنساء وغيرهن.

لكن للأسف، لم يكفل ذلك التقدم المحرز وكل تلك الجهود ونظر مجلس الأمن المنتظم في قضية النساء والسلام والأمن، حماية النساء والفتيات خلال الصراعات، كما لم تكفل لهن المشاركة الكاملة والمساهمة في كل مراحل

عمليات السلام، ناهيك عن حقيقة أن مسألة حالات عدم المساواة وأوجه التفاوت بين الرجال والنساء لا تزال تمثل تحدياً.

وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، فإن الحالة أشد فظاعة بسبب نطاقها المنقطع النظير والمعاناة المسكوت عنها لضحاياها. فحتى بعض مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً أصبحت مناطق غير آمنة بالنسبة للنساء والفتيات، بدلاً من أن تكون جزراً للسلام. ونلاحظ، ضمن عوائق أخرى، ضعف درجة وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والآليات القانونية وضعف مشاركة النساء في عمليات مفاوضات السلام. وإزاء مثل هذا السجل، ماذا ستكون استجابتنا وما هي الإجراءات التي ينبغي أن نتخذها؟

بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نعتقد أن من المهم أن نعزز التزامنا بالتنفيذ الكامل لأهدافه النبيلة بوسائل متعددة. ويشمل ذلك جعل حماية النساء والفتيات أولوية قصوى على المستويات التشريعية والقضائية والتنظيمية والتشغيلية؛ وتعزيز مشاركة المرأة في تسوية النزاعات والوساطة فيها، بما في ذلك خلال عمليات اتخاذ القرار؛ وزيادة الوعي بين مختلف الأطراف حتى تدرك أنّ عليها القيام بواجباتها وتحمل مسؤولياتها بشكل كامل. ومن الخطوات الأخرى المهمة إدماج المرأة اقتصادياً، بما في ذلك المقاتلات السابقات، ومراعاة القضايا الجنسانية في قطاع الأمن والإصلاح القضائي؛ ونشر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بصورة واسعة لمكافحة الجهل الواسع بمحتواه؛ والحوار مع الأطراف من غير الدول بالتعاون مع الدول بهدف توعية هذه الأطراف وإبلاغها بمضمون النصوص الأساسية وبمسؤولياتها؛ ودعوة الدول إلى اعتماد خطط عمل تشمل أهدافاً وجداول زمنية واضحة، بمشاركة جماعات النساء في تصور تلك السياسات وصياغتها وتنفيذها.

ويظل التنسيق أحد التحديات التي تواجه التنفيذ المثالي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبسبب الطابع المتعدد القطاعات لهذه القضية، ينبغي لكل كيان أو وكالة تابعة للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها، في إطار مسعى مشترك ومتسق يقوم على الاستفادة من نقاط القوة الفردية. ومن وجهة النظر هذه، نأمل أن يساعد تعيين وكيلة الأمين العام لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، ميشيل باتشيليت – التي نتقدم إليها بالتهنئة – في تلبية الحاجة إلى العقلانية والاتساق والتنسيق.

وفي الختام، أود أن أذكّر بأن بلدي، بوركينا فاسو، أقر في ٢٠٠٩ سياسة جنسانية وطنية جرى إعدادها بطريقة تشاركية وشاملة. ومن أجل تنفيذها، صيغت خطة عمل ثلاثية – ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ – وتم إقرارها. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، يمثل اعتماد قانون يحدد للنساء حصة ٣٠ في المائة في الانتخابات التشريعية والبلدية خطوة مهمة إلى الأمام. وسيسهم تنفيذه بالتأكيد في تمثيل أفضل للمرأة سياسياً.

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أطلقت بوركينا فاسو برنامجاً لمكافحة العنف ضد المرأة. وفي هذا العام احتفلت باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة تحت شعار واضح هو: ”تداعيات العنف ضد المرأة على الضحايا والأسر والمجتمعات“. ويمثل منتدى المرأة لدينا، الذي شكل في ٢٠٠٨، محفلا رفيع المستوى يركز حصرياً على الشواغل الخاصة بالمرأة ويرأسه رئيس الدولة شخصياً. وقد عُقد آخر منتدى الشهر الماضي، وكان فرصة لتقوم الحكومة بإطلاق عقد المرأة الأفريقية: ٢٠١٠-٢٠٢٠.

لن تجد قضية المرأة والسلام والأمن حلاً نهائياً بدون تمكين النساء تمكيناً كاملاً ومشاركتهن الكاملة في حياة مجتمعاتهن وبلدانهن. ولهذا السبب ترحب بوركينا فاسو مرة أخرى بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة في هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونأمل أن يحظى الجهاز بكل الدعم الضروري لنجاح ولايته. وستقدم بوركينا فاسو دعمها للجهاز، كما هو شأنها مع كل الأجهزة المسؤولة عن حماية المرأة.

**السيد هارديب سينغ بوري** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أسجل تقدير الهند لكم، سيدي، ومن خلالكم لوفدكم، على تنظيمكم لهذه المناقشة المفتوحة لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إنني أنتمي إلى بلد ذي حضارة يبلغ عمرها ٠٠٠ ٥ سنة، ويعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مبدأين تأسيسيين. إنني أعتز بالقدر نفسه بكوني من السيخ – أي بانتمائي لديانة رأت من المناسب في مرحلة تأسيسها، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، دمج المساواة بين الجنسين واستقلال المرأة في خصائصها الأساسية.

ولن نغالي مهما قلنا في تأكيد حتمية التمكين السياسي للمرأة. وقد اتخذت الهند مبادرة تاريخية لتمكين المرأة من خلال تخصيص ثلث المقاعد للمرأة في ٠٠٠ ٣٠٠ مؤسسة من المؤسسات المحلية للحكم الذاتي. ونتيجة لذلك، يوجد اليوم، من مجموع ٣,٢ مليون ممثل منتخب في تلك الهيئات المحلية، ١,٢ مليون امرأة، وتشغل من بينهن ٠٠٠ ٨٦ امرأة مناصب الرئيسة أو نائبة الرئيس لتلك الوحدات. إننا نتخذ المزيد من الخطوات لزيادة تمثيل المرأة في تلك المؤسسات لتصل إلى نسبة ٥٠ في المائة، مما سيرفع عدد النساء المنتخبات ليصل إلى ما بين ١,٦ إلى ١,٨ مليون امرأة. إن القانون الذي سيصدر ولاية اتخاذ التدابير التي ستحقق ذلك قيد نظر برلمان الهند حاليا. وربما يفوق عدد النساء المنتخبات ديمقراطيا في الهند وحدها العدد الإجمالي لجميع النساء المنتخبات في بقية العالم. ويمثل هذا التمكين السياسي للمرأة عملا غير مسبوق في كل تاريخ العالم.

إن مناقشة مجلس الأمن المفتوحة اليوم تحيي الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويشرفني أن أشترك في هذه المناقشة. وعندما اتخذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالإجماع في عام ٢٠٠٠، كان قرارا تاريخيا يتعامل مع مسائل المرأة في مجال السلم والأمن الدوليين. وإقرارا من الأمين العام بذلك، حرص على أن يبدي ملاحظة في هذا الصدد عندما قال إن المرأة، مع أنها عانت من آثار الصراع بشكل غير متناسب، كانت أيضا العامل الأساسي في تسوية الصراع.

ويسلط القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الضوء على أثر الصراع المسلح على المرأة والحاجة إلى وضع ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان حماية المرأة ومشاركتها الكاملة في عمليات السلام. وإذ ظل القرار في صيغة تنفيذية على مدى عقد، يتعين علينا أن نضاعف جهودنا لزيادة مشاركة المرأة في جميع المراحل وعلى جميع المستويات في عمليات السلام وجهود بناء السلام. إننا لن نتمكن من تحقيق السلام الدائم والأمن في أي بلد إلا عندما نكفل تمثيل المرأة على طاولة المفاوضات أو المحادثات بشأن التعمير بعد انتهاء الصراع. وفي السياق نفسه، أود أن أضيف أن الدعامات الثلاث للسلام الدائم – أي الانتعاش الاقتصادي والوئام الاجتماعي والمشروعية السياسية – لا يمكن أن تتحقق بدون المشاركة الفعالة للمرأة.

وكان رأي الهند دائما أن المشاركة الأوسع للمرأة في مجالات منع نشوب الصراع ومفاوضات السلام وحفظ السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع تمثل شرطا مسبقا أساسيا للسلام الدائم والأمن. وأود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين الذين دعوا إلى زيادة نشر الإناث من أفراد الشرطة والقوات العسكرية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإلى توفير التدريب الكافي لجميع أفراد الشرطة والقوات العسكرية لمساعدتهم في الاضطلاع بمسؤولياتهم. وفي هذا الصدد، نشجع بشكل خاص المدافعين عن أهمية مشاركة النساء في حفظ السلام، اللواتي لديهن الميل والقدرة على القيام بذلك.

وعلى مدي العقود الستة الماضية، ساهمت الهند بما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام في كل عمليات حفظ السلام تقريبا. ولدينا أحكام الانضباط اللازمة لكفالة التعامل مع الإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة بحزم وسرعة وتصميم في إطار الأحكام القانونية القائمة. وفي عام ٢٠٠٧، تفردت الهند بأنها كانت البلد الأول الذي نشر وحدة حفظ سلام نسائية كاملة – وهي وحدة قوامها ١٠٠ عنصر – في ليبريا. إن عمليات نشر مماثلة، كالنموذج الهندي الذي كثيرا ما يشار إليه، ظلت للأسف أمرا نادرا.

وستكون الهند سعيدة بالإسهام الإيجابي في تلك العملية. والهند بوصفها من أكبر المساهمين بقوات للأمم المتحدة، ظلت واعية بمسؤوليتها ودربت قواتها على مراعاة هذه المسألة الهامة.

لقد بذلت منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والمجتمع المدني جهودا مستمرة وملحوظة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومع أن الأمين العام وعددا من المتكلمين الذين سبقوني قد أشاروا إلى النتائج المتباينة لتنفيذ القرار من جانب المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، تجدر الإشارة إلى أن زيادة قد تحققت في تعيين المرأة في المناصب الرفيعة لاتخاذ القرار، بالإضافة إلى مشاركتها في تخطيط البعثات والإبلاغ والتقييم والتخطيط لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع وفي عمليات حفظ السلام. إننا نرحب بهذه الزيادة، ولكن يجب أن نشدد على الحاجة إلى القيام بعمل يفوق ذلك إلى حد كبير.

ويتصل بذلك، بالقدر نفسه، بالدور الذي يؤديه المجتمع المدني في استيعاب أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال معالجة المسائل في مختلف مناطق الصراع. كما نود أن نشجع بشكل خاص المجتمعات المحلية على الإقدام على تولي دورها اللائق في مناطق الصراع.

إننا نعتبر أن المناقشات بشأن إنشاء فريق عامل تابع لمجلس الأمن، يكون مُكرسا لاستعراض التقدم في تنفيذ هذا القرار، وجيهة وتحظى بدعمنا. ونحن نثق بأن ذلك الجهد سيقطع شوطا كبيرا نحو تحويل الأقوال إلى أفعال ملموسة.

كما أن منظومة الأمم المتحدة قدمت مجموعة من المؤشرات بوصفها مؤشرات عالمية تبين التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد أخذت الهند علما بمجموعة المؤشرات العالمية الـ ٢٦ في المجالات الرئيسية الأربعة. إننا نعتقد أن التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة الأهداف والمعايير والمؤشرات لرصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سيكون الخطوة الأولى في الحد من تجزئة المعلومات ورصد التقدم بشأن هذه المسألة الأساسية.

إننا ندرك بالقدر نفسه أن بلورة تلك المؤشرات والمعايير والمبادئ التوجيهية، نظرا لحساسيتها، يجب أن تنطوي على عملية أوسع نطاقا من المشاورات والمناقشات الحكومية الدولية قبل اعتمادها النهائي. كما يجب إدراك الصعوبات في الحصول على البيانات الحقيقية والموثوقة

والمدعومة بالأدلة المؤيدة والقابلة للتحقق من بيئات مزقتها الصراعات.

ويسعدنا أن الدول الأعضاء تمكنت في وقت سابق من هذا العام من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء الجهاز المعني بشؤون المرأة، الذي يبدأ العمل بأداء كامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد سررنا بشكل خاص، في ذلك السياق، بحضور وكيلة الأمين العام المعينة مؤخرا معنا في وقت مبكر من هذا اليوم. ومع توطيد السلطة والمسؤولية في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل المرأة، فإنني على ثقة بأن منظومة الأمم المتحدة ستقوم أيضا بالتنسيق المتناغم مع الدول الأعضاء وبتقديم المساعدة لها، بناء على طلبها، في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إننا ندين إدانة قاطعة وحازمة ولا لبس فيها السلوك المقيت المتمثل في العنف الجنسي في الصراع المسلح، بصرف النظر عن مرتكبيه، سواء كانوا أطرافا في الصراع أو أفرادا في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في عناصرها المدنية، أو من الأطراف الفاعلة في الحقل الإنساني.

هناك حاجة إلى وضع نظم أكثر صرامة لمكافحة هذا الخطر والقضاء عليه. ونود أيضا أن نطلب إلى الأمين العام زيادة تعزيز جهوده لضمان عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

نحن لم نحقق بعد ثقافة عالمية لحقوق الإنسان يمكن أن تكون بمثابة قوة موحدة بدلا من قوة مُفرَقة. وبوصف الهند أكبر ديمقراطية في العالم، فإنها تعتبر أنه شرف كبير لها أن تتمسك وتعتز بمفهوم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وأود أن أؤكد مجددا التزام الهند الثابت بالوفاء بالتزاماتها الدولية النابعة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له، وأنا أتطلع إلى إجراء حوار بصورة بناءة وبشكل استباقي مع الوفود الأخرى في مجلس الأمن اعتبارا من بداية العام المقبل، عندما نتولى مسؤوليتنا كعضو في المجلس.

فلنعمل على ألا نفقد الزخم الذي تولد بشأن هذه المسألة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يمثل رمزا للقوة بالنسبة للمرأة والسلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد بو شعرة** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع توليه المغرب أهمية بالغة ويتعلق مباشرة بقارتنا، أفريقيا. ويود وفدي أن يشكر الأمين العام على بيانه وتقريره (S/2010/498). كما أتوجه بالشكر إلى السيدة باتشيليت على مساهمتها في هذه المناقشة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيدة باتشيليت، بالنيابة عن بلدي، على تعيينها رئيسة لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، ونحن نتمنى لها كل النجاح في الوفاء بولايتها. وأشكر أيضا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد آلان لوروا، وكذلك السيدة ثيلما أووري، التي تكلمت باسم المجتمع المدني، على مساهماتهما الهامة في هذه المناقشة.

توفر لنا مناقشتنا اليوم الفرصة لتقييم الالتزامات التي تم الوفاء بها والأهداف التي حُققت، وكذلك المزيد من الجهود التي ما زال يجب القيام بها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، يمكننا أن نشعر بالفخر لأن الزخم الذي أوجده اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد مهد السبيل لتعزيز المخزون المؤسسي والقضائي على المستويين الوطني والدولي لتعزيز وحماية حقوق المرأة وتمكينها في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع، ولا سيما من

خلال اعتماد عدة بلدان، بما في ذلك في أفريقيا، لخطط عمل وطنية محددة.

وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم كبير من حيث مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وعمليات صنع القرار، ونحن نرحب بذلك التقدم. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أنه على الرغم من بذل تلك الجهود، فإن حالة النساء والفتيات في عدة مناطق حول العالم ما زالت صعبة بل أحيانا لا تطاق، ويصدق هذا بصفة خاصة في الحالات التي تنطوي على اندلاع جديد للعنف المسلح وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي ترتكبها الجماعات العسكرية أو شبه العسكرية، واستخدام الجنود الأطفال، وخاصة الفتيات اليافعات، والفقر المدقع والأوبئة والعنف الجنسي.

ويود وفدي أن يثني على الجهود التي يبذلها مجلس الأمن ليكفل الاستعراضات المنتظمة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا سيما من خلال إدراج المنظور الجنساني في تسوية الصراعات وحفظ السلام، في مختلف أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وأهمية دور المرأة في المسائل العامة المتعلقة بالسلام والأمن.

وفيما يتعلق بالمؤشرات القابلة للقياس الكمي في متابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بناء على طلب مجلس الأمن، ينبغي أن نلاحظ، كما أبرز فعلا الأمين العام، أنه يجب زيادة تعزيز هذه المؤشرات. وأتاحت لنا المناقشة التي نظمها مجلس الأمن قبل بضعة أسابيع بشأن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (انظر S/PV.6396)، ضمن أمور أخرى، تسليط الضوء على المساهمة الكبيرة للنساء في عمليات بناء السلام. وغالبا ما يعتمد نجاح واستمرارية عمليات بناء السلام بعد الصراعات على المشاركة الكاملة للمرأة في هذه العمليات. وفي ذلك الصدد، لا بد من اقتراح حلول دائمة لهؤلاء النساء، ولا سيما النساء اللاجئات اللواتي كثيرا ما يكنّ أول الضحايا في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع.

ومن الواضح أن الأمانة العامة قد بذلت جهودا كبيرة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولذلك، فإننا نعتقد أن إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة سيسهم في تحسين التنسيق بين مختلف كيانات الأمم المتحدة المعنية. وسيكون لذلك أثر إيجابي على دعم منظومة الأمم المتحدة لمختلف الجهات الوطنية والإقليمية المعنية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وعلاوة على ذلك، يجب أن نُشيد بالدور المركزي الذي اضطلعت به منظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي تنفيذه خلال هذه السنوات العشر الماضية. ومنذ اتخاذ القرار، قامت تلك المنظمات بجهود كبيرة لزيادة الوعي الجماعي وعززت حشد الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي الختام، فإن المملكة المغربية ترى أن التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتطلب تمثيلا أفضل للمرأة في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، ولا سيما في عمليات منع نشوب الصراعات وإدارتها، وكذلك الاحترام الكامل من جانب الأطراف المعنية لأحكام القرار، وتحسين التنسيق بين مختلف الجهات المعنية الوطنية والدولية، وزيادة الدعم المتواصل من الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون والمساعدة التقنية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

**السيد إمفولا** (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسجل أنه تم الاتفاق في وقت سابق على أن ناميبيا ستدلي ببيانين خلال هذه الوقت المخصص لها، ولكن نظرا لضيق الوقت ولجعل مهمتكم، سيدي الرئيس، أسهل قليلا، اتفقنا

على إعطاء الأسبقية للبيان الذي سيدلى باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بينما سيتم توزيع بياننا مع البيان السابق.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وهي – أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وسيشيل وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وبلدي، ناميبيا.

أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لعقد مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة جدا. كما نشكر الأمين العام على تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498).

يسعد الجماعة أن اليوم يصادف مرور ١٠ سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي اتخذ بالإجماع خلال فترة الرئاسة الناميبية لمجلس الأمن، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وسعى القرار إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في تسوية الصراعات وعمليات السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. كما سعى لحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف في حالات الصراع وحالات ما بعد الصراع. ويؤكد القرار أن المرأة جزء لا يتجزأ من تحقيق السلام والأمن.

وترحب الجماعة بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وبتعيين السيدة ميشيل باتشيليت مديرة تنفيذية للجهاز. ونحن على ثقة من أن هذا الجهاز سوف يعزز بدرجة كبيرة أيضاً التنسيق والاتساق فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، إلى جانب تكريس اهتمامه بالتمكين الاقتصادي للمرأة على المستوى القطري.

والمساواة الجنسانية وتمكين المرأة من المبادئ المؤسسة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، كما يتجسد في معاهدها. وبروتوكول الهيئة لعام ٢٠٠٨ بشأن المنظور الجنساني والتنمية يحدد التدابير التي تكفل تمتع المرأة بتمثيل متكافئ ومشاركة متساوية في كل المناصب الرئيسية لصنع القرارات بحلول عام ٢٠١٥. كما يدعو البروتوكول الدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع والقضاء على حوادث انتهاك حقوق الإنسان للمرأة والطفل في وقت الصراع المسلح وأشكال الصراع الأخرى.

ولأننا نؤمن بأن حفظ السلام الفعال يبدأ على المستويين الوطني ودون الإقليمي ثم يمتد بعد ذلك إلى المستوى الدولي، نرى أن من الأهمية الحيوية أن تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المجموعات الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتحقيقاً لتلك الغاية، وقعت الأمم المتحدة والهيئة اتفاقاً في ٢١ أيلول/سبتمبر للعمل معاً بشأن المسائل الأساسية الأهمية للسلام والأمن، مثل منع النزاع والوساطة والانتخابات. ويهدف إطار التعاون إلى تعزيز خبرات كل من المنظمتين والاستفادة منها والسماح لإدارة الشؤون السياسية بالاستفادة من معرفة الهيئة وفهمها للمنطقة ومن وساطتها وقدرتها في مجال حفظ السلام وبناء السلام.

والهيئة الحكومية الدولية تشعر بقلق عميق إزاء العنف الجنسي المنهجي والمتفشي على نطاق واسع الذي تتعرض له النساء والفتيات في حالات الصراع. ونرى أن على جميع الأطراف في أي صراع مسلح أن تحترم الآليات الإقليمية والقانون الدولي الساري بالنسبة لحقوق المرأة والطفل وحمايتهما.

وتكرس الهيئة الكثير من الجهد لتمكين المرأة والنهوض بها. غير أن تمثيل المرأة في الهياكل الأساسية لصنع القرارات وعمليات حفظ السلام وبناء السلام لا يزال منقوصاً بدرجة كبيرة. وتؤمن المنطقة بأن المرأة،

إذا ما أتيحت لها الفرصة فإنها تكون عاملاً فعالاً للتغيير ويمكن أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في تعافي الأسر وإعادة إدماجها بعد الصراع. كما أن المرأة لها دور أساسي في تحقيق المصالحة والديمقراطية في مجتمعات ما بعد الصراع. ولذلك، تبقى الهيئة الحكومية الدولية ملتزمة تمام الالتزام بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكفالة النهوض بحقوق المرأة والطفل وحمايتها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد كيستلتسيا** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالثناء على الرئاسة الأوغندية لعقد هذه المناقشة المواضيعية التي تتيح الفرصة أمام المجلس والدول الأعضاء لإجراء تبادل واسع للآراء والاقتراحات بشأن هذا الموضوع الهام.

وأوكرانيا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي.

إن مناقشة اليوم فرصة هامة أخرى للنهوض بالتنفيذ الفعال والمتسق والمنهجي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي وفّر رؤية نحتاج إليها ونرحب بها لمسألة تمكين النساء ودورهن كبناة للسلام وهشاشة وضعهن كضحايا للحرب.

وكعضو غير دائم في المجلس في عام ٢٠٠٠، كانت أوكرانيا إحدى البلدان الـ ١٥ التي صوتت مؤيدة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكان قرار المجلس هذا وثيقة تاريخية بشأن تمكين المرأة. ونثني على التقرير الأخير للأمين العام عن تنفيذ القرار (S/2010/498) ونؤيد ما جاء فيه من توصيات. وترحب أوكرانيا بوضع مجموعة من المؤشرات لاستخدامها على الصعيد العالمي لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحث الدول الأعضاء على أن تبدأ باستخدام المؤشرات المقترحة بالنسبة لأي بيانات قد تكون متاحة لديها بالفعل.

ونحن نرى أن تمكين المرأة أساسي الأهمية لإدراك حقوق الإنسان للمرأة، فضلاً عن تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية. كما أنه يكتسي نفس الدرجة من الأهمية للسلام والأمن الدائمين والتعافي المبكر والمصالحة.

وأوكرانيا تلتزم التزاماً تاماً بتنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩). ولكن، لا بد أن تكون هناك استراتيجية مترابطة تشمل كل جوانب حماية المرأة وحقوق المرأة. وفي هذا الصدد، ترحب أوكرانيا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. ونأمل أن يحقق التحسينات المطلوبة بشدة في عمل الأمم المتحدة بشأن المساواة الجنسانية، بما في ذلك في مجال السلام والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من كل الجهود الدولية، ما زالت المرأة أضعف ضحايا الصراع المسلح وهي تُستهدف بأقسى أشكال العنف الجنسي. وإلى جانب ذلك، تكابد النساء أيضاً صدمة فقدان الأقارب والأصدقاء في الصراع المسلح، فضلاً عن تحملهن مسؤولية رعاية الناجين من أعضاء الأسرة. وتشكل النساء أيضاً غالبية اللاجئين والنازحين. وبلدي يشعر بقلق بالغ إزاء ذلك الوضع ويدين بشدة استهداف النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح. ونرحب بجهود مجلس الأمن لإيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة للنساء المتضررات بالصراع المسلح عند النظر في تدابير تستهدف تعزيز السلام والأمن.

إننا نؤمن بأن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة لدعم مشاركة المرأة في عمليات السلام من خلال كفالة التوازن الجنساني في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرحب بكون المجلس قد أقر بالفعل بالدور الهام للمرأة في حل الصراع وحفظ السلام وبناء السلام.

وتمشياً مع موقف الاتحاد الأوروبي، ترى أوكرانيا أن المساواة الجنسانية وتعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة ليست مجرد أهداف هامة فحسب، فهي أيضاً الوسيلة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وجزء أساسي في جدول الأعمال الإنمائي.

وأوكرانيا، كمشارك نشط في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، ما فتئت تسهم منذ سنوات بعناصر من الشرطة المدنية والمراقبين العسكريين من النساء في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرى أن وجود المرأة في بعثات الأمم المتحدة يمكن أن يعزز الثقة والطمأنينة في صفوف السكان المحليين، وهما عنصران أساسيان في أي بعثة لحفظ السلام. وينظر إلى المرأة في أدائها لمهامها على أنها رحيمة لا تؤثر تغليب القوة على المصالحة، ولديها الاستعداد للإنصات والتعلم. كما ينظر إليها على نطاق واسع كمساهم في بيئة من الاستقرار والأخلاقيات التي تعزز تقدم مسيرة السلام.

وفي نفس الوقت، فإن تمثيل المرأة في صنع القرارات فيما يتعلق بحل النزاعات ما زال منقوصاً. وقلما يُستمع إلى مبادراتها ورؤاها بشأن السلام والأمن أثناء مفاوضات السلام. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم قدرات المرأة كعامل للدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام.

وختاماً، تؤكد أوكرانيا مجدداً استعدادها لمواصلة العمل على نحو بناء مع الدول الأعضاء الأخرى لكفالة حماية المرأة في الصراع المسلح ومشاركة المرأة في عمليات السلام.

**الرئيس** (**تكلم بالإنكليزية**): أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا.

**السيد كوروسي** (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نؤيد موقف الاتحاد الأوروبي كما عبر عنه رئيس وفد الاتحاد الأوروبي قبل قليل.

ونحن مقتنعون بأن اشتراك المرأة في صون السلام والأمن هو في حد ذاته حق أساسي من حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، يسرنا أن هذه المسألة شغلت مكانة بارزة على جدول الأعمال الدولي. ونعتقد بأنه ينبغي تأييد إشراك المرأة في مفاوضات السلام والوساطة في تسوية الصراع. وعلاوة على ذلك، لنتذكر أن مفاوضات السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع لا يتعلقان بتحقيق إنهاء وقف الأعمال العدائية فحسب ولكنهما يتعلقان أيضا ببدء مستقبل جديد.

ويتعين علينا أن ندرك أن العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، يشكل تهديدا حقيقيا للأمن الأوسع، ويوجد تحديا خطيرا للمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات السلام. ونعتقد بأن العنف الجنسي المنهجي، الذي يُستعمَل كأسلوب حرب عن طريق الاستهداف المتعمد للمدنيين، وعلى وجه الخصوص المرأة والفتاة، يفاقم على نحو خطير الحالة خلال الصراع المسلح. وهذه الآثار السلبية الدائمة يمكن أن تعيق إعاقة خطيرة عمليتي التعافي والمصالحة أيضا.

وأود أن أغتنم الفرصة لتأكيد الالتزام القوي لحكومة جمهورية هنغاريا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونؤيد تأييدا راسخا المساعي الرامية إلى تعميم المسائل الجنسانية في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والإجراءات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليتي صنع القرار والسلام. ولدى تولي رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من ٢٠١١، تعتزم هنغاريا الحفاظ على الزخم الحالي عن طريق تنظيم

مؤتمر لمتابعة مجموعة من الأحداث احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأعتقد اعتقادا قويا بأن تعزيز التعاون في مجال حقوق المرأة والسلام والأمن والالتزام المشترك برعاية تنفيذ جدول الأعمال هذا سيكفلان تمتع المرأة على نحو كامل بحقوقها الأساسية التي هي المكونات الأساسية للسلام والأمن الدائمين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

**السيد يولباري** (كوستاريكا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف لكوستاريكا أن تتكلم اليوم بصفتها رئيسة شبكة الأمن البشري. والشبكة مجموعة من البلدان مشتركة بين الأقاليم تشمل الأردن وأيرلندا وتايلند وسلوفينيا وسويسرا وشيلي وكندا وكوستاريكا ومالي والنرويج والنمسا واليونان، وأيضا جنوب أفريقيا بصفته مراقبا. وباسم الأعضاء، أود أن أعرب عن تقديرنا لجمهورية أوغندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة على المستوى الوزاري بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي مسألة تحظى بالأولوية بالنسبة إلى الشبكة، وأن أشكر المديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، السيدة ميشيل باتشيليت، على تقديمها لتقرير الأمين العام (S/2010/498)، الذي يسجل التقدم الذي أحرزناه ويسلط الضوء على التحديات التي ما زلنا نواجهها في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

واليوم نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لذلك القرار، الذي يعترف بالدور الهام للمرأة في منع نشوب الصراعات وحلها، وأيضا في بناء السلام، والذي فتح مسارا جديدا في مجال حماية التمتع الكامل للمرأة بجميع حقوق الإنسان في الصراعات المسلحة وفي الجهود لتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات السلام والأمن.

ومن الواضح أن هذا القرار البالغ الأهمية، أسهم إسهاما كبيرا في زيادة التركيز السياسي على مجال المرأة والسلام والأمن. وعلى مر السنين، ظل المجلس فعالا في هذا المجال عن طريق اتخاذ القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، وفي الآونة الأخيرة القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩). وبموجب القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، أنشأ المجلس ولاية للممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في الصراع. ونحن نرحب بتعيين مارغو فالستروم في ذلك المنصب الهام. وتشكل هذه القرارات الأساس لإطار سياسة الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن، وترشد الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ونرحب أيضا بالقيام مؤخرا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين. وهذا الجهاز الجديد، بتركيزه الرئيسي على دعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من جميع الجوانب وفي جميع الحالات، سيسهم إسهاما حاسما في تلبية احتياجات المرأة والفتاة على النطاق العالمي، وسيعجل بإحراز التقدم في زيادة النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ونرحب بتعيين ميشيل باتشيليت رئيسة للجهاز الجديد، ونحن نتطلع إلى التعاون مع جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين، هنا في نيويورك وفي الميدان أيضا.

بيد أنه على الرغم من التقدم المحرز في السنوات العشر المنصرمة ما تزال تحديات كثيرة ماثلة. إن الظروف البغيضة التي واجهتها المرأة والفتاة في حالات الصراع المسلح لا تزال قائمة وهي فعالة، ولا نزال نفتقر إلى الطرائق الشاملة لتناول هذه الحقائق. وإذ نتكلم في هذه القاعة، ما يزال التمييز والعنف ضد المرأة في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع – وهما التمييز والعنف اللذان يُرتكبان في أغلب الأحيان على ما يبدو بإفلات كامل من العقاب – متفشيين

في مناطق معينة من العالم. ولا يزال انتباه مجلس الأمن يُسترعى إلى فظاعة هذا العنف القائم على أساس نوع الجنس، وعلى وجه الخصوص الاغتصاب وأشكال أخرى من الاعتداء الجنسي، وينبغي أن تُضاعف الجهود لمنع تلك الجرائم، بما في ذلك من خلال بعثات حفظ السلام، ولمكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي ألا ننسى البيان الذي أدلى به ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة قبل مجرد بضعة أيام، والذي نص على أن الاستعمال الواسع النطاق أو المنحى للعنف الجنسي ضد المدنيين في الصراعات المسلحة يُستخدم كأسلوب حرب وتلك حقيقة مقلقة للغاية من حقائق اليوم.

وينبغي أن يقوم المجتمع الدولي باستجابة عاجلة وفعالة. ويجب أن تُحدد أهداف واضحة، بدءا بإنهاء الإفلات من العقاب وتمكين المرأة ورفض مختلف أشكال التمييز وتعبئة القيادات السياسية وزيادة الوعي بالاغتصاب بوصفه أسلوبا ونتيجة للصراع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، ولكفالة نجاح تلك الإجراءات، من الحيوي تعزيز الاتساق والقيام باستجابة أكثر انتظاما من قِبل منظومة الأمم المتحدة، وزيادة المشاورات والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأعضاء والمجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالإفلات من العقاب، ينبغي أن نقر بالدور الأساسي للعدالة الجنائية الدولية، وعلى وجه الخصوص دور المحكمة الجنائية الدولية، في تناول قضايا العنف الجنسي في الصراع المسلح. إن نظام روما الأساسي، وهو بحد ذاته إنجاز رئيسي، يعتبر العنف الجنساني جريمة محتملة من جرائم الحرب وجريمة ضد البشرية. والآن، تدرس المحكمة حالات تنطوي على العنف الجنسي، مما يثبت عمليا الإسهام المركزي الذي يمكن أن تقدمها العدالة الجنائية الدولية، بل هي تقدمها فعلا في التصدي للعنف الجنسي في الصراع المسلح.

إن الاستخدام الواسع النطاق أو المنهجي للعنف ضد المرأة في الصراعات المسلحة مسألة أمنية كما هي، طبعا، مسألة من مسائل حقوق الإنسان. إنها تؤثر في المجتمع برمته، وتفاقم على نحو كبير حالات الصراع المسلح، وقد تعيق استعادة السلام والأمن الدوليين. وكما جدد المجلس التأكيد مؤخرا في بيان رئاسي (S/PRST/2010/20)، فإن لجنة بناء السلام تؤدي دورا هاما في تعزيز ودعم نَهج متكامل ومتسق تجاه بناء السلام، بما في ذلك مشاركة المرأة.

تضطلع المرأة بدور محوري في التعافي الاقتصادي للبلدان في مرحلة ما بعد الصراعات. والتزمت لجنة بناء السلام بالعمل بشأن هذه المسألة كجزء من جهودها الواسعة لتعزيز احتياجات المرأة في مرحلة ما بعد الصراع وتلبيتها. لكن لا بد من إدراك هذه الحقيقة على المستوى السياسي عن طريق زيادة مشاركة المرأة في المناصب السياسية سواء بالتعيين أو بالانتخاب، وعن طريق ضمان مشاركة المرأة الكاملة والمتكافئة بانتظام في مفاوضات السلام وعن طريق أخذ احتياجات المرأة في الاعتبار في اتفاقات السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعليم مطلب رئيسي للقضاء على العنف ضد المرأة في الصراع المسلح وفي هذا الصدد يضطلع المجتمع المدني بدور أساسي في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. إن قضية العنف ضد المرأة في الصراع المسلح ترتبط ارتباطا وثيقا بحماية المدنيين في الصراع المسلح، التي تمثل أولوية لشبكة الأمن البشري. ينبغي أن يدمج كليا حماية المدنيين وأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على السواء في ولايات جميع عمليات حفظ السلام.

تتحمل جميع الدول الأعضاء مسؤولية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ووضع خطط عمل وطنية عنصر أساسي

من عناصر التزام الدول الأعضاء بالوفاء بتلك المسؤولية وينبغي استهداف العمل وتحقيق المساءلة في العقد القادم.

إن تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان في صميم عمل شبكة الأمن البشري منذ إنشائها. نحن ملتزمون بدعم اتخاذ خطوات مجدية لتشجيع وتعزيز دور المرأة في عمليات السلام. لن يتسنى تحقيق السلام المستدام بدون مشاركة المرأة في هذا المجال. لا بد أن تكون المرأة جزءا لا يتجزأ من كل تفكيرنا بشأن السلام والأمن. ونتطلع إلى مجلس الأمن من أجل الاضطلاع بالقيادة القوية في التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المتصلة به.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جزر البهاما.

**السيدة بيثيل** (جزر البهاما) (تكلمت بالإنكليزية): على غرار المتكلمين السابقين، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم لتنظيم هذا الحدث المهم.

تمثل هذه الجلسة معلما مهما – الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). يشيد وفدي بالجهود الحثيثة التي بذلها أناس لا حصر لهم عملوا بلا كلل لوضع المرأة في لب الجهود العالمية من أجل السلام، ليس تلبية لاحتياجاتها كضحية فحسب، ولكن – بنفس القدر من الأهمية – للاستفادة من مواهب المرأة كصانعة سلام أيضا. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2010/498)، فقد بذلت منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الأخرى جهودا ملحوظة في مجموعة واسعة من المجالات. لقد شهدنا زيادة في مشاركة المرأة في أدوار صنع القرار وعمليات حفظ السلام، ويدل هذا على الدور المهم الذي يمكن ويجب أن تضطلع به المرأة في النهوض بالسلام.

غير أننا، رغم إحراز هذا التقدم، ما برحنا نتلقى التقارير المفزعة عن الإساءات الفظيعة والعنف الجنسي ضد المرأة في مناطق الصراع، كما حدث مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لا بد أن توقف الأطراف المتحاربة أولا وقبل كل شيء كل أشكال الإساءات المنهجية والفردية ضد المرأة. ويعتقد وفدي أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل مدين لهؤلاء الضحايا وغيرهم في جميع أنحاء العالم ببذل جهود أكبر لمنع هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها وتهيئة الظروف التي يتم التعامل فيها مع العنف ضد المرأة باعتباره أمرا مستهجنا مجتمعيا. على المجلس مسؤولية خاصة عن تمكين الأمم المتحدة من أداء أفضل ما يمكنها على هذه الجبهة.

إن هذه الجلسة فرصة لنا جميعا لإعلان التزامنا بتحقيق هذا الهدف. لكن ينبغي أن تكون أكثر من ذلك. ينبغي أن تكون شرار لإطلاق عمل ملموس، باتخاذ نهج أكثر اتساقا وتنسيقا موجه نحو مساعدة المرأة، ليس في العام ولا الشهر القادم، إنما في الوقت الحالي، اليوم.

يعتبر رجال ونساء وطني في جزر البهاما أنهم محظوظون جدا، لأنه ليس لدينا تجربة مباشرة مع ويلات وخراب الحرب والقلاقل المدنية. غير أننا نشعر بآلام ومعاناة إخواننا البشر الذين يجدون أنفسهم في خضم الصراع والحرب في أجزاء أخرى من العالم، وبصفة خاصة النساء والأطفال الذين يتأثرون بشكل غير متناسب نتيجة هذه الظروف السلبية. وكما قال مارتن لوثر كنغ، ”إن الظلم في أي مكان تهديد للعدالة في كل مكان“، وقد يستنبط المرء محقا من هذا الاقتباس أن الصراع في أي مكان تهديد للسلام في كل مكان. ولهذا السبب، نشعر أنه لزاما علينا أن نؤيد هذه المناقشة المهمة اليوم وأن نقر بدور المرأة المهم في هذه العملية.

واعترافا بالمشاركة المفيدة للمرأة في جميع مراحل عملية السلام، بما في ذلك نزع السلاح وفي إدماج منظور جنساني، نلاحظ تقديم مشروع قرار في اللجنة الأولى مؤخرا (A/C.1/65/L.39)، بقيادة شقيقتنا ترينيداد وتوباغو عضو الجماعة الكاريبية، بشأن المرأة ونزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار، ونرحب بهذا باعتباره خطوة مهمة أخرى في الاتجاه الصحيح.

ونرحب بأن مجلس الأمن، منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أولى هذه القضية مزيدا من الاهتمام. لكننا نحث أعضاء المجلس وكل البلدان الأخرى على دعم هذه الإعلانات والتوجيهات بالموارد المناسبة: الشرطة والقوات والأموال والمعدات والتدريب. هذه أدوات ملموسة يمكن أن تستخدم في مساعدة فرادى النساء على تجاوز ظروفهن والمساهمة في السلام الدائم وتنمية مجتمعاتهن وبلدانهن. ولا تمثل المرأة، حاليا، سوى ٨ في المائة من ١٣ ٠٠٠ ضابط شرطة تابع للأمم المتحدة. لا بد أن تشجع المنظمة تجنيد وتدريب المزيد من النساء ذوات المهارات، ليس كضابطات شرطة فحسب ولكن أيضا على جميع المستويات، وبخاصة في المواقع القيادية.

ينبغي أن يكون تأكيد الأمين العام على ”أن ضمان تحقيق السلام والأمن الدائمين يتطلب التزام الدول الأعضاء وجميع أطراف النزاع المسلح بالقرارات وأخذ زمام الأمور في تطبيقها“ (S/2010/498، الفقرة ٨١) داعما أساسيا لكل جهودنا فيما يتعلق بنوع الجنس والثقافات ومستويات التنمية، وهو يتطلب تأييدنا جميعا. وإذا استطعنا تمكين كل الأقوال الجيدة والنوايا الإيجابية في هذه القاعة بعمل حقيقي، فإن ذلك سيطلق قوة تغيير أكبر بكثير لنساء العالم ويبشر بمستقبل أفضل لنا جميعا. لا بد من القيام بهذا العمل باشتراك ومشاركة وتعاون ودعم الرجال على نحو كامل.

وأخيرا، لقد تشجعنا كثيرا لتعيين مارغو فالستروم ممثلة خاصة للأمين العام معنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وميشيل باتشيليت مديرة تنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويثق وفدي بأن الدورين القياديين اللذين ستضطلع بهما هاتان المرأتان في مجاليهما سيعزز بدرجة كبيرة القضايا التي جمعتنا هنا اليوم، وأؤكد لهما تأييد وتعاون وفدي. ونود أن نبلّغ بأننا حققنا مكاسب متواضعة في إنشاء المؤسسات وتطوير أطر العمل بهدف معالجة العنف ضد المرأة في حالات الصراع. غير أننا نسلّم، للأسف، بأن النساء والأطفال ما زالوا يعانون بدرجات غير متناسبة في أوقات الصراع. واليوم أصبحنا ندرك أن العنف ضد المرأة بجميع تجلياته يجب التعامل معه بحزم وحسم. وفي هذا السياق بالذات أود أن أكرر التزام كينيا بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي نعتبر اعتماده مَعْلما تاريخيا.

وتدين كينيا جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما فيها العنف الجنسي، وقد دأبت على التشجيع على التقيد بالقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان على السواء في أوقات الصراع. إن المرأة يجب أن تُحمى من العنف وغيره من الفظائع في أوقات الصراع. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشارك المرأة في جهود إعادة البناء بمنأى عن التهديدات والتخويف والتمييز. ومما له صلة وثيقة بالموضوع أن الاحتياجات الخاصة للنساء في حالات ما قبل الصراع وأثناء الصراع وفيما بعد الصراع يجب أن تلبى وأن شواغلهن يجب أن يستجاب لها. ويسلّم وفدي بالعامل الأساسي بأن تصورات المرأة وشواغلها وآراءها يجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من جميع عمليات صنع القرار، وعلى جميع المستويات، وفي جميع عمليات السلام والمصالحة. بل إن الأفكار التقليدية المقولبة التي أدت إلى الإبقاء على المرأة بعيدة

عن طاولة التفاوض يجري تفنيدها وتجاوزها، ويجب أن يستمر هذا التفنيد والتجاوز.

في كينيا رسخ الدستور الذي سُن حديثا الأحكام المهمة المتصلة بمشاركة المرأة على أعلى المستويات. وسيكون في الهيئة التشريعية الآن ٤٧ مقعدا مخصصا للنساء في الجمعية الوطنية و ١٦ مقعدا مخصصا للنساء في مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى النساء اللواتي سيُنتخبن في دوائرهن الانتخابية. وعلاوة على ذلك، وفي جميع الحالات التي تنطوي على اهتمامات خاصة في الهيئة التشريعية سيجري تقسيم المقاعد مناصفة بين الرجال والنساء. أما فيما يتعلق بالمفوضيات الوطنية والهيئات الأخرى، فإن تمثيل المرأة مكفول بأن لا يقل عن ٣٠ في المائة من مجموع العضوية وأن تتولى امرأة واحدا من أعلى منصبين اثنين في تلك الكيانات.

وعملا بالقرار بذلت كينيا جهودا متسمة بالتصميم لزيادة نسبة مشاركة النساء في بعثات حفظ السلام. وتوجد لدينا في الوقت الحاضر نساء يرتدين الزي العسكري ويشاركن في بعثات حفظ السلام التي تشارك فيها كينيا، وقد عقدنا العزم على زيادة أعدادهن.

ومع تأسيس ”جهاز الأمم المتحدة والمرأة“ مؤخرا نعتقد أن المرأة سيكون لها صوت للتكلم عن المسائل التي تؤثر فيها، بما في ذلك تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإن تنسيق أنشطة شتى الوكالات والمكاتب والمسؤولين عن تنفيذ الولايات التي تتعامل مع قضايا المرأة، ومع العنف ضد المرأة بصفة خاصة، سيكون حاسم الأهمية في تنفيذ القرار.

لئن كان مفهوما أن مجلس الأمن يضطلع بدور هام في التعامل مع مسائل السلم والأمن على الصعيد الدولي، فإن الدول تتحمل المسؤولية الأولية عن حماية مواطنيها – لا سيما النساء والأطفال – من العنف. وفي هذا السياق بالذات يطالب وفدي المجتمع الدولي ومجلس الأمن ببذل مزيد من الجهود المتضافرة لمنع ومعالجة شتى المسائل المتنوعة المحيطة بالصراعات. والواقع أن البلدان في حالة الصراع والبلدان التي خرجت لتوها من الصراع تواجه تحديات فريدة يمكن أن تفضي، إن لم تواجه مواجهة شاملة، إما إلى مواصلة الصراع أو إلى استئنافه إن كان قد توقف. ويجب على المجتمع الدولي أن يوفر إطار العمل الضروري والمساعدة الضرورية لكفالة أن لا تعاني المرأة معاناة لا لزوم لها من الصراع أو من عواقبه. وإن اتخاذ القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) يدلل بوضوح على زيادة الالتزام من جانب مجلس الأمن بالتصدي للعنف ضد المرأة.

وتعرب كينيا عن عميق امتنانها للأمين العام على تقريره الشامل (S/2010/498) الذي يعرض، من جملة أمور أخرى، القطاعات الأساسية التي يجري فيها إحراز تقدم ملموس في هذا السياق ويعرّف الفجوات والتحديات المواجهة في التنفيذ. وتعرب كينيا عن امتنانها الخاص لطرح مجموعة المؤشرات المقترحة في التقرير وستسعى إلى العمل الجماعي مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة كافة في سبيل الحصول على أوسع قبول لتلك المؤشرات. ووفدي يعتقد أن المؤشرات تمهيدية وتشكل أساسا مهما للرصد الإجمالي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إلا أن التقيد بالمؤشرات ستترتب عليه آثار في الميزانية، وإن الدعم في هذا المجال مطلوب.

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ذاته ما زالت تحديات كثيرة تعرقل جهود البلدان المبذولة بقصد تنفيذه، مثل الافتقار إلى القدرة على تنفيذ المبادرات الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني، وضعف آليات المساءلة، والقيود المفروضة على التمويل وعلى الموارد. هذه المسائل كلها يتعين معالجتها لكفالة تكامل وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بطريقة منهجية.

ختامـا، أود أن أكـرر التـزام بلـدي بتنفيـذ القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). بل إننا يسعدنا أن نبلّغ بالمناقشات الجارية بين أصحاب المصلحة في كينيا لتطوير خطة عمل لتنفيذ القرار. وإننا نؤيد الأمين العام في جهوده المتواصلة لجعل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) جزءا عاديا من أنشطة منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد عثمان** (السودان): السيد الرئيس، يطيب لي في المستهل أن أجدد لكم التهنئة لرئاستكم مجلس الأمن في هذا الشهر، وحرصكم على تخصيص هذه المداولات المفتوحة للتباحث حول موضوع المرأة والسلام والأمن، بالتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لقد تم في ضوء ذلك القرار اعتماد خطة العمل على نطاق المنظومة للعامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وتحديد المؤشرات المعيارية لقياس التقدم المحرز والإطار الزمني لتنفيذ تلك المؤشرات على المستويين الدولي والقطري. ولعلنا نسترجع في هذا اليوم مضامين التقرير الأول للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2010/498) الذي تضمَّن الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية التي شكلت إطارا قويا لمعالجة موضوع المساواة بين المرأة والرجل، وأوضاع المرأة في حالات النزاع المسلح بصورة خاصة.

ونستلهم بهذه المناسبة ضرورات الدفع قدما باتجاه التنفيذ الكامل لهذا القرار خلال العقد المقبل من خلال تبني خطط عمل قطرية شاملة ومتماسكة بهذا الخصوص، بما في ذلك تطوير قدرات الدول الأعضاء النامية المتضررة من النزاعات في المجالات ذات الصلة، سيما وأن بند المرأة والسلام والأمن كان من أنشط البنود في جدول أعمال مجلس الأمن خلال العقد المنصرم، بدليل أن المجلس قد اعتمد عقب ذلك القرار ثلاثة قرارات حول نفس الموضوع هي القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) والقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) والقرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، ويضاف إلى ذلك البيانات الرئاسية والصحفية الصادرة عن المجلس بشأن هذا الموضوع. وكل ذلك مقروء مع الكم الكبير من تقارير الأمين العام الدورية بشأن المرأة والسلام والأمن.

إن الحديث عن أوضاع المرأة يجعلنا نقول وبكل فخر أن للسودان قدماً راسخة وسباقة في هذا المجال، إذ كانت المرأة السودانية شريكا أصيلا في التركيبة السياسية وصنع القرار في انتخاب أول برلمان سوداني عام ١٩٥٤ قبيل إعلان الاستقلال. كما تطور ذلك الكسب النسوي إلى انتخاب المرأة عضوا أصيلا في برلمان السودان عام ١٩٦٤ عقب الاستقلال. كما طبقت بلادي مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي بين الرجل والمرأة منذ عام ١٩٦٧. لذلك كان طبيعيا أن يتطور كسب المرأة السودانية في المشاركة السياسية ليصل إلى نسبة ٢٥ في المائة في التمثيل في البرلمان الاتحادي والبرلمانات الولائية، وفقا لنصوص قانون الانتخابات التي أجريت في بلادي في نيسان/أبريل الماضي. أي أن ربع البرلمان السوداني من النساء على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات على النحو الذي أشارت إليه مشكورة السيدة ميشيل باتشيليت، وكيلة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في بيانها في افتتاح هذه المداولات، ولعلي أشير هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن النساء السودانيات في سلك القضاء فقط قد بلغن ٧٩ قاضية ومن بينهن عدد كبير وصل لدرجة قاض في المحكمة العليا. كما تقلدت المرأة السودانية مناصب قيادية رفيعة في السلك الدبلوماسي وأصبحن سفيرات، وكذلك تقلدن وظائف قيادية في القوات المسلحة والشرطة والأمن.

فيما يتعلق بمكافحة ظاهرة العنف ضد المرأة، اعتمدت حكومة السودان استراتيجية وطنية عكفت على إعدادها جميع الجهات الرسمية والشعبية. وقد تم وضع تلك الاستراتيجية وتنفيذها على المستوى المركزي وعلى مستوى الولايات، حيث كان من ثمار تلك الاستراتيجية إنشاء وحدات الشرطة المجتمعية التي تعنى بأوضاع المرأة ومكافحة كافة أشكال التمييز والعنف ضدها، بما في ذلك العنف الجنسي.

كما تم إنشاء العديد من المراكز المتخصصة، على المستوى المركزي وعلى مستوى الولايات، لتنسيق جهود المرأة في مجالات السلام والتنمية وتقديم الإرشادات والاستشارات النسوية فيما يتصل بتعزيز مبدأ المساواة وتناول أوضاع النساء في المناطق التي تضررت بسبب الحرب سواء كان ذلك في جنوب البلاد أو في دارفور. وجدير بالذكر أن برامج إعادة التوطين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد أعطت بدورها أولوية خاصة لأوضاع النساء، وذلك بالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ولعلنا من هذا المنبر نشيد بالتعاون القائم مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ودوره الفعال في ترجمة مضامين خطة العمل سالفة الذكر إلى واقع، ونتطلع إلى أن يضطلع هذا الصندوق، من خلال وحدة الشؤون الجنسانية بالأمم المتحدة، بدور أكبر فيما يتصل بتطوير القدرات الوطنية ودعم الجهود الرامية إلى ترقية أوضاع المرأة، ولا سيما في المناطق الخارجة من النزاعات.

كما نذكّر بالجوانب المترتبة على أوضاع المرأة في سياق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، إذ أن دعم قدرات الدول النامية وتمكينها من بلوغ تلك الأهداف يؤمّن بدوره أقصر الطرق لتطوير أوضاع المرأة استرشادا بمضامين منهاج عمل بيجين، وبخاصة في ضوء الترابط الوثيق بينه وبين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأثرهما على عوامل التقدم المحرز في مجالات النهوض بالمرأة.

لقد بادرت حكومة السودان بإحياء الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن منذ ١٠ حزيران/يونيه الماضي، حيث تم في الخرطوم، عاصمة بلادي، تنظيم ورشة عمل موسعة ويوم مفتوح احتفاءا بهذه الذكرى، وذلك بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان والمكاتب القطرية لوكالات الأمم المتحدة بالبلاد، وفي مقدمتها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

وجدير بالذكر أن الأعمال التحضيرية لذلك اليوم المفتوح قد اشتملت على حلقات عمل نسائية تم تنفيذها في العديد من المناطق في السودان، بما في ذلك في الخرطوم وجوبا، عاصمة حكومة الجنوب، وولاية واراب في الجنوب وولايتي شرق ووسط الاستوائيتين، بالإضافة إلى ولايات دارفور الثلاث. كما لا بد لي من الإشارة إلى أنه بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قد تم تدريب ٨٨ سيدة من النساء العضوات في برلمانات الولايات على كيفية تعميم المنظور الجنساني على كل الأصعدة، بما في ذلك بناء قدرات وحدات الشرطة النسوية في الجنوب وفي دارفور.

إن معالجة أوضاع المرأة في حالات النزاع المسلح لا تنفصل أبدا عن منظومة المعالجة المتكاملة لجذور وأسباب النزاعات. ولذلك فإننا نتفق مع ما جاء في التقرير بشأن خطة العمل القائمة على مبدأ معالجة الجذور والأسباب الكامنة وراء النزاعات، مثل الفقر وانعدام التنمية وتباعد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المجموعات السكانية،

وذلك استنادا إلى حقيقة أن الحرب هي الحرب، وأينما اندلعت فسوف تطال آثارها السلبية الفئات الضعيفة في المجتمعات، ممثلة في النساء والأطفال. ومن هذا المبدأ فإننا نؤكد على أن التسوية السياسية الشاملة والمستدامة للتراعات هي أم الحلول لكل القضايا المتعلقة بأوضاع المرأة في التراع المسلح.

كما أننا نؤكد أن فعالية معالجة مجلس الأمن ومتابعته لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما يترتب على ذلك من إجراءات يتخذها المجلس لا بد أن تُبنى على المعلومات الصحيحة، أكرر، لا بد أن تبنى على المعلومات الصحيحة التي ترد في تقارير الأمين العام الدورية عن الموضوع، وليست المعلومات التي ترد في تقارير بعض المنظمات غير الحكومية وفي وسائط الإعلام.

كما أننا نؤكد على ضرورة أن يستند المجلس إلى التقارير القطرية التي تقدمها الدول الأعضاء حول مدى تنفيذها للقرار المشار إليه. ونحث الأمم المتحدة وبعثاتها على تنظيم ورش العمل وحلقات التشاور المباشر مع المعنيين في الدول المتضررة بالتراعات لتبادل الخبرات في الجوانب المتصلة بأوضاع المرأة في حالات التراع المسلح.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

**السيد سيلفا** (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة. كما نعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية التي قدمها كل من وكيلة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمديرة التنفيذية لكيان الأمم المتحدة للمرأة، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وممثل المجتمع المدني.

لقد كان اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل عشر سنوات علامة بارزة على طريق الجهود المبذولة للاعتراف بإسهام المرأة في صون وتعزيز السلام والأمن واحتياجاتها وشواغلها المحددة أثناء التراعات المسلحة وفي أعقابها. ومن نواح كثيرة، تشكّل مناقشة اليوم تقييما لتطور هذه المسألة، كما تشكل فرصة لتحديد التحديات المقبلة. وبالرغم من أن الدمار الذي ينجم عن التراعات المسلحة لا يفرق بين الجنسين، من المعروف أن النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، غالبا ما يتعرضون للأضرار بصورة غير متكافئة أثناء التراعات المسلحة وفي أعقابها.

ومن المعروف أنه في سياق بعض الصراعات المسلحة التي تنطوي على أطراف من غير الدول، تُجبَر الفتيات صغيرات السن على الزواج المبكر وهن قاصرات، وعلى الحمل المبكر بغية تجنب التجنيد القسري في صفوف المقاتلين لدى الأطراف من غير الدول. ولهذه الممارسات نتائج صحية خطيرة على الأمهات الصغيرات السن وأطفالهن.

والممارسة القاضية بتجنيد الشابات والفتيات الصغيرات السن كانتحاريات – ولا شك أنها ممارسة أثيمة وبغيضة – لا تبدد طموحاتهن الدنيوية فحسب، وإنما تمنع أيضاً مجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن الكبيرة من إسهاماتهن المثمرة. والمعتدون على النساء جنسياً يتركونهن مريضات نفسياً، وفي معظم الأحيان جسدياً أيضاً.

والتحديات التي تواجه النساء في بيئات ما بعد الصراع تبقى تحديات هائلة. فهن يُجبرن في الغالب على الخلع من أسرهن، ويواجهن الرفض الاجتماعي لهن، وتتبدد موارد رزقهن. والبعض منهن يواجهن الواقع اليومي المتمثل في كونهن أمهات بلا أزواج. والمساواة من حيث الإنصاف بين الجنسين لا تزال تروغ من النساء بطرق عديدة في

سياقات ما بعد الصراع أيضاً. تلك هي مسائل خطيرة تستدعي الاهتمام العاجل والمركز من المجتمع الدولي.

وسري لانكا، بعدما تعرضت لنوع خطير من الإرهاب على أيدي نمور تاميل إيلام للتحرير، تدرك إدراكاً كاملاً الواقع البغيض الذي خيّم على أرواح الفتيات القاصرات والشابات في شمال بلدنا وشرقه. ويذكر المجلس أنه تعيّن على سري لانكا أن تتدخل في مداولات المجلس في إطار القرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، عن الأطفال والصراع المسلح، لتركيز الانتباه على الممارسة المقيتة المتمثلة في تجنيد الأطفال للقتال إلى جانب إرهابيي نمور تاميل إيلام للتحرير، وعلى نشر الشابات كانتحاريات.

ومع انهزام الإرهاب في أيار/مايو ٢٠٠٩، عن طريق مهمة إنقاذ إنسانية ضخمة، قامت حكومتنا بعمل متضافر لإعادة تأهيل وإعادة إدماج جميع المقاتلين السابقين الأطفال. وكان من بينهم ٣٥١ فتاة. نظراً لأن أولئك الأطفال أُجبروا على حمل السلاح بدلاً من الكتب المدرسية، اعتمدت حكومة سري لانكا نهجاً حصيفاً وعملياً ورحيماً يرتكز على مبادئ تمكين المرأة، والتدريب على كسب الرزق، والدعم النفسي – الاجتماعي، وقبل كل شيء العدالة الإصلاحية.

وبالنسبة إلى الذين فاتتهم الفرصة ليعيشوا طفولتهم ويتلقوا التعليم الرسمي، اتُخذت إجراءات عن طريق مدارس استلحاقية لتمكينهم من التقدم إلى امتحانات شهادة التعليم العام، بصرف النظر عن عمرهم الحالي. فالدولة والمجتمع ينظران إليهم كضحايا وليس كجناة. والدروس المستفادة والممارسات الجيدة التي اعتمدها سري لانكا في العملية العسيرة لإصلاح مستقبل أولئك الأطفال بسرعة تستحق التقدير. فقصتنا هي قصة نجاح لا مثيل لها في أي مكان آخر.

وفي ما يتعلق بأفراد نمور تاميل إيلام للتحرير، أعطت الحكومة أولوية عليا لإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. وإقراراً بتلك الأولوية، تم وضع برنامج مهني وتقني ولغوي تدريبي في إطار برنامجنا المعجّل لامتلاك المهارات. وهو يشمل، في جملة أمور، التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتشغيل الآليات الثقيلة، وفي القطاعات الكهربائية والميكانيكية وقطاع الألبسة. والقصد هو تمكين أفراد نمور تاميل إيلام للتحرير السابقين من المشاركة الكاملة في شتى فرص العمل التي توفرها المشاريع الضخمة الجارية المتعلقة بالبنية التحتية، والمشاريع الإنمائية الأخرى في الشمال والشرق من بلدنا.

علاوة على ذلك، وبغرض استعمال القدرة الناجمة عن الاندماج الاجتماعي والتنمية الاجتماعية لأولئك المقاتلين السابقين، قامت الوزارة المسؤولة عن إعادة التأهيل، بالتعاون مع مؤتمر الهندوس والمفوض العام لإعادة التأهيل، بتنظيم عرس لـ ٥٣ زوجاً كانوا يرغبون في الزواج. وجرى تشييد عدد مماثل من المنازل للعرسان الجدد، بغية إنجاز برنامجهم التأهيلي كزوج وزوجة.

إننا ندرك التحديات الماثلة أمامنا بشأن الموضوع الكبير ألا وهو المرأة والسلام والأمن. فعلى صعيد السياسة العامة، تم بالفعل تحديد البرامج لمعالجة المسائل الحساسة التي تواجه النساء والفتيات في مرحلة ما بعد الصراع. ونحن نركز خصوصاً على الاحتياجات الخاصة لآلاف الأرامل والأيتام. ومع ذلك، تشكل قيود الموارد تحدياً لجهودنا الرامية إلى تسريع وتنفيذ البرامج الإصلاحية المتوخاة لتلك الشرائح من السكان. ونشكر بإخلاص أصدقاءنا في المجتمع الدولي على دعمهم السخي لبرنامج تنمية المهارات المعيشية لأرامل البلد.

وعلى الرغم من تحديات الموارد، فإننا نشعر بالارتياح لملاحظة أن التقرير العالمي للفجوة المتعلقة بنوع

الجنس لعام ٢٠١٠، الذي أعده المحفل الاقتصادي العالمي، يضع سري لانكا في المرتبة ١٦ بشأن تكافؤ الجنسين. وفي الصفحة ٢٧، يذكر التقرير أن

”سري لانكا ... مميزة حيث أنها البلد الوحيد في جنوب آسيا من بين البلدان الـ ٢٠ الأولى للسنة الرابعة على التوالي. ويظل أداء سري لانكا ثابتاً لأنها تشغل المرتبة نفسها كما في عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى الأداء الذي هو أعلى من المتوسط في التعليم والصحة، لا تزال سري لانكا تحظى بموقع مشرّف بالنسبة إلى التمكين السياسي“.

وسوف تجري سري لانكا تعداداً وطنياً للسكان في عام ٢٠١١ للبلد بأسره، وهو أول تعداد سكاني على نطاق البلد منذ عام ١٩٨١. وسيمهد التعداد السبيل أمام اعتماد وسائل مصنّفة حسب نوع الجنس لمعالجة فجوات البيانات في مجالات من قبيل النساء والفتيات المعاقات وحصولهن على الخدمات التعليمية والصحية. وهذا التعداد الذي هو محط اهتمام سوف ييسر وضع مدخلات في السياسة العامة لإطلاق وتعزيز برامج للنساء والفتيات في المجالات التي تفتقر إلى التركيز الكافي في هذه السياسات. ولا شك في أن العمل الموحد سيزيد من تمكين النساء والفتيات في فترة ما بعد الصراع في سري لانكا.

ونعتقد أن انتشار الأسلحة الصغيرة يزيد من خطر العنف بين الأشخاص، بما في ذلك العنف المترلي والمجتمعي، الذي غالباً ما يستمر بعد الصراعات. لذلك، فإن كبح جماح انتشار الأسلحة الصغيرة سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح للتقليل من العنف القائم على نوع الجنس إلى الحد الأدنى.

وبما أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يركز تركيزاً كبيراً على دور المرأة في حفظ السلام وبناء السلام، فإن سري لانكا على استعداد لمد يد المساعدة بغية تحقيق تكافؤ الجنسين في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفي الاضطلاع بالولايات المتعلقة بنوع الجنس في بعثات حفظ السلام. وقد تم بذل الجهود الضرورية الأساسية، بما في ذلك التدريب الذي يسبق الانتشار، لنشر كتيبة كل أفرادها من الإناث، وهي تتألف من ٨٥٥ امرأة و ٢٨ ضابطة، في أي وقت من الأوقات. وسري لانكا مستعدة أيضاً لتتشاطر خبراتها في هذا المجال، مع البلدان الأخرى المحتاجة إلى هذه المساعدة، من خلال وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وما زلنا نأمل أن يبذل المجلس كل جهد من أجل كفالة أن تقبل أيضاً جميع الدول الأعضاء المؤشرات المقترحة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأن تنفذها. وهذا هام بصورة خاصة نظراً لتفاوت مستوياتنا الإنمائية والظروف الاجتماعية – الاقتصادية السائدة.

غير أننا نود أن ننبه إلى أن ثلث المؤشرات المقترحة في تقرير الأمين العام نوعية في طابعها، وينبغي توخي نهج متوازن وشفاف وموضوعي في اختيار البيانات. كذلك من المهم أن توضع بعناية الأساليب التي ستستخدم للتحقق من البيانات الكَمية وأن تتم من خلال مشاورات مستفيضة. وفي النهاية، إنها مسؤولية جماعية وهدف لنا جميعا نحن الدول الأعضاء بأن نكفل عالما حرا وآمنا ومنصفا لجميع النساء والفتيات.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لضابطة الاتصال المدني في مكتب منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لدى الأمم المتحدة.

**السيدة ليموس – مانياتي** (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) يسعدني سعادة خاصة أن أكون هنا اليوم في مجلس الأمن للاحتفال بهذه الذكرى الهامة.

قبل ١٠ سنوات بالضبط اتخذ مجلس الأمن القرار الهام ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إنه أول قرار يعالج أثر الصراع على النساء ويبرز المساهمة التي يمكن أن تقدمها المرأة لتعضيد السلم. فهو يقر بأنه لا يمكن إيجاد حل للتحديات الكبيرة الأمنية والاقتصادية وتحديات الحكم في عصرنا من دون توفير الحماية للنساء وإشراكهن في جميع قطاعات مجتمعنا. من هنا، يعتبر حقا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلما يتعين علينا جميعا أن نرتقي إليه.

إن منظمة الناتو مستعدة للقيام بدورها الكامل باتباع نهج واقعي. لقد اتفقنا مع شركائنا على قائمة شاملة من الإجراءات المحددة لإدماج المنظور الجنساني في برامج الشراكة في الناتو. لقد أصبح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عنصرا مدمجا بالكامل في النهج الشامل للناتو في إدارة الأزمات.

مما يجدر ذكره أن لدى التحالف حاليا ١٥٠ ٠٠٠ امرأة ورجل منخرطين في عمليات من أفغانستان إلى البلقان، بل أيضا قبالة القرن الأفريقي. وفي هذه البيئات ذات الحساسية الجنسانية، أوضحنا أن مشاركة المرأة في العمليات مسألة حيوية إذا أردنا إقامة علاقات وثيقة مع المجتمع المدني. ومن المهم ضمان أن تكون النساء حاضرات وفاعلات وأن تشاركن في القرارات على جميع المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أصدرت منظمة الناتو توجيهات عسكرية لجميع القادة في الناتو والدول الحليفة والشريكة لدمج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والمنظور الجنساني في المنظمات العسكرية التابعة للناتو وفي تخطيط العمليات وتنفيذها. لقد تضمنت التوجيهات مدونة سلوك صارمة لجميع الأفراد العسكريين العاملين في عمليات تقودها الناتو. وقد مهّدت التوجيهات العسكرية السبيل أمام وزع أول مستشارين عسكريين في الشؤون الجنسانية في مقر قوة المساعدة الأمنية الدولية في خريف العام الماضي، مما أكمل شبكة من المستشارين الوطنيين في الشؤون الجنسانية أرسلت إلى الميدان للعمل في أفرقة إعادة التعمير في المقاطعات في أفغانستان. وسيتم عما قريب أيضاً نشر مستشارين في الشؤون الجنسانية في قوة كوسوفو، وسيبدؤون العمل على مستوى قياداتنا الاستراتيجية. وقد مكننا هذا النهج من دمج منظور جنساني من مستوى سياسي رفيع في الناتو إلى مستوى الانخراط التكتيكي للقوات التابعة للناتو في العمليات.

ثمة جانب هام يتصل بالموضوع وهو التعليم والتدريب؛ إنه أحد العناصر الرئيسية في تغيير المواقف الذهنية. ومؤسساتنا التعليمية منخرطة في هذه العملية، وتوفر التدريب لجميع الأفراد المدنيين والعسكريين قبل نشرهم في عمليات حفظ السلام.

لكن الناتو تعتزم في المستقبل أن تفعل أكثر من ذلك. إذ سنواصل دمج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عملياتنا، اعترافا منا بأن دمج المنظور الجنساني يتطلب جهدا متواصلا ومشتركا حتى يصبح عملا منتظما. وسنواصل تطوير التعليم والتدريب في أطر عمل مدنية وعسكرية. وسنواصل العمل مع المنظمات الدولية الأخرى، بمن فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجتمع المدني لتقاسم خبراتنا والدروس التي تعلمناها وأفضل الممارسات لدينا. وهنا نرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة للمرأة؛ ونتمنى كل النجاح للسيدة باتشيليت، ونتوق إلى العمل معها.

سنواصل تشجيع الدول على تطوير خطط عمل وطنية وتعزيز مشاركة النساء في قواتها المسلحة. أما في أفغانستان بشكل خاص، فسنواصل تشجيع النساء على تبوء

مكانهن الصحيح في رسم مستقبل بلدهن. وسنواصل دعم الشبكات النسائية في أفغانستان والتي تقوم بدور رئيسي في تطوير الحكم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساعدة في تدريب الشرطة النسائية وضباط الأمن. وأخيرا سوف نعزز جهودنا لدمج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العمل اليومي للتحالف. ولا بد للناتو من أن تستمر لتصبح مكانا حديثا للعمل يمكن فيه اتخاذ القرارات بصورة احترافية وناجعة. ولكي يحدث هذا، من المهم إقامة توازن سليم بين الجنسين.

بعد عقد من اتخاذ مجلس الأمن للقرار المتميز ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نثق بأن بوسعنا اتخاذ الخطوة القادمة. وسنظل ملتزمين باتخاذ إجراءات عملية وواقعية مع حلفائنا وشركائنا. وسنظل نشطين ومنخرطين في العمل، ونتطلع قدما إلى مواصلة جهودنا وتعاوننا إلى ما هو أبعد من هذه الذكرى.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

**السيد كامارا** (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكركم على تنظيم هذه المناقشة بشأن الذكرى العاشرة لاتخاذ القرار الذي أصبح معلما في تاريخ الأمم المتحدة، ألا وهو القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة S/2010/498.

من تجربتنا الخاصة تعلمنا أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام من دون المشاركة الكاملة والفعالة للنساء في منع نشوب الصراعات وحل المنازعات، وفي عمليات السلام وإعادة التعمير وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

قبل بضعة أسابيع أقر مجلس الأمن نفسه بالجهود التي تبذلها سيراليون من أجل منع الصراعات وحلها وبناء السلام. في القرار ١٩٤١ (٢٠١٠)، أشاد المجلس بحكومة سيراليون لاعترافها بالدور الهام للمرأة في صنع السلام بوضعها استراتيجيات وطنية تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، مع الإشارة إلى القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

بوسعنا اليوم أن ندعم خطة العمل الوطنية التي أطلق عنانها الرئيس كوروما في ٨ حزيران/يونيه، وهي خطة تبلورت من خلال عملية أشاد بها العديد وهي عملية تشاركية بدرجة كبيرة وشاملة. إن هذه الخطة الشاملة تتضمن رصد وتقييم إطار لكفالة مساءلة جميع الجهات الفاعلة عن تنفيذها الكامل. وقبل إطلاق خطة العمل الوطنية لدينا، أطلقنا أيضا خطة استراتيجية وطنية طموحة للمساواة بين الجنسين، جرت مواءمتها مع خطة العمل الوطنية بغية دمج تنفيذها في خطة الرئيس للتغيير.

إن زيادة مشاركة النساء لدينا في برامج السلم والأمن وزيادة تمثيلهن فيها في إطار هيكل حكم ديمقراطي مسألة رئيسية بالنسبة لنا. ولكفالة تعزيز دور المرأة في آلية الحكومة المحلية، ينص قانون الحكومة المحلية على المساواة بين الجنسين على مستوى البلديات. وقد كفلنا أيضا تحسنا كبيرا في مشاركة المرأة في قطاعي الأمن والعدل بتعيين عدد من النساء في مراكز إدارية رفيعة. ففي عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، جرى تعيين متميز. فقد عُينت امرأة رئيسة للمحكمة العليا في سيراليون. وتوجد تسع قاضيات من بين مجموع القضاة الـ ٢١ في المحكمة، بينما توجد أيضا أربع نساء من بين القضاة السبعة في المحكمة العليا. وتم مؤخرا في سيراليون تعيين أول امرأة تحمل رتبة عميد – كذلك هي أول امرأة تحمل تلك الرتبة في غرب أفريقيا – ومثّل تعيينها خطوة رئيسية نحو تنفيذ سياسة تكافؤ الفرص التي اعتمدتها القوات المسلحة في جمهورية سيراليون في عام ٢٠٠٩.

إن إمكانية وصول النساء لدينا إلى العدل قد تعزز من خلال سن ثلاثة قوانين تراعي المنظور الجنساني وهي:

تسجيل الزواج العرفي وقانون الطلاق، وقانون العنف المحلي وقانون نقل الإرث. وتستهدف هذه القوانين تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحماية النساء من التمييز.

لقد كان التدفق والاستخدام غير القانونيين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثناء حرب المتمردين، التي استمرت ١١ عاما، مدمرا، وخاصة بالنسبة لنسائنا وفتياتنا. وفي هذا الصدد، ينتظر أن يؤدي سن قانون اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في عام ٢٠١٠ وإنشاء اللجنة الوطنية رسميا إلى جملة أمور من بينها تعزيز قدرتنا على معالجة مسألة العنف، بما في ذلك العنف الجنساني والعنف الجنسي. كما أنشأنا لجنة وطنية معنية بالعنف الجنساني للنظر في حالات الانتهاكات والعنف بحق النساء والفتيات. وفضلا عن ذلك، فإن الركيزة ٣ من خطة العمل الوطنية لسيراليون تتعامل بشكل خاص مع محاكمة الجناة ومعاقبتهم كوسيلة للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والعنف الجنساني.

ومن بين الخطوات الكبيرة الأخرى المثيرة للإعجاب التي خطتها حكومة سيراليون لتحسين رفاه نسائنا وفتياتنا اتخاذ إجراءات إيجابية لتعليم الفتيات الصغيرات والمبادرة التي اُعتمدت مؤخرا لتوفير الرعاية الصحية بالمجان للنساء الحوامل والأمهات المرضعات والأطفال دون سن الخامسة.

إننا ندرك جيدا أن تنفيذ أحكام هذا القرار الذي يفتح آفاقا جديدة هو من مسؤوليتنا الوطنية. ونقر بدعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في ما تمكنا من تحقيقه منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٠ سنوات. ونعول على استمرار دعمهما واستدامته، وخاصة دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، في هذا المسعى النبيل.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ترينيداد وتوباغو.

**السيدة بوايسير** (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب ترينيداد وتوباغو بهذه الفرصة لكي تدلي بدلوها في المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام بعد مرور عقد تقريبا على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2010/498) عن هذا الموضوع الهام.

وتقر ترينيداد وتوباغو باختصاص المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالنظر في المسائل ذات الصلة بصون السلم والأمن الدوليين وترغب في دعم الجهود التي يبذلها المجلس لإدماج منظور جنساني في ذلك المجال المواضيعي الذي يهيمن عليه الرجال تقليديا. ونرى أنه ليس من المغالاة في شيء زيادة التشديد على الطابع الاستشرافي لهذا القرار، حيث أنه كان أول قرار يقر بضرورة إشراك النساء والرجال في جهود تحقيق السلام والأمن المستدامين. وأهمية القرار لافتة أيضا لأنه يدعو إلى إدماج مناظير بشأن الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات فيما يتصل بالتعمير بعد انتهاء الصراع ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ودعمنا للقرار لا يرتكز على التزاماتنا القانونية بموجب الميثاق فحسب، ولكن أيضا على قوانيننا الوطنية التي رسخت الحقوق غير القابلة للتصرف للنساء في إطارنا القانوني الداخلي. ونلاحظ بارتياح أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يبرز الطابع الشامل للاعتبارات الجنسانية في جميع المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن. وبطريقة مماثلة، أعدت ترينيداد وتوباغو مشروع سياسة وطنية بشأن القضايا الجنسانية والتنمية، تهدف إلى التشديد على الإسهام الأساسي

للمرأة في التنمية الوطنية وإدماج المنظور الجنساني في السياسة الوطنية بجميع مستوياتها.

كما تؤيد ترينيداد وتوباغو الدور الهام لوكالات الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة والدور الذي تقوم به في مبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهوض بالمرأة. وفي هذا الصدد، فإنه مما يثلج صدورنا على وجه الخصوص إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة) ونهنئ ميشيل باتشيليت على تعيينها وكيلة للأمين العام ومديرة تنفيذية للجهاز. وإضافة إلى ذلك، فإننا نقدم مساهمات سنوية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة قدمنا مساهمات في الماضي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ونحن نؤيد سيادة القانون في سياق تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين وكذلك في سياق تمكين المرأة والنهوض بها. وتماشيا مع ذلك النهج واعترافا بأهمية تطبيق بعض التدابير المبينة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لم تكتف ترينيداد وتوباغو، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧ في نظامها القانوني الداخلي، ولكنها نفذت أيضا التزاماتها بموجب صكوك أخرى من بينها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

ولا يزال ضعف النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح، وفي ظروفنا الخاصة، حالات العنف المسلح، يستحوذ على اهتمامنا. وبالتالي، فقد نفذنا ونواصل تنفيذ تدابير للقضاء على آثار العنف المسلح، وخاصة ضد النساء والفتيات في مجتمعنا، والتخفيف منها. ومن ثم، وفي ضوء استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ١٥ عاما من صدوره، والذي يدعو – في جملة أمور – إلى القضاء على العنف ضد المرأة، أعدت ترينيداد وتوباغو دليلا إجرائيا بشأن العنف العائلي لتوجيه جهاز شرطة ترينيداد وتوباغو في التصدي لهذه المسألة. كما أننا ننظم حلقات عمل للتدريب الجنساني لأفراد قواتنا المسلحة.

وعلى الرغم من أهمية تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالسلام والأمن، ترى ترينيداد وتوباغو أن محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة بحق النساء والفتيات أثناء الصراع المسلح عامل هام في إحلال السلام الدائم. ونتيجة لذلك، فقد منحت ترينيداد وتوباغو – وهي دولة مؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية – أثرا قانونيا على الصعيد المحلي لنظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة، وهي تشجع كذلك الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الكاريبية على الانضمام لهذا الصك. والتقاعس عن محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة بحق النساء والفتيات لن يسهم في انتشار ثقافة الإفلات من العقاب فحسب، ولكنه سيتعارض أيضا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومن منطلق تعزيز جدول الأعمال المزدوج لتحقيق السلام والأمن الدوليين وتمكين المرأة، أعلن رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو أثناء المناقشة العامة للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة (الجلسة العامة ٢٠)، اعتزامنا تقديم مشروع قرار بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في اللجنة الأولى في الدورة الحالية. ونرى أن مشروع القرار هذا يكمل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالتركيز على مشاركة المرأة في العمليات التي تهدف إلى الترويج لنزع السلاح والنهوض بالسلم والأمن الدوليين. ويسعى مشروع القرار إلى التشديد على قيمة النساء باعتبارهن مساهمات في تحقيق السلم والأمن الدوليين ويشجع الدول الأعضاء على تعزيز ودعم مشاركتهن في صنع السياسات وعلى مستويات أخرى. وجرى بعد ذلك عرض مشروع القرار في اللجنة الأولى بوصفه الوثيقة

A/C.1/65/L.39/Rev.1 وقد حصل بالفعل على دعم من الدول الأعضاء. وترحب ترينيداد وتوباغو بالمزيد من الدعم لهذه المبادرة وتتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وختاما، فإن ترينيداد وتوباغو لا تزال ملتزمة بالعمل مع الدول الأخرى الأعضاء وكذلك مع شركائها على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد نصف الكرة الأرضية بغية تهيئة بيئة تشجع على إشراك المرأة في المسائل ذات الصلة بالسلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

**السيد نتواغاي** (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد ناميبيا نيابة عن المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

وأود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونهنئ السيدة ميشيل باتشيليت على تعيينها وكيلة للأمين العام ومديرة تنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. ونؤكد لها دعمنا الكامل في أداء ولايتها.

بينما يصادف عام ٢٠١٠ الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، فإن من المهم للغاية أن نسعى جاهدين إلى كفالة المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد النساء وتعزيز مشاركة المرأة في السلم والأمن الدوليين.

والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يمثل أحد أهم المعالم على طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأمم المتحدة. فمنذ اتخاذ القرار في عام ٢٠٠٠، سمحت هذه الأداة الهامة للأمم المتحدة ووكالاتها بالعمل معا بشأن هذه القضايا، وذلك من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ولقي تنفيذه اهتماماً كبيراً على المستويين الوطني والدولي.

وتؤكد مداولات اليوم مجدداً الأهمية الشديدة التي نوليها فرادى وجماعات لتأثير الصراعات على المرأة وللدور الذي يمكن أن تضطلع به في منع نشوب الصراعات وتسويتها. وتتيح المداولات أيضاً الفرصة لإعادة تأكيد الرسالة الأساسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتي مفادها أن السلام المستدام لن يكون ممكناً إلا بمشاركة المرأة الكاملة ومنظوراتها وقيادتها وحضورها أينما نسعى لصنع السلام وحفظه.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2010/498)، تحقّق بعض التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما تُظهر ذلك الجهود الملحوظة التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الأخرى. وفي هذا الصدد، تم الاضطلاع بعدد من الأنشطة التي تغطي طائفة واسعة من المجالات خلال العقد المنصرم.

بيد أننا نظل قلقين بسبب أن جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي لا تزال تراوح مكانها، بالرغم من اتخاذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، اللذين أضحيا مصدر أمل لملايين النساء والفتيات. ومع استمرار استخدام الاغتصاب والعنف الجنسي كأسلحة حرب، لا يزال استهداف النساء والفتيات مستمراً. وتشكل النساء أيضاً الأغلبية من بين اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً في العالم. لكننا نشاطر شعوراً بالتفاؤل بأننا نستطيع، بفضل إرادتنا الجماعية لا سيما داخل مجلس الأمن، أن نضع حداً للإفلات من العقاب ولهذه الجريمة ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف المعنية كافة إلى الإحجام عن انتهاك حقوق الإنسان خلال الصراعات، بما في ذلك العنف

الجنسي، وإلى احترام القانون الإنساني الدولي وتعزيز الأشكال غير العنيفة لتسوية الصراعات وثقافة السلام.

ونحن نعترف بأن السلام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساواة بين النساء والرجال. وتظل مشاركة المرأة في تسوية النزاعات والتفاوض على اتفاقيات السلام على المستويين الوطني والدولي من المسائل المهمة التي يجب معالجتها فيما يتعلق بالمرأة والنزاعات المسلحة. وفي السياق نفسه، نحن نعترف بأن المشاركة المتساوية للمرأة في صنع القرار على كل المستويات تمثل مفتاح التقدم على نحو أفضل في معالجة الاحتياجات والشواغل الخاصة بالمرأة.

ونعتقد أنه إذا أريد للنساء أن يضطلعن بدور متساوٍ في صون السلم والأمن، فيجب تمكينهن سياسياً واقتصادياً وتمثيلهن بصورة ملائمة في كل مستويات صنع القرار، وفي مرحلة ما قبل الصراع وأثناء الأعمال القتالية، وأيضاً أثناء فترة حفظ السلام والتعمير والمصالحة.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه لا يمكن تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلا من خلال مزيد من الاعتراف بالدور المحوري للمرأة، علاوة على إسهامها ومشاركتها في كل الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها. ونحن نتشاطر تماماً الرأي القائل بأنه ينبغي الاعتراف بالمساواة بين الجنسين بوصفها مسألة جوهرية في صون السلم والأمن.

لذلك يجب أن نكفل تحقيق أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أجل تمكين المرأة من المشاركة الكاملة والمتساوية في كل مستويات صنع القرار فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام. ويجب أن تكون النساء أدوات فعالة في تشكيل وإعادة بناء مجتمعاتهن في فترات ما بعد الحرب. ومن واجبنا أن نعمل من أجل تنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي الختام، تولي بوتسوانا أهمية كبيرة لتعزيز وحماية حقوق ومصالح المرأة والنهوض بمركزها. وقد حققت حكومة بوتسوانا إنجازات رئيسية في حماية المرأة من العنف، وتهيئة بيئة آمنة تكفل فيها حماية حقوقها ومشاركتها في أجهزة صنع القرار.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غانا.

**السيد كريستيان** (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يسر غانا أن تشارك الآخرين في تهنئة الوفد الأوغندي على توليه رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر وعلى عقده لهذه المناقشة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2010/498) وعلى بيانه الذي أدلى به هنا هذا الصباح. كما نشكر بنفس القدر الرئيسة المعينة حديثاً لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، السيدة ميشيل باتشيليت، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها للمجلس. ويثق وفدي بأن هذا المنصب قد أصبح، بفضل تعيينها فيه، في أيدٍ أمينة.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الحقيقة مهم وفريد، فهو أول قرار يربط بين تجارب المرأة خلال الصراعات وبين جدول الأعمال المتعلق بالسلم والأمن الدوليين، ويلفت الانتباه إلى تأثير الصراعات على النساء والفتيات، ويدعو إلى إشراك المرأة في تسوية الصراعات وبناء السلام.

وترحب غانا بتقرير الأمين العام، الذي يعترف بتنامي مشاركة المرأة في صنع القرار وفي عمليات حفظ السلام، فضلاً عن الدور الرئيسي الذي يضطلع به المجتمع المدني في إبقاء القضايا الحساسة ضمن جدول أعمال التنمية،

ويدعم حفظة السلام من النساء في مناطق الصراعات. وهو يعترف أيضاً بالدور الرئيسي الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تطبيق القرار، ويلاحظ أن نوع الجنس قد أصبح سمة بارزة على نحو أكبر في التخطيط للبعثات. وبالرغم من هذه الإنجازات، يشير التقرير إلى بؤس أساليب رصد آثار القرار.

وبالرغم من أن خطة العمل على نطاق المنظومة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كانت تتسم بالمصداقية من حيث تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، تشوبها نقاط ضعف في التصميم والإعداد ستتطلب مشاورات مكثفة وإعادة تصميم. وقد جرى تصميم أدوات قياس التقدم المحرز، مثل حزمة المؤشرات الشاملة الخاصة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، للتأكد من آثار الجهود الدولية على المسائل المتعلقة بالمرأة بهدف سد الفجوات الجوهرية الباقية بين السياسات وتطبيقها. وينبغي أن ترصد هذه المؤشرات النجاح المحرز في تنفيذ خطط العمل الوطنية. لكن، بعد عشر سنوات، لا تزال معظم الدول لم تنفذ بعد خطط عملها الوطنية، بينما لم تتجاوز نسبة الدول التي أقرت هذه الخطط ٢٠ في المائة.

ونحن نرى أن التقدم البطيء في تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ناتج عن ضعف الرصد، وانعدام الوعي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وانعدام القدرات اللازمة لتفعيل القرار، وتقسيم القضايا التي يثيرها القرار، وضعف التنسيق بين مختلف القطاعات الأمنية، وضعف التمويل، وتنميط القرار باعتباره أداة للنساء فقط.

ونعتقد أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سيواصل تعزيز تقاليد بلدنا الراسخة في مسائل السلام والأمن، كما يشهد على ذلك دعمنا لبعثات السلام وأنشطة مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام. وفي هذا السياق، اتخذت غانا خطوات، بالشراكة مع شبكة المرأة والسلام والأمن في أفريقيا والحكومة الكندية، من أجل إنجاز المراحل الأخيرة لوضع خطة العمل الوطنية لغانا بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وبالرغم من الجهود المكثفة التي بُذلت في العقد الماضي، تظل هناك فجوات تحليلية، وعلى الصعيد الدولي لا تمثل النساء إلا ٢ في المائة من الأفراد العسكريين في مجال حفظ السلام. وثمة سؤال آخر يتعلق بكيفية مقارنة المعلومات المعالجة فيما بين حالات البلدان المختلفة. وينبغي أن نضع في الحسبان أن هيكل جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وقدراته من حيث الموارد ستدخل حيز التنفيذ في أول كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ونتيجة لذلك، ثمة حاجة إلى المزيد من الاهتمام والدعم من أجل كفالة المشاركة الفعالة للمرأة في كل مراحل عملية السلام. ويمكن للمجلس أن يعتمد إطار عمل شاملاً واحداً لتوجيه تنفيذ القرار، أو يعتمد حزمة المؤشرات، بينما يحث الدول الأعضاء على اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما نشجع الأمين العام على اتخاذ خطوات ليؤكد مجددا التزامه بالقرار وللإسراع في العملية نحو التنفيذ الكامل لجميع المؤشرات الـ ٢٦.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لهذا القرار التاريخي. ونحن إذ نستعرض التقدم المحرز حتى الآن، لنعقد العزم على العمل بجد لضمان تنفيذه على أكمل وجه. ولذلك، هناك حاجة إلى تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في جميع المجالات. وعلينا جميعا واجب إبداء الإرادة السياسية لكفالة أن يكون العقد القادم عقدا للعمل. وستحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها لدعم الدول الأعضاء في تسريع التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

**السيد نازاريان** (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك المتكلمين السابقين في تقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع اكتسب اعترافا سياسيا عاما قويا.

تؤيد أرمينيا البيان الذي أدلى به هذا المساء السفير سيرانو ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ بياني بالاقتباس من منهاج عمل بيجين: ”يرتبط السلام ارتباطا لا انفصام له بالمساواة بين النساء والرجال وبالتنمية“ (A/CONF.177/20، المرفق الثاني، الفقرة ١٣١). وعلى الرغم من أن هذه الجملة بسيطة جدا وواضحة كثيرا، فإنها تمس جوهر ما نناقشه اليوم، أي أن تحقيق المساواة بين الجنسين وإحلال الأمن يسيران جنبا إلى جنب.

وتحيط أرمينيا علما ببعض التطورات الإيجابية. فخلال العقد الماضي، وضع مجلس الأمن إطارا معياريا لمشاركة المرأة في عمليات السلام، والقضاء على العنف الجنسي في الصراعات المسلحة، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، وتعميم منظور المساواة بين الجنسين في سياق الصراعات المسلحة وبناء السلام وإعادة الإعمار.

وكما لاحظ الأمين العام في وقت سابق من هذا العام، فإن العديد من عمليات السلام الآن تشمل بانتظام مشاورات مع جماعات السلام النسائية. وفي الكثير من البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، زاد عدد النساء في الحكومة بشكل كبير، واضطلعن بأدوارهن لصنع القرار في النهوض بحقوق المرأة.

ومع ذلك وعلى الرغم من إحراز التقدم، ما زال يتعين معالجة وإنجاز الكثير من العمل، لأن صوت المرأة لا يُسمع دائما. وفي ذلك الصدد، فإن أهم بند في جدول الأعمال هو زيادة وجود المرأة في عمليات صنع القرار. وما زالت المرأة مستبعدة إلى حد كبير، وبخاصة من الجهود الرامية إلى إيجاد حلول عملية للصراعات. وينبغي لنا زيادة تعزيز مشاركتها.

وتتحمل النساء والأطفال تكاليف الصراعات على نحو غير متناسب. ولأن المرأة تدفع الثمن الأساسي عندما يغيب السلام، فهي صاحبة مصلحة هامة في بناء السلام. وبهذه الصفة، فإن إشراك المرأة في جميع مراحل عملية السلام يضمن التوصل إلى تسوية أكثر استدامة وتمثيلا. كما أشار عدد من الدراسات البحثية إلى أن المرأة أكثر تعاونا عموما، فإنها أكثر ميلا نحو الحلول الوسطى المتبادلة. وغالبا ما تستخدم المرأة دورها كأم لتتجاوز الحدود الدولية والانقسامات.

ولقد شهدنا هذا مباشرة في منطقتنا. ففي وقت سابق من هذا العام، ناقش ممثلات عن المنظمات النسائية غير الحكومية الأرمنية والأذربيجانية سبل إيجاد حلول سلمية للصراع في ناغورني كاراباخ. وتتجه حوارات السلام نحو زيادة دور المرأة الأرمنية والأذربيجانية في عمليات السلام ونحو تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويتوقع عقد المزيد من الاجتماعات بين الجانبين.

ونحن إذ نناقش دور المرأة في صنع السلام وبناء السلام، لا يمكننا أن نتجاهل مسألة ترتبط ارتباطا لا انفصام له بهذا الدور – العنف ضد النساء والفتيات في حالات الصراع. ومن المؤسف أنه على الرغم من وجود الصكوك والآليات القانونية الدولية المعيارية، كان هناك تصعيد مقلق في مستويات العنف الجنسي خلال الصراعات المسلحة وبعد انتهائها.

وخلال العقد الماضي، تم إيلاء اهتمام خاص بمعالجة بعض الجرائم المحددة التي ترتكب بحق النساء والفتيات أثناء

الصراع المسلح، وهي الاغتصاب والاتجار بالأشخاص والبغاء القسري والاسترقاق. ومن الأهمية بمكان ضمان المساءلة عن جرائم الماضي والحاضر وعدم تمكين الجناة من الإفلات من العقاب. وإلا، فإننا سنمنحهم العفو عن الجرائم في المستقبل.

بعد أن حظيت بشرف رئاسة الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة في وقت سابق من هذا العام، أود أن أؤكد أنه يتعين إيلاء اهتمام خاص بالأطفال الذين يقعون ضحايا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، لا سيما الفتيات، اللواتي عادة ما يشكلن أكبر مجموعة من الضحايا في الصراعات المسلحة. وغالبا ما يترك العنف الجنسي ضررا ووصمة عار دائمين بالإضافة إلى الأضرار المادية.

إن لجنة وضع المرأة إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلا عن الأحكام ذات الصلة الواردة في صكوك القانون الدولية، فإنها أعربت عن بالغ قلقها حيال استمرار الصراعات المسلحة في مناطق كثيرة من العالم، وحيال معاناة الإنسان وحالات الطوارئ الإنسانية التي سببتها تلك الصراعات.

يحتاج بناء السلام إلى مشاركة المرأة. إن أدوار المرأة في بناء السلام في البوسنة ورواندا وسري لانكا والعديد من الأماكن الأخرى في العقود الأخيرة يسلط الضوء على أهمية مشاركتها الكاملة. ويتعين وجود المرأة في مناقشة مسائل من قبيل الإفلات من العقاب والإبادة الجماعية والأمن إذا أريد بناء السلام العادل والدائم. وستستمر أرمينيا في العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية الأخرى – بما في ذلك جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة الذي أنشئ حديثا، في ظل القيادة المقتدرة لميشيل باتشيليت – من أجل تنفيذ وتوسيع خطة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بغية تحسين حالة المرأة في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة في الساعة ٢٢/٢٠.